تنظيم الجهاد

أفكاره – جذوره – سياسته

تأليف : د . محمد مورو

الناشــر :

الشركة العربية الدولية للنشر والإعلام .

١٩٧ ش ٢٦ يوليو ـ العجوزة ـ الجيزة . ت : ٣٤٢٢٤٩١ ـ ٣٤٢٢٤٩٢

الغلاف تصميم الفنان / علي الجندي

مقدمـــة

دفعني أكثر من سبب إلى تقديم هذا العمل ، فمن الطبيعي أن يهتم المشتغلون بالحياة العامة وخاصة الفكرية والسياسية بتنظيم الجهاد ، باعتباره قد قام بدور خطير في تاريخ مصر الحديث عندما اغتال أعضاؤه الرئيس السابق محمد أنور السادات ثم محاولتهم للسيطرة على مدينة أسيوط عاصمة الصعيد ، وقد كان لهاتين العمليتين أكبر الأثر في شكل وطبيعة النظام القائم الذي جاء بعد الرئيس السادات ، وبالتالي أثر على كل السياسيين والمفكرين إيجابًا وسلبًا ، ولقد استفاد كل المشتغلين بالعمل السياسي والفكري فيما بعد سنة 1981 م بشكل أو بآخر من نتائج ما قام به تنظيم الجهاد في 6 أكتوبر سنة 1981 م وما بعده ، حيث زادت مساحة الحرية الفكرية والسياسية المتاحة من ناحية ، ومن ناحية أخرى استعاد 1536 شخصًا ــــ كانوا قد أودعوا السجون بسبب نشاطهم السياسي بقرار من الرئيس السادات ــــ حريتهم الكاملة في أعقاب حادث الاغتيال ، وبالتالي فإنهم يدينون لخالد الإسلامبولي ورفاقه بحريتهم ، حيث إن مصيرهم لم يكن معروفًا إذا استمر حكم أنور السادات ، ويستوي في ذلك اليمينيون واليساريون وأعضاء التيار الإسلامي ورجال

الدين المسيحي الذين شملتهم جميعًا إجراءات سبتمبر سنة ١٩٨١ م .

ولقد طرحت الأحداث ذاتها ، ومجريات الأمور أثناء نظر القضيتين ، وبعده كثيرًا من القضايا التي تمس مستقبل أمتنا جملة وتفصيلاً ، مما يقتضي للأمانة والتاريخ ألا يمر مثل هذا الحدث دون أن يأخذ حقه من التسجيل والتحليل ، خاصة أن تنظيم الجهاد هو أحد روافد التيار الإسلامي الذي ينتمي إليه الكثيرون ، ويؤمنون بأنه التيار الوحيد المؤهل للنهوض بمصر والأمة الإسلامية ، وأنه التيار الوحيد القادر على مواجهة التحدي الحضاري لإنقاذ المجتمع الإسلامي من براثن الحضارة الغربية ، وأكثر من ذلك فإن البعض يعتبر أن التيار الإسلامي هو التيار الشرعي الوحيد الذي يمتد في الجغرافيا والتاريخ ويعبر عن مجموع الأمة ، وليس عن النخبة الحاكمة أو المسيطرة ، وبالتالي فإن دراسة تنظيم الجهاد ، والتأريخ له ، عمل هام للغاية ، فدراسة مثل هذا التنظيم ستؤثر حتمًا على مستقبل الحركة الإسلامية والأمة الإسلامية ، ورغم أنني لا أتفق مع كل آراء تنظيم الجهاد وأفعاله ، فإنني قد أتفق مع بعضها الآخر على مستوى الفكر والأحداث .

وانصب جهدي الأول إلى سرد حقيقي للأحداث في محاولة لتسجيل وإثبات أفكار هذا التنظيم بصورة أمينة وموضوعية وإظهار مدى الاختلاف والاتفاق بالدراسة والتحليل ، وبما أن الكتابات التي تناولت هذا التنظيم تفتقر — من وجهة نظري — إلى رؤية حقيقية للأحداث وللفكر سواء بسبب جهل القائمين بها بالتيار الإسلامي عمومًا وتنظيم الجهاد خصوصًا ، وبغض النظر عن الأسباب سواء كانت بسبب الجهل العام ، أو بسبب الخصومة السياسية بين بعضهم وبين التيار الإسلامي ، فإن بحثي يقتصر على تقديم مادة الأحداث والفكر دون أية مناقشة في محاولة

لإظهار الحقيقة الموجودة بالفعل لمن يشاء أن يطلع على أسرار هذا التنظيم الهام .

وللحقيقة والتاريخ ، فإنه ينبغي أن أسجل مجموعة من النقاط والنتائج التي يتفق عليها الجميع بصدد أحداث أكتوبر سنة ١٩٨١ م، وبصدد تنظيم الجهاد عمومًا .

ففي ٣ سبتمبر سنة ١٩٨١م قام الرئيس أنور السادات باعتقال 1536 شخصًا من مختلف الاتجاهات السياسية ، ما بين تيار إسلامي ، ورجال دين أقباط ، وسياسيين يمينيين ويساريين ، كما قام بإيقاف عدد من الصحف والمجلات ، وحل عدد من الجمعيات .

وفي ٦ أكتوبر سنة ١٩٨١ م قام خالد الإسلامبولي ، وحسين عباس ، وعبد الحميد عبد السلام ، وعطا طايل حميدة باغتيال الرئيس السادات في ساحة العرض العسكري ، وبالتالي تولى الرئيس حسني مبارك الحكم ، وهو من خارج دائرة رجال ٢٣ يوليو ، أي أن رصاصات خالد الإسلامبولي قد أدت عمليًا إلى إنهاء فترة حكم ٢٣ يوليو التي استمرت بسلبياتها وإيجابياتها من سنة ١٩٥٢ م إلى سنة ١٩٨١ م ،وأصبحت النتيجة الأولى لحادث المنصة هي إنهاء حقبة يوليو .

وبعد فترة وجيزة من حادث المنصة ، أفرج عن كل المعتقلين السياسيين الذين كان السادات قد اعتقلهم ، ولا يعلم إلا الله ماذا كان شكل مصيرهم إذا ما استمر السادات . وعادت الأحزاب السياسية إلى نشاطها ، وأطلقت حريات الصحافة ، وعاد العديد من الصحف إلى الصدور ما عدا مجلة الدعوة الناطقة بلسان الإخوان المسلمين ، فهي لم تعد حتى كتابة هذه السطور ، وأدان القضاء المصري إجراءات

وقرارات السادات جميعها ، ما عدا القرار الخاص ، بإبعاد البابا شنودة ، وخرج حزب الوفد من التجميد الذي كان قد قرره لنفسه ، وأصدر صحيفة الوفد الجديد ، وألغيت جميع قرارات حل الجمعيات ، وعاد العديد من المبعدين ، كالشيخ أحمد المحلاوي ، والشيخ حافظ سلامة إلى منابرهم ، ولم يعد الشيخ عبد الحميد كشك حتى الآن ، ثم عاد البابا شنودة ، بقرار جمهوري إلى كرسي البابوية ، ولقد استطاع حزب مثل حزب الوفد أن يحصل على ١٥ ٪ رغم أن الانتخابات التي خاضها كانت نصف مزيفة ، وباختصار فإن كل الحقائق والأحداث السياسية التي تلت حادث المنصة تؤكد أن هامش الحرية قد زاد اتساعًا بلا شك ، وأن الوعي والإدراك لدى الشعب المصري قد زاد بصورة كبيرة ، بعد أن عاصر محاولة ناجحة تخلص من ارتكبها من الحاكم .

ولقد عايشت أكثر من محاولة لسحب الرصيد السياسي لحادث المنصة من تحت أقدام أصحابه ، وقد تمت محاولة سحب الرصيد السياسي على عدة مستويات ، سواء كانت حكومية أو معارضة كانت أولى هذه المحاولات هي قيام الفريق سعد الدين الشاذلي بإعلان مسئوليته عن حادث المنصة ، وكذلك توريط العقيد القذافي على يد سعد الدين الشاذلي في الإعلان عن قيام ثورة شعبية في مصر بعناصر تابعة للقذافي أو لسعد الدين الشاذلي .

ومن المعروف أنه لا يوجد في الشارع المصري من هو تابع للاثنين معًا أو لأي منهما على حدة وتحولت تلك المحاولة إلى أضحوكة كبيرة ، بعد معرفة حقيقة الدوافع ، وكذلك الأشخاص المسئولون عن الحادث ، ومن المعروف أن العديد من الأنظمة العربية كانت تستهدف اغتيال السادات ، إلا أن عدم وجود تيارات سياسية حقيقية مما تمثله هذه الأنظمة في الشارع المصري قد جعل من المشكوك فيه قدرتها على ذلك ،

بل بالعكس كان هذا الأمر لصالح السادات دائمًا حيث لا تحظى هذه الأنظمة بأي احترام حقيقي في الشارع المصري .

المحاولة الثانية ، كانت من قبل فؤاد محيي الدين رئيس الوزراء وقتها ، والتي أعلن أنه لا صلة بين حادث المنصة وبين أحداث أسيوط ، ولما كان الهدف الواضح منها محاولة تحويل حادث الاغتيال إلى مجرد حادث فردي ، لا يدخل في إطار عمل شامل ، أي أن الحادث كان ضد شخص السادات ، وليس ضد النظام الذي ينتمي إليه إلا أن مجريات التحقيق أثبتت عكس ذلك فيما بعد . وجاءت المحاولة الثالثة من خارج مصر ، وبالتحديد من قبل مجلة الشراع اللبنانية التي حاولت عقد الصلة بين الإسلامبولي ورفاقه وبين الرئيس عبد الناصر ، إلا أن انتماءات خالد الإسلامبولي ورفاقه العقائدية ، والتي اتضحت بصورة لا يرقى إليها الشك ، أسقطت تلك المحاولة ، بل لقد تعمد خالد الإسلامبولي أن يهتف مع رفاقه هتافات معادية لعبد الناصر والسادات معًا أثناء المحاكمة حتى يعلن للجميع أنه لا ينتمي لأي من النظامين .

أما المحاولة الرابعة فجاءت عن طريق الكاتب الصحفي محمد حسنين هيكل في كتابه « خريف الغضب » ، والتي أشتملت على أكثر من عنصر ، منها التركيز على عقد السادات وجذور الطبقية والحرفية التي أدت به إلى الإصابة بالأمراض النفسية ، وبالتالي فإن سياساته لم تكن ترجع إلى طبيعة النظام ، والمرحلة ، ولكنها كانت ترجع إلى شخصيته المعقدة ، أي أن الاغتيال لم يكن موجهًا لسياسات بعينها بقدر ما هو موجه لشخص رئيس معقد ، وحاول هيكل أن يقول أن تنظيم الجهاد ليس إلا رد فعل على سياسات الانفتاح والتغريب ، مع أن تنظيم الجهاد في نظري سواء اختلفت أو اتفقت معه هو أحد روافد الحركة الإسلامية .

وكانت المحاولة الخامسة محاولة مضحكة ، فلقد قامت مجلة الحزب الشيوعي المصري ـــ والتي تصدر في باريس تحت رعاية محمود أمين العالم ـــ بالادعاء بأن خالد الإسلامبولي قد تربى في الحزب الشيوعي المصري ، وجاءت بعدها المحاولة السادسة ، وكانت في أحد اجتماعات حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي ، وكان الحزب قد أدان عملية الاغتيال السياسي عقب حادث المنصة ، وفجأة وقف الوزير السابق إسماعيل صبري عبد الله « الوزير في حكومة السادات » ليهاجم السادات ، ويشيد بخالد الإسلامبولي الذي أكد أنه ينتمي إلى قوى الشعب العامل ، والذي يعتبر من أبناء الطبقات الكادحة ، إلى آخر مثل هذه الشعارات ، وعلى الفورظهر من يهتف « دولا مين ودولا مين دولا ولاد الفلاحين » ، وقد استفزتني هذه المحاولة التي اعتبرتها محاولة للسرقة في وضح النهار في ذلك الاجتماع ، ووجهت حديثي إلى الوزير قائلاً :

يا أستاذ إسماعيل ، ألا تشير إلى التيار الذي يمثله خالد الإسلامبولي ، والذي شاركتم كثيرًا في إبعاده وتعذيبه ومطاردته ، والتفت إلى الذين يهتفون قائلاً : هل تعلمون أن الفلاح المصري يبدأ يومه بصلاة الفجر ، وأنه لا يتناول طعامه إلا بعد ذكر اسم الله ، وأن هذا الفلاح لو سمع بكلمة يساري أو شيوعي لأوسع قائلها ضربًا ؟ إن المساجد بالريف والأحياء الشعبية أكثر امتلاء بالناس عنها في أي مكان آخر .

أما المحاولة السابعة ، وهي في نظري أخبث المحاولات على الإطلاق فكانت عبارة عن شائعة قوية تقول إنه ليس من المعقول أن ينجح تنظيم محدود الإمكانات مثل تنظيم الجهاد في اغتيال السادات وسط الحراسات الهائلة التي كانت تحرسه وأنه لابد أن تكون أمريكا ذاتها ، أو قطاعات في الجيش هي التي قامت بهذا العمل ، بعد أن استنفدت أمريكا

احتياجاتها من السادات ، وأصبح عبئًا عليها فقررت التخلص منه ، وقد استهدف المروجون لهذه القصة عدة أهداف في وقت واحد ، أن التخلص من أنور السادات لم يتم بأيدٍ مصرية ، بل على أيدي أمريكا ، الأمر الذي يسحب رصيد الثقة بالنفس الذي تراكم لدى المصريين ، وإن القوى الكبرى تتحكم في مصيرنا ولا داعي لمواجهتها لأننا غير قادرين على ذلك .

إننا في هذه الدراسة سوف نقتصر على سرد الوقائع كما حدثت ، معتمدين على : تحقيقات النيابة ، حيثيات الحكم ، شهادة الشهود من المتهمين الذين برئوا أو حكم عليهم ، وسوف نتبع الأمر ذاته بالنسبة للفكر ، وأود أن أوضح في هذا الإطار أن الذين كتبوا في هذا الموضوع قبلنا ، لم يوفقوا في معرفة الكثير من الحقائق لسبب أو لآخر ، كما أنهم تورطوا في إصدار بعض الأحكام الخاطئة بحسن نية أو بسوء نية ، ويبقى أن الأجر لمن اجتهد ــ أصاب أم أخطأ ــ بشرط بذل الجهد وحسن القصد .

وأنا لا أعتقد أنه من حق أي شخص مناقشة فكر تنظيم الجهاد أو غيره من التيارات الإسلامية ، فيما يتعلق بالأمور العقائدية والفقهية والأحكام المرتبطة بها لأننا لا نملك أدوات الاجتهاد ، ولذلك فإننا سنحاول قدر الجهد أن نضع فكر الجهاد كما هو ، دون أية مناقشة ، وكذلك أحداث ووقائع تشكيل فصائل الجهاد المختلفة منذ عام ١٩٥٨ إلى عام ١٩٩٠م ، وإنني أرى أن سرد الوقائع ، وإثبات الفكر كفيلان وحدهما بالرد على كثير من الأسئلة التي طرحت حول هذا التنظيم حركة وفكرًا ، وسوف يراعى في كل هذا المراجع الموثقة سواء مكتوبة أو غير مكتوبة .

To: www.al-mostafa.com

شاء الله ــ سبحانه وتعالى ــ أن يكون لي قدر من الاحتكاك بتنظيم الجهاد ، دون أن أكون عضوًا فيه ، أو منتميًا إليه ، وإن كانت هناك علاقة من الاحترام المتبادل بيني وبين من جمعتني الحوادث بهم من أعضاء هذا التنظيم ، سواء في العمل الإسلامي العام أو زمالة الدراسة أو البحث السياسي والتاريخي ورفقة السجن حيث تم اعتقالي مع آخرين في أوائل عام١٩٨٣م ، بتهمة محاولة إحياء تنظيم الجهاد ، وقد أسقطت النيابة التهمة لعدم جديتها ، إلا أنه لم يتم الإفراج عنا إلا في أواخر عام ١٩٨٣م ، وانتقلنا من سجن القلعة إلى أبي زعبل ، حيث ضم سجن القلعة عددًا من المتهمين فيما سمي بقضية الانتماء ، وكان في سجن أبي زعبل عدد آخر من نفس القضية «٤٦٢أمن دولة عليا» والخاصة بإعادة إحياء التنظيم .

وأثناء فترة إقامتي بمستشفى سجن ليمان طرة لمدة أسبوعين التقيت عن قرب مع معظم قيادات التنظيم ، كما تكرر ذلك في فترة إقامتي بسجن الزقازيق حيث التقيت بعدد آخر من القيادات ، وفي هذين المعتقلين الآخرين ، كان هناك عدد من الذين تمت محاكمتهم في قضية اغتيال السادات ، وعدد آخر من قضية القيادات ، وآخرون من قضية الانتماء ، قضية الأحداث .

وأنا أعتقد أن أهم الدروس التي يجب أن نتعلمها من حادث الاغتيال ، وفي قضية تنظيم الجهاد ، هو أهمية إتاحة الفرصة لظهور القوى الإسلامية للحرية والحياة السياسية الدستورية في مصر بالإضافة إلى قيام حوار حقيقي بين التيار الإسلامي ، وبين الآخرين وداخل التيار الإسلامي ذاته للوصول إلى الصيغة الصالحة لزماننا ولمستقبلنا ، إن إتاحة الحرية الفكرية وحرية ممارسة العمل السياسي للتيار الإسلامي هي الإجراء الوقائي الوحيد للحد من مزيد من العنف والتطرف إذا صح التعبير .

الفصل الأول

الجذور والملامح

أثارت الأحداث الهامة التي فجرها تنظيم الجهاد ، أو ارتبط بها ، أو ارتبطت به ، أو نسبت إليه ، العديد من الأسئلة حول جذور هذا التنظيم ، وبداياته الأولى ، ومن أية عباءة خرج ؟ ، وما هي الظروف الذاتية والموضوعية التي نشأ فيها هذا التنظيم ؟ ، وحتى الآن ـــ فإن أحدًا من الباحثين أو المهتمين بالقضية ، لم يستطع الإجابة عن العديد من الأسئلة بهذا الصدد ، أو على الأصح لم يطرح هذه الأسئلة أصلاً ، وبديهي أن أية فكرة أو تنظيم أو جماعة سياسية لا تنشأ فجأة ولا تنشأ من فراغ ، ودواعي الموضوعية وقواعد البحث العلمي تحتم على الباحث أن يطرح مثل هذه الأسئلة وأن يحاول البحث عن إجاباتها في الوثائق أو من أفواه الذين عايشوها وشهدوها .

وفي الحقيقة ، فإن الكثير من الأسئلة بهذا الشأن كانت تدور في رأسي ، وشاء الله تعالى أن تجمعني السجون بعدد كبير من قيادات هذا التنظيم ، بل وبعضهم من الشخصيات التي شاهدت وشهدت وشاركت في إنشاء خلاياه الأولى ، وشاء الله تعالى أيضًا أن يوفقني إلى طرح العديد من الأسئلة على هؤلاء ، وأن أحصل على الخيوط الأولى لعملية البحث في جذور هذا التنظيم ، وكانت تلك الأسئلة تدور حول تاريخ بداية التنظيم الأولى ، وهل هو تنظيم مستقل عن التنظيمات الإسلامية الأخرى ؟ أم هو مجرد حلقة ذات طبيعة خاصة من أحد هذه التنظيمات ؟ وبصورة أوضح وأكثر تحديدًا هل خرج تنظيم الجهاد من عباءة الإخوان المسلمين ؟ أم هو أحد فروع حركة الإخوان ؟ ، أم هو انشقاق على الإخوان ؟ وإذا تركنا الإخوان جانبًا فهل للتنظيم علاقة قريبة أو بعيدة ، فكرية أو تنظيمية ، بالتنظيمات الإسلامية الأخرى داخل مصر أو خارجها ؟ .

وإذا حاولنا الإجابة عن هذه الأسئلة ، نجد أنفسنا أمام مرحلة تأريخية للحركة الإسلامية في مصر والوطن العربي ، ومن الطبيعي أن نرسم صورة سريعة وموجزة عن الخريطة الفكرية والسياسية للحركة الإسلامية عمومًا التي سبقت وعاصرت ظهور حركة الجهاد .

وبالنسبة للواقع الإسلامي في مصر ، كانت هناك حركة الإخوان المسلمين ، والجمعية الشرعية ، وأيضًا أنصار السنة ، أما خارج مصر فانحصر الوجود في حزب التحرير الإسلامي ، وكل هذه الحركات سبقت تاريخيًا ظهور جماعة الجهاد ، وهناك أيضًا العديد من الحركات الأخرى مثل : التكفير والهجرة ، وجماعة القطبيين « نسبة إلى سيد قطب » ، وغيرهما ، وكلها حركات جاءت في الترتيب الزمني بعد جماعة الجهاد ، وبما أن الواقع الإسلامي لا يختلف عن أي واقع سياسي ، فهو إذن غير مصمت ، ومتداخل ، أي أنه من الطبيعي أن تتفاعل الأفكار بين المجموعات المختلفة وتتأثر كل مجموعة بما حولها من مجموعات ، وربما تقوم أيضًا باستحداث فكرها الخاص ، وعلى أية حال فإن جماعة الإخوان المسلمين التي أنشأها الإمام الشهيد حسن البنا سنة ١٩٢٩ م وكان لها دور هام وبارز على الساحة المصرية والعربية والإسلامية منذ ذلك الوقت وحتى الآن ، قد تبنت منهج التربية ونظرية العنف ، بمعنى تربية جيل مسلم وزيادة العنف الملتزم إسلاميًا ، قبل البدء في الهجوم أو قبل الدخول في معارك مع أنظمة الحكم ، وصحيح أن الحركة قد تعرضت للعديد من الصدامات والتصفيات والسجون والمعتقلات ، إلا أن ذلك كله جاء في إطار رد الفعل وليس الفعل ، وفي إطار أن ذلك فرض على الإخوان فرضًا ولم يسعوا إليه .

أما الجمعية الشرعية فقد أنشأها الشيخ محمود خطاب السبكي سنة ١٩١٢ م ، واهتمت أساسًا بالعمل الاجتماعي وتقديم الخدمات الاجتماعية للمسلمين ، وتنقية العقيدة والسلوك من البدع والخرافات ، ولم تخل هذه الجمعية بالطبع من الملامح السياسية على اعتبار أن الإسلام بالضرورة ذو صلة مباشرة بنظام الحكم وشكل المجتمع ، لدرجة أن مؤسس الجمعية قد دعا إلى مقاطعة البضائع الإنجليزية ، واتصل

في أوائل هذا القرن « ١٩١٠ : ١٩٢٠ » بدعاة الجامعة الإسلامية ، مما أدى إلى اعتقاله لعدة أشهر سنة ١٩١٦ على يد الإنجليز أيام الحرب العالمية الأولى ، بدعوى مناصرته لتركيا في الحرب ، كما شاركت الجمعية في ثورة سنة ١٩١٩ عن طريق عدد كبير من أعضائها ، وخاصة عمال العنابر ، بل إن منظمة التضامن الأخوي ، التي قامت بالعديد من عمليات الاغتيال في العشرينيات وخاصة اغتيال « السردار السير لي ستاك » كانت تضم في عضويتها العديد من أعضاء الجمعية الشرعية ، وخاصة الشهيد إبراهيم موسى أحد عمال العنابر ، وأحد زعماء تلك المنظمة ، والذي أعدم عقب اكتشاف المنظمة بعد حادث مصرع السردار سنة ١٩٢٤ م .

أما جماعة أنصار السنة ، فهي مجموعات صغيرة نشأت كامتداد للفكر الوهابي « نسبة إلى محمد بن عبد الوهاب » الذي ظهر في الجزيرة العربية في نهاية القرن الماضي ، ودعا إلى مفاهيم متشددة في الفقه والعقيدة ، وقد زاد نفوذ أنصار السنة في السبعينيات ، ويطلق على هذه المجموعات عمومًا كلمة السلفيين ، وليس لهم أي أثر سياسي يذكر في الفترة الحالية ، وإن كان وجودهم معترفًا به .

أما حزب التحرير الإسلامي ، فقد نشأ بالأردن على يد الشيخ النبهاني الذي دعا إلى التمييز بين ما يسميه بالأحكام المكية والأحكام المدنية ، أي الأحكام التي نزلت في مكة قبل ظهور الدولة الإسلامية ، والأحكام التي نزلت بالمدينة ، أي بعد ظهور الدولة الإسلامية ، أي أن النبهاني ، وجماعة حزب التحرير وجهوا الدعوة للتمسك فقط بالأحكام المكية ، على أساس أن الدولة الإسلامية قد غابت بعد سقوط الخلافة ، وعلى كل حال فلم يكن لتلك الجماعة أي تأثير في واقع الجماعات الإسلامية في مصر ، وظل تأثيرها محدودًا داخل الأردن وفلسطين المحتلة .

أما الجماعات الأخرى كالتكفير والهجرة والقطبيين وغيرهما ، فقد نشأت تاريخيًا بعد جماعة الجهاد ، وهي تدعو إلى أفكار انفرادية لا تتفق مع فكر الجهاد الحركي ، ومن المعروف أن فكرة التكفير والهجرة نشأت داخل السجون المصرية ، كرد فعل

على التعذيب الذي عاناه أفراد تلك الجماعة ، وكانشقاق على الإخوان المسلمين ، وقد تعاظم نشاط هذه الجماعة على يد شكري مصطفى في منتصف السبعينيات ، إلى أن تم تصفية عمودها الفقري سنة ١٩٧٧ م ، عقب حادثة اغتيال الشيخ الذهبي ، وقد تم إعدام أمير الجماعة ، وعدد من كبار قياداتها الفكرية ، وفي عام ١٩٧٧ م ، كما أنه من المعروف أن القطبيين « نسبة إلى سيد قطب » هي مجموعات كثيرة ، ولكنها محددة وتتسم بالتشدد ، وهي أيضًا عبارة عن انشقاق على الإخوان تم داخل السجون المصرية في أعقاب إعدام سيد قطب سنة ١٩٦٦ م ، ويرى البعض أن القطبيين ليسوا إلا نتاج الفهم الخاطئ لأفكار العلامة سيد قطب !!

أما تنظيم الجهاد ، فلقد اختلفت ظروف ظهوره على الساحة عن معظم الظروف التي مرت بها الجماعات الأخرى ، ومر بأحقاب تاريخية طويلة ، قد لا يعرف البعض عنها الكثير ، ولكنها أثرت بلا شك في الصورة التي ظهر بها التنظيم بعد ذلك ، ويؤكد الشهود الذين شاركوا في بدايات التنظيم ، أو الذين أتيح لهم الحديث مع هؤلاء الذين بدأوا بإنشاء التنظيم ؛ أن تنظيم الجهاد نشأ سنة ١٩٥٨ م على يد شاب يدعى نبيل البرعي ، وكان يبلغ من العمر وقتها ٢٢ عامًا ، وحسب رواية نبيل البرعي ، فإنه قد عثر يومًا ما على أحد كتب ابن تيمية على سور الأزبكية ، في إطار اهتمامات شاب متدين بالكتب الدينية ، وما إن قرأ البرعي هذا الكتاب حتى أعجب بابن تيمية وراح يبحث عن المجموعة الكاملة لكتبه لقراءتها والتزود منها بما يريد أن يعلمه ، وإذا كان ابن تيمية « ذلك العالم المجاهد » الذي ترك ثروة فقهية وفكرية إسلامية كبيرة ، والذي شارك بسيفه في كفاح التتار ، وانتهى به الأمر ليموت في سجن القلعة بسبب مواقفه السياسية ؛ قد أثار انتباه نبيل البرعي ، فإنه كثيرًا ما أثار انتباه الشباب والشيوخ الذين يقرأون في كتب العلماء عمومًا ، وعلماء السلف خصوصًا ، إلا أن المفارقة هنا جاءت من اهتمام نبيل البرعي بشكل خاص بكتب وفتاوى ابن تيمية الخاصة بالجهاد ! والتي كان ابن تيمية قد كتبها في إطار الجهاد ضد الصليبيين والتتار ! ، وكان من الممكن أن يهتم نبيل البرعي مثلما يهتم غيره بفتاوى

ابن تيمية في العبادات أو المعاملات ، إلا أن نبيل البرعي اهتم بالجهاد .. ووجد أن آراء ابن تيمية عن تلك الحقبة مطابقة وملائمة لنفس الحالة التي يعيشها العالم الإسلامي أيام نبيل البرعي ، وأن الطريق الصحيح لتصحيح وتعديل مسار العالم الإسلامي ، لن يتم إلا عن طريق إعادة بعث فكرة الجهاد والعمل من خلال فتاوى ابن تيمية في هذا العالم ، وبالتالي تحولت رسالة نبيل البرعي في الحياة إلى إعادة بعث أفكار الجهاد ، الخاصة بابن تيمية ، ومحاولة إنقاذ العالم الإسلامي بالطريقة المثلى ... الجهاد .

وإذا كان نبيل البرعي قد وصل إلى ذلك الاقتناع من خلال قراءة ابن تيمية ، فمن الطبيعي أنه بدأ يحدث من حوله عن تلك الأفكار . ومن الطبيعي أن يصبح أيضًا مهتمًا بالعمل الإسلامي العام . وأن يلتقي في هذا الإطار بالشباب المتدين عمومًا ، وبهؤلاء المنتمين إلى جماعة الإخوان ، أو إلى الجمعية الشرعية خصوصًا ، على أساس أن الكثافة العددية لهاتين الجماعتين كبيرة ، والتقى نبيل البرعي بأحد عناصر الإخوان المسلمين . وكان يعمل وكيلاً للنيابة ويسكن بناحية المعادي ، وقام هذا الأخير بدعوته إلى الانضمام لجماعة الإخوان . وطلب منه الالتزام بمنهج تربوي طويل ، ووجد نبيل البرعي نفسه مختلفًا في التصور مع الإخوان المسلمين . فالبرعي يرى التربية من خلال الجهاد وليس الجهاد بعد التربية ، وأن جهاد الخارجين على الإسلام واجب شرعي وفرض عين يلزم القيام به فورًا كما فهم من فتاوى ابن تيمية ، وهذا أمر لم يجده في منهج الإخوان المسلمين ، وفي الحقيقة فإن عدم قدرة عضو الإخوان المسلمين على إقناع نبيل البرعي في الانضمام للجماعة ترجع إلى عدة عوامل ، أولها بالطبع سيطرة فتاوى ابن تيمية بصورة كبيرة على عقل البرعي ، ثم رفض نبيل البرعي للصورة العامة التي ظهر عليها ذلك الشاب ، فهو لم يكن النموذج الكامل الذي رسمه البرعي في تخيله من خلال قراءة ابن تيمية ، حيث أنه كان يرتدي الملابس الإفرنجية ، وغير ملتح « حليق » ، وعندما بدأت المناقشة بين الشابين قال عضو الإخوان للبرعي : إن حادث المنشية حادث ملفق ، وإن الإخوان المسلمين

دخلوا السجون ظلمًا ! مما جعل البرعي يشعر في قرارة نفسه أن تكرار تجربة الإخوان ، معناه ذبح المجاهدين والمتدينين كالخراف دون أن يدافعوا عن أنفسهم ، فضلاً عن أن يكونوا هم البادئون بالهجوم كما هي رؤية ابن تيمية ، وكما هو امتناع البرعي .

وكانت الظروف الموضوعية تقود البرعي في اتجاه واحد ، فالنظام الناصري كان في أوج دعايته في ذلك الوقت ، والإسلام مطارد على مستوى الحركة السياسية ، وعلى مستوى العقائد والسلوك ، بل والسخرية من التدين عمومًا ومن الإسلام خصوصًا ، والسجون المصرية تعج بالإخوان وغير الإخوان من عناصر الاتجاه الإسلامي ، وبالتالي فإن البرعي لم يجد أمامه أية وسيلة لتغيير الواقع ــ المرفوض في وجهة نظره ــ سوى الجهاد ، ولا حل إلا العمل السري المسلح ، وهكذا انتهى التفكير بنبيل البرعي إلى تكوين جماعة الجهاد وإعدادها لإنقاذ الإسلام ، وبدأ يخطط ويستعد ، ثم قرر بداية الدعوة إلى قراءة ابن تيمية وخاصة فتاوى الجهاد ، وبدأ يوزع نسخًا من كتب ابن تيمية على أصدقائه ، ووجد استجابة لدى عدد منهم مثل إسماعيل الطنطاوي ومحمد عبد العزيز الشرقاوي ، وهكذا نشأت أول خلية من خلايا تنظيم الجهاد في القاهرة سنة ١٩٦٠ م ، وبدأت تلك المجموعة في نشر فكر الجهاد وترسيخه في أذهان العديد من الأصدقاء وبدأت الخلية تكبر شيئًا فشيئًا ولكن ببطء ، لأن المجموعة كانت لا تزال في بداياتها ، ولأن الفكرة والقاعدة الفكرية التي تقوم عليها ما زالت محدودة ، ولأن الواقع الإسلامي لم يكن يسمح بسهولة بإضافة فتاوى ابن تيمية وفكرة الجهاد المباشر إلى الفكر التقليدي للحركة الإسلامية في وقتها ، متمثلاً في فكرة الإخوان أو الجمعية الشرعية ، وقد ساعد هذا البطء في ظهور التنظيم أو الجماعة على دراسة أفكارها وترتيب مهام القيادات بها رغم عددها الذي كان صغيرًا بالمقارنة مع الجماعات الأخرى .

وعلى كل حال ، فقد شهد عام ١٩٦٥ م أحداثًا درامية بين الإخوان المسلمين والسلطة السياسية وبالطبع لم تكن تلك الصدامات في صالح الإخوان المسلمين ،

وانتهت بمجاعات ومشانق وسجون ، مما أعطى رد فعل طبيعيًا لدى الشباب المتدين للنزوح ناحية العنف ، من ناحية ، وللإيمان بضرورة العمل المباشر حتى لا يذبحون في كل مرة كالخراف من ناحية أخرى ، وهكذا فإن ما فعلته السلطة في الواقع قد حول العديد من الشباب المسالم من مجرد شباب متدين إلى شباب يبحث عن مبادئ تبيح له المواجهة وهنا ظهر تنظيم الجهاد ، كما أن ذلك الصراع جعل أجهزة السلطة غافلة عن تلك المجموعة التي بدأت في العمل خارج إطار الإخوان المسلمين مما أعطاها الكثير من حرية الحركة ، وبدأ جماعة الجهاد في تلقف الشباب ، وبث فكرها ونشاطها وتكوين المجموعات ، وبدأ الشباب مع زيادة الضغط الحكومي على الجبهات الأخرى يتوجه إلى الجهاد وبشكل مباشر ، ونشط إسماعيل طنطاوي الذي اختارته المجموعة قائدًا لها في العمل ، والدعوة ، وانضم إلى التنظيم عدد آخر من الشباب الذي كان له شأن في التنظيم فيما بعد مثل أيمن الظواهري ، حسن الهلاوي ، علوي محمد ، وأصبح للتنظيم أكثر من خلية وخاصة في القاهرة بقيادة إسماعيل الطنطاوي الذي كان وقتها طالبًا بكلية الهندسة ، وفي الجيزة بقيادة حسن الهلاوي الذي كان طالبًا في الثانوية الأزهرية(١) .

ومع حلول عام ١٩٦٨ م أصبح للتنظيم كيان متميز عدديًا وفكريًا في غياب رقابة السلطة المنشغلة بمطاردة الإخوان ، وفي غياب الإخوان المنشغلين في صد السلطة ، وبدأت عناصر التنظيم في جمع السلاح والتدريب عليه في جبل المقطم ، وبشكل عسكري واضح ، وأكدت إحدى الروايات أن التدريبات كانت تأخذ شكلاً جديًا إلى حد إصابة أحد أعضاء الجماعة أثناء التدريب بإصابة حادة أدت إلى عاهة مستديمة ما زالت به حتى الآن ، واستمر الحال بتنظيم الجهاد في التدريب والانتشار فترة طويلة دون أن يعارضه أحد بشكل مباشر .

---

(١) استطاع حسن الهلاوي بعد ذلك أن يهرب من السجن بعد القبض عليه في حادث الفنية العسكرية ، ثم أقام في البدرشين .

واستمر الحال بتنظيم الجهاد سنوات طويلة ، تم خلالها تدريب أعضاء التنظيم ، أو على الأقل معظمهم ، وتم الاستقرار على الخلايا والجماعات ومن يقودها ويرأسها ، وساعدت الظروف الجديدة في مصر التنظيم مرة أخرى ، برغم أنه كان على وشك الظهور على الساحة السياسية لزيادة أعداد المنتمين إليه كل يوم ، ومات جمال عبد الناصر ، وتبعه أنور السادات ، وانصب اهتمام الدولة في هذا الوقت على العديد من المشاكل الأخرى ، فلم تلتفت إلى الأنظمة الدينية ، ومنها تنظيم الجهاد الذي بدأت أفكاره تتبلور بشكل ملحوظ ، وأصبح لخلاياه آراء واضحة وصريحة ، تكون مع آراء أعضاء التنظيم في الخلايا الأخرى الخط العام الذي ينتهجه تنظيم الجهاد المصري ، وقد استطاع القائمون على التنظيم منع أخباره من الوصول إلى الحكومة وأجهزة الأمن بشكل جيد وملحوظ ، ولكن بقية الأعضاء والخلايا كانت في انتظار وترقب دائمين ، في انتظار تطبيق التعاليم وبداية الجهاد .

وفي عام ١٩٧٣ م ، وفي أثناء حرب رمضان قرر علوي محمد أن يتوجه مع مجموعة من عناصر التنظيم إلى منطقة الدفرسوار لقتال اليهود الذين أحدثوا ثغرة في صفوف الجيش المصري في تلك المنطقة ، وبالفعل توجهت مجموعة من رجال تنظيم الجهاد لتنفيذ هذه العملية ، ومن خلالها تعرف هؤلاء الأعضاء على عدد من العسكريين أمثال عصام القمري ، وكان ضابطًا برتبة ملازم في ذلك الوقت ، وقد أبلى القمري بلاء حسنًا في المعارك التي دارت في تلك المنطقة حيث استطاع تدمير ومطاردة ١٥ دبابة إسرائيلية بمجموعته المكونة من ٦ دبابات مصرية فقط ، وقد نال عصام القمري وسامًا عسكريًا بسبب ذلك .

ونشأت علاقة تعاون بين القمري ومجموعة الجهاد ، وما لبثت هذه العلاقة أن تحولت إلى علاقة صداقة بين القمري والمجموعة وانتهت الصداقة إلى انضمام عصام إلى التنظيم ، وربما كان انضمام القمري هو أول مراحل تغلغل تنظيم الجهاد في القوات المسلحة المصرية ، حيث بدأ القمري بعد تلقي التعاليم ومبادئ التنظيم في إنشاء خلية

للتنظيم داخل صفوف القوات المسلحة المصرية ، ولم يكن الأعضاء الجدد الذين دخلوا التنظيم مع عصام القمري هم وحدهم المجموعة الجديدة في تلك الفترة ، فلقد تزايدت الأعداد المنضمة إلى التنظيم ، وانتشرت تعاليم وكتب ابن تيمية وفكره عن الجهاد ، وأصبح الكثيرون من الشباب المتحضر في الجمعية الشرعية يميل إلى أفكار وفتاوى ابن تيمية إلى درجة أن الشيخ عبد اللطيف المشتهري رئيس الجمعية الشرعية في ذلك الوقت أطلق على مجموعة من هؤلاء الشباب التيميين نسبة إلى ابن تيمية .

ويبدو أن عام ١٩٧٣ م كان عام التغيير والظهور لتنظيم الجهاد ، فبالإضافة إلى انتشار أفكار التنظيم وانضمام القمري ومجموعة أخرى معه إلى التنظيم ، حضر إلى مصر في نفس العام ــ ١٩٧٣ م ــ الدكتور صالح سرية ، وهو ضابط فلسطيني كان يعمل في منظمة التحرير الفلسطينية ، ويبدو أن صالح سرية جاء إلى مصر وهو يحمل أيضًا أفكاره الخاصة عن الإسلام والجهاد ، ويحمل خططًا خاصة عن فلسطين وتحرير الأرض وإنهاء الاستعمار ، واكتشف صالح سرية من خلال ما مر به من تجارب أنه لا سبيل إلى تحرير فلسطين إلا بإقامة نظام إسلامي في إحدى دول المواجهة ، وكان بالفعل قد اتصل بعدة دول ، وأقام عدة علاقات مع المسئولين بها ، وحاول أن يفهم أو يبث أفكاره أو مبادئه إلى الحكام عبر هؤلاء المسئولين ، وطلب من دول المواجهة ، أن يضعوا تحت تصرفه لواء واحدًا يحمل روح الاستشهاد ، وقال إنه يستطيع أن يحرر فلسطين كلها بهذا اللواء ، وبالطبع اتهمه الجميع بالجنون ، مما دفعه إلى ترك منظمة التحرير بعد أن يأس من الاتصالات ويأس من محاولة بث فكر الجهاد وروح الاستشهاد لتحرير الأرض ، بل كان صالح سرية قد يأس تمامًا من الأنظمة الحاكمة وتحول باهتمامه إلى دراسة العلوم الإسلامية ، وحصل على الدكتوراه في العلوم الإسلامية .

ومع ذلك لم تكن أفكار صالح سرية قد اغتيلت ، وظلت الأحلام تراوده ، وإن كانت دراسته قد بلورت أفكاره بشكل كبير ، واستطاع أن يكون نظرية خاصة

به ، وهي أن فلسطين لن تعود إلا إذا قام نظام إسلامي في إحدى دول المواجهة ، نظام يعود بالإسلام إلى عهد الجهاد وطلب الاستشهاد ، واختار مصر باعتبارها الأكبر عددًا وعدة واستعدادًا ، وجاء صالح سرية إلى مصر وفي رأسه فكرة واحدة ، وهي أن يعمل من أجل تحقيق هذا الهدف ، فاتصل بالمرشد العام للإخوان المسلمين في مصر في ذلك الوقت المستشار حسن الهضيبي ، وكان قد خرج من السجن لتوه ، واستأذنه في العمل ، فأذن له ، واتصل بالحاجة زينب الغزالي ، التي قامت بتعريفه بعدد من الشخصيات التي أصبحت فيما بعد من أهم وأبرز عناصر التنظيم ، مثل كارم الأناضولي وطلال الأنصاري ، وكان الأول طالبًا بالكلية الفنية العسكرية ، والثاني طالبًا بكلية الطب ، واكتشف صالح سرية أن الإخوان المسلمين بطبيعتهم لا يرغبون في الصدام ! وغير قادرين عليه ، فقرر أن يعمل مستقلاً .

وبدأ الشاب الفلسطيني صالح سرية في تشكيل عدد كبير من الخلايا ، فيما عرفت بعد ذلك بتشكيل أو تنظيم الفنية العسكرية ، واعتمد صالح في تعاليمه ومبادئه على أفكار ابن تيمية ، وأفكار سيد قطب ، واستطاع أن يقدم مبادئه إلى العديد من الشباب الذي بدأ يتبعه بالفعل ، وتشكل العديد من الخلايا التي تتبع التنظيم ، وكان أغلبها في الفنية العسكرية ، ثم انضم بعض طلاب كلية الطيران ، وطلاب بعض الجامعات المصرية ، واستطاع صالح سرية أن يوسع من نشاط تنظيمه ، وبدأ في ترتيب الخلايا التي يتبعها ، خاصة أن قدرته على التحكم في الخلايا الخاصة بتنظيمه كانت سهلة لانحصار العديد من الأفراد في مكان محدد مثل الفنية العسكرية ، وهو أمر اتضحت أهميته فيما بعد ، واستمرت الدعوة إلى فكر ومبادئ تنظيم صالح سرية ، وبدأت الخلايا تتزايد ، وظهر عدد منها في أماكن متفرقة مثل الإسكندرية ، وكانت الإسكندرية مسقط رأس طلال الأنصاري ، الأمر الذي ساعده على بث فكر التنظيم ونشره وتكوين خلية كاملة هناك .

أما المفاجأة الفعلية فكانت عندما أعلن حسن الهلاوي ومجموعته في الجيزة

الانضمام إلى تنظيم صالح سرية ، فالهلاوي كان أصلاً قائد جماعة الجيزة ، وينتمي إلى فكر تنظيم جهادي آخر ومختلف هو تنظيم إسماعيل طنطاوي الذي أنشأه أصلاً نبيل البرعي عام ١٩٥٨ م ، والذي يعتمد على تعاليم ابن تيمية في الجهاد ، وكان أعضاء خلية الجيزة مدربين ، وعلى علم تام بمبادئ وتعاليم الجهاد الخاصة بابن تيمية ، ولكن يبدو أن السنوات الطويلة التي قضاها أعضاء التنظيم في نشر تعاليمه ، قد أثرت أيضًا وبطريقة سلبية على التنظيم ، أو على بعض الخلايا به ، وبدأ العديد من الشباب الذين انضموا إلى نظيم الجهاد — بحثًا عن الطريق لمواجهة السلطة — في المسارعة بالانضمام إلى الراغبين في المواجهة والقادرين على العمل المباشر ، وبالطبع كانت مجموعة حسن الهلاوي إحدى هذه الخلايا التي كان شبابها ينتظر بفارغ الصبر الساعة الحاسمة ، ولم يتوان أعضاء الخلية في الانضمام فورًا إلى تنظيم صالح سرية أملاً في أن يحمل هذا التنظيم معه القدرة المفقودة على العمل المباشر .

وقد استطاع تنظيم صالح سرية ضم العديد من الشباب إليه أيضًا عن طريق التعارف مع عناصر الجماعات الإسلامية الأخرى ، فمن البديهي أن عناصر الجهاد ، أو العمل الإسلامي يعرف بعضها بعضًا من خلال العمل العام ، أو على الأقل التعارف حتى وإن كان ذلك داخل المساجد ، وبالتالي لم يكن الأمر صعبًا على العناصر ذات الرغبة في الجهاد أن تتعارف وتثق ببعضها سريعًا وتقرر الانضمام إلى تنظيم ما .

• • •

وهكذا فإن الوقائع التاريخية لبدايات تنظيم الجهاد ، ووفقًا لشهادة الشهود المعاصرين لتلك المسألة تؤكد أن تنظيم الجهاد ، نشأ نشأة مستقلة ومتميزة عن كل الاتجاهات السياسية القائمة في تلك الفترة ، فلم يخرج التنظيم من عباءة الإخوان ، ولا من رحم الجمعية الشرعية ، ولكنه كان تنظيمًا خاصا منذ بدايته ، وبديهي أنه

لم يكن ذا علاقة من أي نوع بالاتجاهات الإسلامية الأخرى ، داخل مصر أو خارجها ، فحزب التحرير مثلاً لا يمكن بحال من الأحوال أن يلتقي في أي شيء مع تنظيم الجهاد لأن فريضة الجهاد ، أصلاً فرضت في المدينة المنورة ، وبالتالي فهي أحكام لا يلتزم بها حزب التحرير ، الذي يميز بين الأحكام المكية والمدنية ، وبديهي أيضًا أن تنظيم الجهاد لا علاقة له بالتكفير والهجرة ، أو القطبيين لأنه أولاً نشأ قبل هذه الاتجاهات تاريخيًا ولأنه ثانيًا يتعارض تمامًا مع مفاهيمها الخاصة بالتكفير والعزلة والهجرة وغيرها .

وفي الحقيقة فإن أجهزة الأمن ، أو قطاعًا كبيرًا من أجهزة السلطة في مصر ترى أن تنظيم الجهاد ما هو إلا أحد فروع حركة الإخوان المسلمين ، أو التنظيم السري للجماعة ، وقد ردد ذلك عدد من قيادات الشرطة والحكومة في تصريحات رسمية منشورة ، وكان آخرها تصريح اللواء زكي بدر للصحافة الكويتية قبل إقالته سنة ١٩٨٩ ، وقد وصل هؤلاء إلى هذا الاستنتاج نتيجة عدة عوامل قد تبدو وجيهة لمن لا يعرف الحركة الإسلامية في مصر ، وتداخلاتها الحقيقية وطبيعتها الداخلية ، وقد استنتج هؤلاء تلك النتيجة ، على أساس انخراط عدد كبير ممن بدأوا حياتهم السياسية داخل شعب الإخوان في تنظيم الجهاد ، أو قيام الدكتور صالح سرية بالاتصال بالمرشد العام للإخوان المستشار حسن الهضيبي ، أو السيدة زينب الغزالي إحدى قيادات الإخوان المسلمين ، وبالنسبة للنقطة الأولى ، وهي انضمام عدد من شباب الإخوان إلى تنظيم الجهاد فهو أمر عادى في التنظيمات والاتجاهات الإسلامية ، حيث يلتحق فريق من هذا التنظيم أو ذلك بتنظيم آخر نتيجة الحوار الداخلي ، أو نتيجة اكتشاف لأخطاء أو عيوب معينة ، أو نتيجة اقتناعه بجدية العمل المباشر الذي يتفق مع حماس الشباب أو غيره من العوامل ، بالإضافة إلى قيام الكثير من شباب الجمعية الشرعية أو السلفيين بالانضمام إلى تنظيم الجهاد .

أما عن اتصال الدكتور صالح سرية بالمستشار حسن الهضيبي والسيدة زينب

الغزالي ، فهو لا يتعدى كونه اتصالاً خاصًا في إطار العمل الإسلامي العام ، ومحاولة الاستفادة بهذا الغطاء ، في التعرف على شباب الحركة الإسلامية ، خاصة أن الدكتور صالح سرية ليس مصريًا ، وبالتالي فمن الصعب أن يثق فيه الشباب ، إلا بعد تجربة طويلة ، وبالتالي فإن عليه أن يختصر مساحة الزمن اللازمة للثقة عن طريق الوصول إلى شباب الحركة الإسلامية من خلال الأطراف المعروضة والموثوق بها ، وجدير بالذكر أن الدكتور صالح سرية بعد أن حقق مسألة التعارف والثقة عمل مستقلاً ولم يستأذن أحدًا أو يخبر أحدًا بنواياه ، ويرى عدد محدود من الباحثين وخاصة العاملين في مؤسسات أوروبية أو غربية عمومًا ، أن تنظيم الجهاد يعتبر امتدادًا لحزب التحرير الإسلامي ، وهذا في الحقيقة يكشف عن جهل كبير وقصور أشد في أدوات البحث لدى هؤلاء ، وفي فهمهم للأفكار والأحداث داخل الحركة الإسلامية ، فلقد وصل هؤلاء إلى تلك النتيجة الخاطئة على أساس أن الدكتور صالح سرية الذي يعتبر مؤسسًا لتنظيم الفنية العسكرية فلسطيني الأصل ، وبالتالي فهو متأثر بأفكار حزب التحرير ، ويرجع الخطأ هنا إلى أن كون الدكتور صالح سرية فلسطيني الأصل لا يصلح بحد ذاته سببًا لتأثره بأفكار حزب التحرير ، لأن الساحة الفلسطينية والأردنية تعج مثل غيرها بأفكار إسلامية متنوعة مثل أفكار الإخوان والسلفيين وغيرهم ، وليست قاصرة على أفكار حزب التحرير . ومن ناحية أخرى فإن أفكار حزب التحرير أصلاً ترفض فكرة الجهاد ، وهي الفكرة المحورية لتنظيم الجهاد ، بل ويؤمن حزب التحرير بأن العالم الإسلامي في حالة شبيهة بالمرحلة المكية من الدعوة المحمدية ، وبالتالي فهي لا تلتزم إلا بالأحكام المكية من الإسلام ، وعلى كل حال فحزب التحرير الإسلامي لا صلة له بفكرة الجهاد ، أو تنظيمات الجهاد جملة وتفصيلاً داخل مصر وخارجها على السواء .

أحداث الفنية العسكرية

كان الدكتور صالح سرية يرى أن الظروف الموضوعية ، لا تساعد على قيام ثورة شعبية إسلامية ، حيث إن فترة الكبت والقمع السياسي والفكري قد طالت

على المصريين ، وبالتالي ، أصبح تحريكهم صعبًا ، كما أن السادات كان قد اكتسب شرعية نسبية بعد انتصاره في حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ م ، وفي الوقت نفسه فإن معدلات التغيير تجاه الغرب ، كانت متسارعة ، ومأساوية ، وبالتالي كان لابد من الحركة السريعة لوقف ذلك التدهور ، أو على الأقل للحد منه ، وبموازنة العاملين السابقين ، قرر الدكتور صالح سرية اتباع منهج الانقلاب المسلح ، وبما أن النظام في رأيه ليست له جذور شعبية ، فإن تصفية عناصر النظام الرئيسية كانت ستؤدي — في نظره — إلى انهيار ذلك النظام ! وكانت خطته تقوم على أساس القبض على عناصر النظام الرئيسية ، في أي اجتماع يجمع أكبر قدر منها ، وكانت له كلمة مشهورة هي : « لو أن معي مائة فرد يمتلكون إيمان أهل بدر ، لكان ذلك كافيًا لإسقاط النظام » ، وكانت هذه الكلمة توضح مدى تمسك الدكتور صالح سرية بأن يكون كل من معه على استعداد للشهادة ، واعتقاده الراسخ بأن ما يفعله هو أمر هام للغاية .

علم الدكتور صالح من كارم الأناضولي ، أن هناك العديد من الشباب المتدين الملتزم بالإسلام وتعاليمه داخل الكلية الفنية العسكرية ، وعرض كارم تجنيد هؤلاء الشباب وضمهم فورًا للتنظيم ، وتشكيل خلية داخل الفنية العسكرية ، ووافق الدكتور صالح على الفور ، وهكذا تكونت ثلاث مجموعات رئيسية للتنظيم هي ، مجموعة الفنية برئاسة كارم الأناضولي ، ومجموعة الإسكندرية برئاسة طلال الأنصاري ، ومجموعة الجيزة برئاسة حسن الهلاوي ، بالإضافة إلى عدة خلايا ومجموعات أخرى صغيرة في شبرا وكلية الطيران والكلية الحربية ، وبما أن تفكير ومبادئ الدكتور صالح كانت تدعو للجهاد والمواجهة ، في محاولة لتكوين حكومة إسلامية تكون من أقوى دول المواجهة مع العدو الصهيوني ، فمن الطبيعي أن يبدأ التنظيم في التخطيط للمواجهة مع النظام ، ومن هنا ظهرت خطة « الفنية العسكرية » ؛ كانت الخطة أو كان الإعداد يعتمد على قيام عناصر التنظيم ، في الفنية

العسكرية بالسيطرة على الكلية ، واعتبارها قاعدة خاصة لانطلاق العملية العسكرية الشاملة ضد النظام ، وكانت المجموعات المدنية المنتمية للتنظيم ستنتظر خارج مبنى الكلية ، في انتظار إشارة متفق عليها مسبقًا للدخول إلى مبنى الكلية فورًا ، ويتم الاستفادة من العربات والمدرعات ، وبمخزن السلاح الموجود في الكلية ، والذي كان يحتوي على أكثر من ألف بندقية آلية ، ويتم تحريك هذه القوة في شوارع القاهرة باتجاه اللجنة المركزية ، حيث كانت « رءوس النظام » تجتمع ، لإجبار أنور السادات على توقيع إقرار كتابي ، بالتنازل عن الحكم وإعلان الحكومة الإسلامية !!

والحق يقال ، فإن الدكتور صالح كان معارضًا للعملية ، ويرى عدم التعجل في تنفيذ الخطة قبل اكتمال البناء التنظيمي والتربوي للجماعة ، ولكن كان بعض المتحمسين يرون أن العدد قد أصبح كافيًا ، ولا داعي للإبطاء ، وقاموا من تلقاء أنفسهم بوضع خطة كاملة للعملية ، اشترك فيها كل من كارم الأناضولي زعيم شباب الفنية ، وطلال الأنصاري زعيم شباب الإسكندرية ، وتم تكليف أحد أعضاء التنظيم بالتسلل إلى مبنى اللجنة المركزية كصحفي يمثل مجلة جامعية ، وذلك لمعرفة مكان جلوس السادات ورءوس النظام ، وقد نجح بالفعل في ذلك عن طريق استدراج أحد السعاة للكلام ، وعرف ذلك منه ، وعندما عرضت الخطة على الدكتور صالح ، أصر على رفضها لأنها حسب رأيه لا تحمل نسبة كبيرة للنجاح ، وبعد الضغوط والإلحاح وضع صالح سرية بعض التعديلات عليها ، ثم وافق في النهاية معلنًا أنهم كتنظيم يكفيهم شرف المحاولة ، ومن الواضح أن روح الشباب والحماس والاندفاع التي كانت سمة معظم من انضم لتنظيم الدكتور صالح قد أثرت بشكل كبير على الأعضاء ، مما دفعهم للتأثير على الدكتور ، وهكذا نال العديد من شباب التنظيم ما كانوا يسعون لأجله أصلاً ، بداية المواجهة ومحاولة التغيير ، وهو الغرض الذي انضم طلال الأنصاري ومجموعة الجيزة إلى جماعة الدكتور سرية من أجله .

وفي الموعد المتفق عليه ، قام أعضاء التنظيم بالكلية ، بزرع أحدهم في مكان

قريب من الجندي الذي يحمل مفاتيح مخزن السلاح ، وكان مخزن السلاح وقتها بجانب حجرة التأديب ، وبالتالي ادعى أحدهم ضبط أحد طلاب الكلية ، وهو عضو في التنظيم ، بحمل بعض الحلوى ، ليتم تحويله إلى التأديب !! وقد استهدف التنظيم من ذلك زرع ذلك العضو في قسم التأديب ، وبالتالي يصبح بجوار الخزانة التي يتم وضع مفاتيح مخزن السلاح بها ، وفي نفس الوقت يتم توزيع الحلوى المصادرة على الجنود كالعادة في مثل هذه الحالات ، وهي تحتوي على مخدر قوي تم دسه من قبل أعضاء التنظيم ، وذلك لتنويمهم ، وتقضي لوائح الكلية بتحويل أي طالب يحمل حلوى أو سجائر إلى التأديب ، ومصادرة الحلوى أو السجائر وتوزيعها على الجنود ، ويتم ذلك بواسطة أقدم الطلاب رتبة ويسمى الحكمدار ، وكان هذا الطالب هو كارم الأناضولي نفسه ، حيث كان أقدم الطلاب رتبة ، وبالتالي يشغل منصب حكمدار الكلية ليلاً ، ووفقًا للخطة ، كان على الطالب الموجود بالتأديب سرقة مفاتيح مخزن السلاح بعد نوم الحارس بواسطة المنوم المدسوس في الحلوى ، إلا أن الحارس لم يتأثر بالمنوم فقررت قيادة التنظيم بالكلية إعادة سحب الطالب الموجود في التأديب ، واستخدام القوة مع الحارس في ساعة الصفر لأخذ المفاتيح منه ، وفي الموعد المحدد قام بعض الطلاب من أعضاء التنظيم ، بفصل سكينة الكهرباء الرئيسية عن الكلية ، بعد ضرب حراس السكينة الكهربائية على رءوسهم ، مما أفقدهم الوعي ، وفي تلك اللحظة قام أعضاء التنظيم في الخارج باقتحام البوابات ، واشتبكوا مع عناصر الحراسة بها ، واستطاعوا الدخول إلى داخل مبنى الكلية .

إلا أن العملية فشلت لعدة أسباب ، منها قيام عنصرين من عناصر التنظيم بإبلاغ أجهزة الأمن قبل الحادث ، مما ترتب عليه محاصرة الكلية في الوقت المناسب بقوات كافية ، وقيام ضابط من ضباط الكلية باستخدام تليفون سري لم يكن أعضاء التنظيم يعرفونه في الاستغاثة بقيادته ، ثم إن العناصر المدنية في التنظيم كانت تفتقر إلى الخبرة والانضباط ، مما أوقع هرجًا ومرجًا أثناء عملية الاقتحام ، وقد تمت محاكمة أعضاء هذا التنظيم وصدرت الأحكام بالإعدام على كل من الدكتور صالح سرية وكارم

الأناضولي ، وقد نفذ فيهما الحكم ، كما صدرت أحكام أخرى تتراوح بين ٢٥ عامًا وثلاثة أعوام على العناصر الأخرى ، ولم يبق من الفكر المباشر للدكتور صالح سرية حتى الآن سوى بعض الدراسات ، ومنها دراسة له بعنوان « الحركة الإسلامية في ربع القرن الأخير » ، وهي دراسة توصل فيها إلى حتمية الحل الجهادي ، وله دراسة أخرى بعنوان « رسالة الإيمان » ، نشرها اتحاد طلاب جامعة القاهرة سنة ١٩٧٧ م .

الانتشـــار

وبرغم أن العديدين يعتبرون أن السجن أو الإعدام أو الأحكام التي تصدر ضد بعض الجماعات الإسلامية ، تعني انتهاء تلك الجماعة ، فإن الواقع يختلف تمامًا عما يحدث في الكثير من الأحيان ، حيث تؤدي رغبة النظام الدائمة في التفرقة بين أعضاء الجماعات الإسلامية ، إلى التقريب بين أعضاء تلك الجماعات ! وإلى خلق حلقة وصل بين كل جماعة أو مجموعة وأخرى ، وهذا ما حدث بالضبط لتنظيم الفنية العسكرية في السجن ، عندما حاولت السلطة تفريقهم على السجون ، لإنهاء تأثير فكر الجهاد أو المواجهة على المجموعة ، وفي محاولة من السلطة للقضاء على التنظيم ، فسنوات السجن تزيد الأفكار تقاربًا ، وتتيح للعديد من أصحاب الفكر نشر وبث فكرهم بين الشباب الجدد ، مما يؤدي إلى ظهور مجموعات وتنظيمات جديدة على الساحة السياسية .

وفي أثناء فترة السجن كان الدكتور صالح سرية محتجزًا في سجن الاستئناف قبل إعدامه ، بينما تم احتجاز باقي المجموعة ، وهي حوالي ٨٠ فردًا ، في المزرعة ، مزرعة ليمان طرة ، وكان في نفس سجن « مزرعة طرة » عدد من المسجونين على ذمة قضية تنظيم سيد قطب عام ١٩٦٥ م ، وقد أدى الاحتكاك بين مجموعة « سيد قطب » ومجموعة الفنية داخل سجن المزرعة إلى زيادة تأثير أفكار « سيد قطب »

على أعضاء تنظيم الفنية ، وانحاز أعضاء التنظيم إلى أفكار سيد قطب ، إلا أن حسن الهلاوي ومجموعته تمسكت وتميزت بأفكار خاصة مستمدة من ابن تيمية ، وهي نفس الأفكار التي تؤمن بها المجموعة منذ بدايتها ، كما انحاز طلال الأنصاري وآخر معه إلى أفكار شكري مصطفى الذي كون تنظيم « التكفير والهجرة » ، وكان الدكتور صالح سرية قبل إعدامه قد عين « أحمد صالح » من « بور سعيد » قائدًا للتنظيم من بعده ، إلا أن صدور الحكم على أحمد صالح بالسجن خمسة عشر عامًا جعله يغيب خلف الأسوار ، وقلل كثيرًا من سيطرته على الأعضاء المفرج عنهم الذين بدأوا في تكوين فكرهم الخاص . وهكذا تكون جناحان أساسيان لتنظيم الفنية ، أو لامتدادات تنظيم الفنية ، الأول : جناح الإسكندرية بقيادة محمد السيد إسماعيل ، والثاني جناح الجيزة بقيادة حسن الهلاوي ، بينما تناثر جناح القاهرة ، ولم يعد له أثر يذكر ، ويمكننا اعتبار الثقل الرئيسي للتنظيم بعد ذلك في الإسكندرية ، وقد أصبحت أفكار سيد قطب مسيطرة تمامًا على هذا الجناح القوي في الإسكندرية لدرجة أن بعضهم كان يجهر بضرورة القتال حتى ولو « بإبرة » ، مثل محمد ياسر[1] ، وكان هذا الجناح شديد الانضباط ، وله منهج متأثر بسيد قطب ، ومحدد المعالم ، وقد استطاع هذا الجناح أن يضم بقايا تنظيم يحيى هاشم[2] كما انضمت إليه عناصر جديدة برزت فيه مثل خالد سالم ، محمد زيتون ، محمود خلاف ، الدكتور كامل ، صبري حسين ، محمود مرسي ، ناصر الصاوي ، وكانوا في عجلة من أمرهم ويتسابقون للجهاد باندفاع شديد ، فقاموا باختطاف سلاح حارس القنصلية القبرصية في الإسكندرية ، وقد أدى هذا الحادث إلى محاكمة حوالي ٤٠ عضوًا في التنظيم وسجن معظمهم لفترات طويلة ، أما الجناح الآخر للتنظيم وكان في الجيزة فقد غلبت عليه أفكار ابن تيمية ، وكان بقيادة حسن الهلاوي ، ومن أهم

---

(١) محمد ياسر هو أحد أربعة أشقاء انضموا جميعًا لروافد الجهاد في فترات زمنية مختلفة ، وهم إبراهيم سلامة الذي قتل في مطاردة للشرطة سنة ١٩٨١ م ، محمد وضاح أحد عناصر الجماعة الإسلامية ، ومحمد وضاح سلامة أحد المتهمين في قضيتي ١٩٧٧ م ، ١٩٨٧ م .

(٢) سيأتي ذكر يحيى هاشم بالتفصيل فيما بعد .

أعضائه عبد الفتاح الزيني الذي أسس مكتبة ابن تيمية ، وقام بطبع وتوزيع الكتب السلفية ، كما ألف حسن الهلاوي كتاب « المسائل الشاغلة للمسلمين » تضمن ٥٥ مسألة في أحكام الجهاد ، ولم يفعل هذا الجزء من التنظيم شيئًا يذكر بعد أن انصرف إلى تعلم العلوم السلفية ، إلا أن عددًا صغيرًا من أعضائه قد ضاق ذرعًا بهذه الأوضاع وشكل تنظيمات صغيرة مثل تنظيم « محمود صبيح » ، وهو تنظيم إسلامي صغير ، لم يستمر كثيرًا ، وانقطعت جميع أخبار محمود صبيح عن الساحة الدينية .

والمعروف أن العديد من أعضاء التنظيمات الدينية استطاعوا الهرب من قبضة السلطة في العديد من الأوقات ، وربما كان حسن الهلاوي مثالاً حيًا على ذلك ، فبرغم أنه سجن بتهمة الانتماء إلى تنظيم الفنية العسكرية ، فقد استطاع أن يهرب من السجن بعد القبض عليه ، وأقام في منطقة البدرشين بمحافظة الجيزة ، وانتحل اسمًا مستعارًا ، وعمل إمامًا وخطيبًا لأحد المساجد بالمنطقة دون أدنى دراية من السلطة ، ونجح الهلاوي في إعادة المحاولة لنشر أفكار ابن تيمية الخاصة بالجهاد ، ولكنه أحس أن أمره قد ينكشف ، وقرر الهرب من مصر تمامًا ، واستطاع الحصول على جواز سفر مزور ، وتوجه إلى الأردن ، وهناك استطاع أن يعيش باسم مستعار آخر ، وكون خلية كبيرة لتنظيم الجهاد ، وقد انقطعت أخباره تمامًا فيما بعد ، وإن كان لا يزال يعيش بالأردن حتى الآن .

أما بالنسبة لبقايا تنظيم يحيى هاشم ، والذين انضموا لبعض الجماعات الأخرى فكانوا جماعة من الشباب الذي قرر مواجهة السلطة بالفعل ، ويعتبر تنظيم يحيى هاشم أحد أهم الملفات في تنظيم الجهاد ، وكان يحيى هاشم يعمل وكيلاً للنيابة وقد بدأ نشاطه السياسي بقيادة مظاهرة من مسجد الحسين بالقاهرة عام ١٩٦٨ م احتجاجًا على هزيمة ١٩٦٧ م ، وطالب بمحاكمة المسئولين عنها ، كما طالب بضرورة قتال اليهود وهتف ضد عبد الناصر ونظامه ، وشكل في ١٩٦٩ م تنظيمًا بلغ عدده حوالي ٣٠٠ شخص ، وكان معظمه من شباب الأسكندرية ، وله امتدادات في بعض

الأقاليم ، وتميز تنظيم يحيى هاشم بالانضباط ، واتصل بتنظيم « إسماعيل طنطاوي وأيمن الظواهري » ، إلا أن إسماعيل طنطاوي اشترط أن تكون عقيدته سلفية ، وكان تنظيم يحيى هاشم مغاليًا في التأثر بأفكار سيد قطب ، وفي ذلك الوقت حدثت محاولة « الفنية » وظهر تنظيم يحيى هاشم إلى الساحة عندما حاول تهريب المسجونين من عناصر الفنية ، وبتزوير أمر ترحيل يتم بمقتضاه اصطحاب المسجونين في سيارات شرطة مسروقة على أساس أنهم مرحلون إلى سجن آخر ، إلا أنه تم اكتشاف الخطة وإفشالها في اللحظة الأخيرة ، وعلى إثر ذلك بدأت حملة مطاردة ليحيى هاشم وتنظيمه في الاسكندرية ، وفي الأقاليم ، مما أدى إلى هروبه ومعه مجموعة من تنظيمه إلى قرية « نجع الدير ـــ جرجا » ، من صعيد مصر ، في الجبال القريبة من القرية ، وقد اعتمد يحيى هاشم في طعامه وشرابه مع مجموعته على استخدام أقل كمية ممكنة من الطعام ، وذلك بشرائه من القرية المجاورة « نجع الدير » ، إلا أن الشرطة اكتشفتهم فاشتبكوا معها وقتل في الاشتباك « يحيى هاشم » سنة ١٩٧٥ م ، الأمر الذي أدى إلى تفرق تنظيمه وتشتته .

وأدى سقوط تنظيم الاسكندرية ، فيما عرف بقضية سنة ١٩٧٧ م ، وهي القضية التي ترتبت على قتل واختطاف سلاح أحد جنود الشرطة « حارس السفارة القبرصية » ، إلى ضعف حركة الجهاد في الاسكندرية .

وعاد الثقل الرئيسي إلى القاهرة مرة أخرى ، وكان الملاوي قد حكم عليه في قضية سنة ١٩٧٧ م وبرز بعده (مصطفى يسري) الذي كان يملك عقلية كبيرة ومرنة ، واستطاع أن يوحد عناصر الجيزة والقاهرة ، وأدخل إلى عملية البناء السياسي لتنظيمه كتب المودودي ، بالإضافة إلى سيد قطب وابن تيمية ، أي أن مصطفى يسري استطاع بالفعل توحيد عدة جبهات في جبهة واحدة ، وبدأ في تكوين خلايا التنظيم وتنظيمها ، ولكن بطبيعة الحال كان معظم الجماعات الدينية وأفرادها معلومين تمامًا لرجال الشرطة والأمن الذين بدأوا في التعامل مع تنظيم مصطفى

يسري ، وقد استطاعت الشرطة اختراق التنظيم عن طريق شخص اسمه عبد القوي ، وقامت بتسليمه عددًا من القنابل لتسليمها إلى التنظيم ، في الوقت الذي داهمت فيه مكان وجود الأعضاء ، وتم القبض على بعض عناصر التنظيم ، إلا أن مخبر الشرطة اعترف أمام القاضي المستشار عبد الغفار محمد أحمد[1] بالقصة الحقيقية ! ، فأصدر القاضي حكمه ببراءة أعضاء التنظيم جميعًا ، وفي شهر مايو سنة ١٩٨٠ م أحس مصطفى يسري بأن التنظيم بات مكشوفًا ومخترقًا وغير منضبط ، فأعلن حله وبطبيعة الحال عادت الانفرادية في العمل إلى الفكر الجهادي العام ، وأتيحت الفرصة لظهور عدد كبير من التنظيمات الصغيرة ، التي انضم بعضها مع تنظيمات أخرى مثل تنظيم محمد عبد السلام فرج فيما بعد .

وإلى جانب ذلك كان هناك أيضًا ، من قرر الدخول في معارك مع السلطة بمفرده ، سواء كانت هذه المعارك قد فرضت عليه أو دفع إليها ، أو كان هو قد قرر القيام بها ، فعلى سبيل المثال قام علي المغربي أحد أفراد تنظيم سنة ١٩٧٧ م الذي تم القضاء عليه عقب حادثة القنصلية القبرصية ، بتبادل إطلاق النار لمدة عشر ساعات كاملة مع قوة الشرطة التي ذهبت لاعتقاله ، مما أدى إلى مقتل أحد ضباط أمن الدولة برتبة رائد ، وقد تم إقامة نصب رخامي تذكاري في مقر أمن الدولة بالاسكندرية ، مكتوب عليه في ذكرى الشهيد الذي قتله المجرم علي المغربي ، كما قام فرد آخر من بقايا تنظيم سنة ١٩٧٧م بإحراق ملهى ، وآخر قرر تفجير عدد من القنابل في الكنائس ردًا على المؤتمر القبطي الذي عقد في الاسكندرية ، وطالب فيه الأقباط بعدم تطبيق الشريعة الإسلامية[2] .

ويثير مصطلح « الجماعة الإسلامية » كثيرًا من اللبس للمتابعين للحركة الإسلامية عمومًا ، لأن هذا المصطلح يمكن أن يطلقه الكثير من التجمعات

---

(١) هو نفس القاضي الذي أصدر الحكم في قضية الجهاد الكبرى في عام ١٩٨٤ م .
(٢) عقد هذا المؤتمر في ١٧ يناير سنة ١٩٧٧ م .

والاتجاهات داخل الحركة الإسلامية على نفسه ، ولذلك يقع الكثير من الباحثين في الخطأ عندما يطلقون هذا المصطلح على كل الاتجاهات الإسلامية ، أو على قطاع منها ، فإن أجهزة الأمن وأجهزة الإعلام عمومًا تطلق مصطلح الجماعات الإسلامية على كل روافد وعناصر الحركة الإسلامية بمن فيهم الإخوان والجهاد والتكفير والهجرة والقطبيون وغيرهم ، ومن الأسباب القوية التي أدت إلى وجود هذا اللبس الكثير من بيانات الإخوان المسلمين التي كانت تحمل توقيع « الجماعة الإسلامية » إلى وقت قريب ، وذلك للخروج من مأزق عدم الاعتراف القانوني بهم ، وفي نفس الوقت كانت تصدر بيانات ومنشورات تحمل أيضًا توقيع « الجماعة الإسلامية » ، ولم يكن هؤلاء من الإخوان المسلمين ، ولكنهم كانوا يعبرون عن شكل تنظيمي وحركي آخر ، وصحيح أن عناصر الاتجاه الإسلامي ، أو المشتغلين بالعمل الإسلامي ، أو هؤلاء الباحثين المتمكنين ، أو الصحفيين المخضرمين كانوا يستطيعون التمييز بين البيان أو المنشور الإخواني وغير الإخواني ، برغم أنها جميعًا كانت تحمل نفس التوقيع وهو « الجماعة الإسلامية » ، وذلك من خلال سياق وأسلوب البيان أو المنشور ، أو من خلال بعض الشعارات الخاصة أو الرسوم الرمزية التي تعبر عن الإخوان أو غيرهم ، فالإخوان يستخدون عبارة « الله أكبر ولله الحمد » ، ويستخدمون رسمًا يمثل سيفين متقاطعين ومصحفًا ، أما الجماعة الإسلامية وهي تلك الجماعة التي يقودها الدكتور عمر عبد الرحمن ، والتي لها نفوذ كبير في الصعيد عمومًا فتبدأ بياناتها بعبارة « لا إله إلا الله محمد رسول الله » ولها رمز عبارة عن مصحف مفتوح يخرج منه مصحف آخر صغير وأشعة من النور ، ثم أصبح هذا الرمز فيما بعد عبارة عن ذراع قوية تحمل مصحفًا مفتوحًا ، وانتهى هذا اللبس بعد أن استخدم الإخوان المسلمون بعد ذلك ، وخاصة بعد عام ١٩٨٧ م اسمهم الرسمي « الإخوان المسلمون » ، وبالتالي أصبح من السهل تمييز بياناتهم ومنشوراتهم عن غيرها ، وبعد ، فإن مصطلح الجماعة الإسلامية لدى المتعمقين والمطلعين على روافد العمل الإسلامي في مصر ، يطلق ويميز تلك المجموعة التي يقودها الدكتور عمر عبد الرحمن

والتي تحظى بكثير من النفوذ في الصعيد ، وإن كان هذا لا يمنع أن لها امتدادات كثيرة وقوية في الوجه البحري ، مما شجع هذه الجماعة في أن تشارك في أحداث سنة ١٩٨١ م ، وكانت بالتحديد لعملية « أسيوط » التي تم فيها السيطرة على مدينة أسيوط والدخول في معركة مع أجهزة الأمن بها عقب حادث المنصة ، ومن أهم قيادات تلك الجماعة ناجح إبراهيم ، كرم زهدي، عصام دربالة ، عاصم عبد الماجد ، علاء محيي الدين ، وقد اشتد نشاط تلك الجماعة فيما بعد ، خاصة منذ عام ١٩٨٥ م ، وأصبح لها الكثير من الخلايا والتجمعات التابعة لها في الوجهين القبلي والبحري ، ومارست الكثير من النشاط العلني والسري بما فيه المؤتمرات الجماهيرية والمنشورات والتظاهرات والصراع مع الشرطة وغيرها ، وقد أصبح من الأمور المعروفة للجميع أن مصطلح الجماعة الإسلامية الآن قد ارتبط بهذا التنظيم ، ويطلق البعض عليها تمييزًا « الجماعة الإسلامية الجهادية » أو « الصعايدة » نسبة إلى الصعيد ، وقد أصبح لهم الآن نفوذ كبير داخل حلقات وتجمعات العمل الإسلامي ، وعلى مستوى الاهتمام الأمني ، فأكثر المعتقلين في السنوات الخمس الأخيرة ينتمون إلى هذه الجماعة ، وكذلك أكثر الصدامات مع الشرطة تكون الجماعة هي المسئولة عنها ، وتصدر عن هذه الجماعة بيانات وكتيبات باستمرار لبيان رأيها في كل الحوادث الداخلية والعربية والإسلامية والعالمية ، ويرشحهم المتابعون للحركة الإسلامية ليلعبوا دورًا هامًا على أكثر من مستوى داخل تركيبة الحركة الإسلامية في مصر ، وكذلك في تركيبة النظام السياسي ، لأنها أصبحت من القوة والانتشار حيث اقتربت كثيرًا من قوة الإخوان المسلمين .

وبداية « الجماعة الإسلامية » كانت في الجامعة ، وارتبطت في الأذهان تحديدًا بجامعات الصعيد ، وأكثر ما يميزها أنها تنتمي إلى الإسلام ككل ، فكل شغلها الشاغل هو الدفاع عن قضايا الإسلام العمومية ، ولم يكن هذا التنظيم قد ارتبط بشكل محدد من أشكال التنظيمات السياسية المحددة الفكر والسلوك ، فالبداية الحقيقية كانت في فترة ١٩٧١م ـــ ١٩٧٥ م في جماعة شباب الإسلام التي شاركت في انتفاضة الجامعة

١٩٧١ ـــ ١٩٧٣ م ، واعتقل منها عصام الغزالي ، ووائل عثمان ، وكان مركزها أساسًا في هندسة القاهرة ، وتميزت هذه المجموعة المسلمة بالوعي السياسي ومناقشة قضايا المسلمين السياسية مثل حق التظاهر ، وحق العمل الحزبي العلني لكل التيارات السياسية واستقلال العمل الطلابي ، والمطالبة بدخول حرب مع الكيان الصهيوني ، ومناقشة مشاكل الأقليات الإسلامية في العالم ومشكلة لبنان ... إلخ ، وكانت تلك الجماعة تجيد استخدام سلاح صحيفة الحائط ، « المؤتمر السياسي » تمامًا ، ولم يكن كل المنضمين إلى التنظيمات الإسلامية يهمهم في المرتبة الأولى الحركة السياسية ، ولكن ظهرت هناك الجماعات الدينية التي ركزت على تعليم تلاوة القرآن ، وزي المرأة المسلمة ، والتربية والخلق الإسلامي ، ومع وجود النموذج السياسي الإسلامي والنموذج التربوي الديني من المنضمين إلى الحركات الإسلامية كان هناك بالطبع عناصر من أبناء الإخوان المسلمين ، أو المرتبطين بهم أو بمنهجهم ، وبديهي أن الجامعة لم تكن بعيدة عما كان يجري خارجها من تنظيمات جهادية متنوعة وجدت امتدادات لها داخل الجامعة ، ويعتبر عام ١٩٧٨ ـــ ١٩٧٩ م هو عام التميز داخل الجامعات المصرية ـــ حيث تبلور اتجاهان رئيسيان ـــ اتجاه الجماعة الإسلامية ، واتجاه الإخوان المسلمين ، في حين سيطرت الجماعة الإسلامية على جامعات وكليات الصعيد ، وسيطر الإخوان على جامعات الوجه البحري ، ولم يمنع تركيز طلاب الجماعتين في صعيد مصر وشمالها من وجود أطراف منهما في أنحاء الجمهورية ، فكان في الصعيد اتجاه إخواني ، كما أن هناك عناصر جهادية أو منتمية إلى منهج الجماعة الإسلامية من طراز الصعيد في جامعات الوجه البحري ، ويعتبر صلاح هاشم هو مؤسس اتجاه الجماعة الإسلامية في أسيوط في بداية السبعينيات ، وقد تأثرت الجماعة بأفكار المودودي ، وسيد قطب ، وابن تيمية ، كما قام كل من الشيخ السماوي ، ومصطفى درويش ، وأسامة عبد العظيم (معيد بجامعة الأزهر ـــ فرع أسيوط) ، والدكتور عمر عبد الرحمن ـــ الذي برز كقيادة لهم فيما بعد ـــ بترسيخ أفكار ومبادئ الأئمة السابقين في عقول الشباب المنضم إلى تلك الجماعة ، وقد تم للجماعة الإسلامية

السيطرة على جامعة أسيوط سنة ١٩٧٨ م ، حيث قاموا بعزل أمير الجامعة وقتها « أسامة سيد » ، وعينوا بدلاً منه ناجح إبراهيم ، وكان من أبرز عناصر تلك الجماعة أسامة حافظ ، وقد امتد تأثير جامعة أسيوط إلى كل جامعات الصعيد ومدنها ، وفي المنيا كان أبرز عناصرها كرم زهدي ، وعاصم عبد الماجد ، وعصام دربالة ، وفي نهاية سنة ١٩٧٩ م بدأ التأثير السلفي يزداد على الجماعة وتقلص نفوذ أفكار سيد قطب والمودودي ، كما قامت الجماعة بالتظاهر ضد شاه إيران عندما لجأ إلى مصر سنة ١٩٧٩ م ، ولم تكتف الجماعة بالتظاهرات ، بل تدخلت تدخلاً مباشرًا في الأمور الداخلية فقامت الجماعة بإرشاد من الدكتور عمر عبد الرحمن بالقضاء على مظاهر الانحلال الخلقي في مدن الصعيد ، وكذلك نجحوا في فصل البنين عن البنات في مدرجات جامعتي المنيا وأسيوط ، واشتد النشاط الفكري لتلك الجماعة مما زاد من عدد المنضمين إليها .

لقد حدثت امتدادات لتلك الجماعة في الفيوم والجمالية والدقهلية على يد الدكتور عمر عبد الرحمن ، كما امتد نشاطها وتأثيرها إلى معظم المحافظات عن طريق الطلاب الذين يدرسون في تلك الجامعات وينحدرون من الوجه البحري .

• • •

ولإلقاء مزيد من الضوء على تلك الجماعة تجدر بنا الإشارة إلى بعض القيادات التي أثرت على أفراد الجماعة تأثيرًا كبيرًا ، وحتى ولو كانت تلك الإشارة طفيفة إلا أنها ستعطي مزيدًا من الإيضاح على القوة الفعلية التي لعبت دورًا هامًا في تكوين تلك الجماعة حتى تكتمل لدى القارئ المعرفة التامة بجذور الجماعة .

فبرغم عدم وجود تنظيم محدد للشيخ عبد الله السماوي ، ورفاعي سرور ، فإن تأثيرهما كان كبيرًا جدًا في أوساط الفكر الجهادي وتنظيماته ، ويعد كل من الشيخ طه السماوي ــ الشهير بعبد الله السماوي ــ والشيخ رفاعي سرور من أخطر

من دعا إلى منهج الجهاد واستطاعا أن يوفرا عشرات العناصر النشطة لتنظيمات الجهاد المتتالية والجماعة الإسلامية على السواء .

الشيخ عبد الله السماوي

دخل السجن عام ١٩٦٥ م وخرج عام ١٩٧١ م ، ولم يكن قد صدر ضده حكم ، بل إنه كان معتقلاً بأوامر من القيادات الأمنية ، وبعد خروجه من السجن جاب مصر طولاً وعرضًا ، جامعات ومعاهد ، مدنًا وقرى يدعو إلى فكرة العمل الإسلامي ومواجهة السلطة غير الإسلامية ، بدأ دعوته في مسجد « ابن دقيق العيد » بعابدين ، ثم انتقل منه إلى مسجد العتبة الكبير ، ويعد معظم عناصر الجهاد تلاميذ له ، خالد الإسلامبولي ، وعبد الحميد عبد السلام ، من أبرز تلاميذه مثلاً ، وكذلك عبد الله بن عمر قائد عملية المسجد الحرام في مكة ، والشيخ عبد الله السماوي شخصية موهوبة ، قادرة على الخطابة ، كما أنه يكتب الشعر ، ومشهور بالقوة ، وقد رفض تقديم التماس للإفراج عنه ، وكذلك رفض تقديم دعوى للقضاء للإفراج عنه عام ١٩٨١ م ، حيث كان معتقلاً ، وقد ظل معتقلاً إلى أواخر عام ١٩٨٤ م ، كما أنه اشتهر بأنه هدد اللواء حسن طلعت إبان سجنه عقب قضية سنة ١٩٦٥ م ، كما رفض وقتها تأييد عبد الناصر ثمنًا لخروجه من السجن ، اعتقل سنوات ١٩٦٥ ، و١٩٧٣ ، و١٩٧٥ ، و١٩٧٩ ، و١٩٨١ م .

رفاعي سـرور

وهو متأثر بكتابات سيد قطب إلى حد كبير ، ولعب دورًا كبيرًا في التمهيد للأفكار الجهادية ، ويعتبره عدد كبير من المنخرطين في التيار الجهادي ، وخاصة

مجموعة الوجه البحري كقيادة فكرية لهم ، كانت له علاقة بمعظم التنظيمات الجهادية ، وخاصة تنظيم يحيى هاشم ، وله أربعة كتب مطبوعة هي : « عندما ترعى الذئاب الغنم ، حكمة الدعوة ، بيت الدعوة ، أصحاب الأخدود » ، وكلها تدور حول مفاهيم الجهاد .

● ● ●

To: www.al-mostafa.com

الفصل الثاني

الروافد تتجمع

فور أن يقرأ الباحث أو القارئ العادي كلمتي « الروافد تتجمع » ، ستقفز إلى ذهنه مجموعة من الأسئلة المنطقية ، فيها مثلاً : ماهي الروافد ؟ كيف تجمعت ؟ ولماذا نجح هذا التجمع ؟ ولعل السؤال الأخير يقفز ليصبح السؤال الأول ، لأنه من المعروف في عالم التنظيمات السياسية عمومًا والإسلامية خصوصًا أن توحيدها أو تجميعها ليس بالأمر السهل ، وأنه يحتاج إلى وقت طويل ، ويشتق بالتالي من هذا السؤال مجموعة أخرى من الأسئلة .

هل يرجع نجاح هذا التجمع إلى وجود أسباب ذاتية في تلك المنظمات تجعلها قابلة للتوحيد أو التجمع ؟ أم أن ذلك تم لأسباب موضوعية تتصل بطبيعة المرحلة أو حجم التحديات مثلاً ؟ أم الاثنين معًا ؟؟ . وفي الحقيقة ، فإن الظروف الموضوعية التي كانت تمر بها مصر من عام ١٩٧٩ م إلى عام ١٩٨١ م كانت عاملاً مهمًا في نجاح التوحيد والتجمع ، فنجاح السادات في عقد معاهدة سلام مع الكيان الصهيوني في « كامب ديفيد » عام ١٩٧٨ م ، وما تلاها من عمليات تطبيع واندماج لحياة المصريين مع الكيان الصهيوني كانت عاملاً استفزازيًا جدًا لكل قطاعات الحركة الإسلامية ، وبالنسبة لتنظيمات الجهاد فإن الأمر كان مصيبة وكارثة الزمان التي لا يتحملونها ، فمعناها الوحيد عندهم هو جعل النظام السياسي المصري في ذلك الوقت خارجًا على الإسلام ، ويغيب تطبيق الشريعة فيخلق غيابه الانحراف الأخلاقي والفساد ، ولن يقتصر الأمر على ذلك فقط ، بل سيقفز به إلى دائرة التحالف مع أعداء الإسلام التقليديين « اليهود » ، ويطمس قضية المسلمين الأولى ، وهي

« القضية الفلسطينية » ويجعل النظام خائنًا من وجهة نظر تنظيمات الجهاد ، وإذا كان الإخوان المسلمون قد رفضوا معاهدة السلام وشجبوا عمليات التطبيع ، فإن عناصر الجهاد لم تكن تقنع بمجرد الرفض والشجب ، وهي المتحفزة أصلاً ، والباحثة دومًا عن مبررات للصدام والاستشهاد ، وكان من الطبيعي والحالة في توتر مستمر أن تفكر كل العناصر الجهادية في الصدام السريع مع النظام ، فإما أسقطته ، وإما استشهدت وأبرأت ذمتها ، وكان النشاط العام للاتجاه الإسلامي في مصر قد وصل في تلك الفترة إلى حالة من المد والانتشار أعطت الكثير من الزمن ، وأعطت الكثير من العناصر اللازمة ، وأعطت الكثير من المبررات لبدء التحرك الشامل لحاملي فكرة الجهاد .

وكان من الضروري قطعًا أن تفكر قيادات الحركة في ضرورة توحيد كل هؤلاء الذين يحملون الفكرة ، وهنا يأتي دور العامل الذاتي الخاص بطبيعة التكوين النفسي والتنظيمي لتنظيمات الجهاد ، وهو عامل تلاق في تلك اللحظة تمامًا مع العامل الموضوعي ، فإن مفهوم الجهاد في الأصل حركة أكثر منه فكرة ، لأن من يحمل فكرة الجهاد ربما يكون على اتفاق أو اختلاف من حيث الثقافة والأيديولوجية السياسية مع الإخواني أو غير الإخواني في الوسط الإسلامي ، وكل ما يميزه عنه هو الرغبة في العمل المباشر ، ومن اندماج عنصري الأحداث المتسابقة في هذه الفترة مع العامل الذاتي لكل من يحمل فكرة الجهاد ، ونستخلص أن التنظيم هنا ليس متميزًا فكريًا وأيديولوجيًا ، بقدر ما هو بؤرة التجمع لتحقيق شروط العمل المباشر ، وهكذا لم يكن هناك ما يمنع من التقاء الروافد ؛ لأن الخلافات السياسية والأيديولوجية بينها ليست هي العامل الأهم ، ولكن العامل الأهم هو العمل المباشر ، وما دامت شروط العمل المباشر متوافرة فالتوحيد ممكن ، بل وحتمي ، ويلاحظ هنا أن عناصر الجهاد كانت تنتقل أصلاً فيما بين تنظيمات الجهاد المختلفة بسهولة ، بل وبدون أي برامج ، لأن البرنامج الأساسي لها لم يكن إلا العمل المباشر ، والأهداف والأيديولوجية ليست تختلف فيما بينها ، بل حتى فيما بينها وبين الروافد الإسلامية الأخرى ، والخلاف

الأساسي كان في إرادة العمل المباشر ـــ العمل الآن وليس غدًا ـــ وهكذا لم يكن عجيبًا أن يحدث التلاقي والتجمع في وقت مقيد ، وبدون مشاكل فكرية أو تنظيمية ، المهم ما جاء منها في إطار الثقة الشخصية في مستوى الإخلاص أو الكفاءة . إذًا فالظرف الموضوعي والظرف الذاتي يقودان إلى التجمع ، وهنا نصل إلى السؤال الذي يطرح نفسه : ما هي تلك الروافد التي تجمعت ؟ وإذا كان عدد العناصر المنتمية إلى فكرة العمل المباشر والجهاد الآن كثيرة ، وكذلك عدد الخلايا والتنظيمات التي تحمل نفس الفكرة ، فإن من يتجمع هنا هو هؤلاء القادرون على الحركة الآن ، وهكذا نجد أن ثلاثة روافد كبيرة قد وثبت في تيار التوحيد والتجمع ، ولحق بها عدد آخر بشكل فردي ، وهذه الروافد هي : تنظيم محمد عبد السلام فرج ، وتنظيم سالم الرحال ، وتنظيم الجماعة الإسلامية بالصعيد ، ولنرجع مرة أخرى لنعرف ما هي قضية كل رافد من هذه الروافد ؟ وكيف بدأ ؟ وكيف وصل إلى ما وصل إليه ؟ . هذا ما سنحاول الإجابة عنه من خلال شهادة الشهود الذين عاصروا تلك الروافد ، وكذلك أوراق قضية حادث المنصة وقضية أحداث أسيوط سنة ١٩٨١ م ، وهي الحوادث التي قامت بها هذه الروافد عندما تجمعت .

تنظيم محمد عبد السلام فرج

كان المهندس محمد عبد السلام فرج ، يعمل بشركة « هايدلكو » بالاسكندرية ، وهناك تعرف على محمد إبراهيم سلامة سنة ١٩٧٨ م ، وكان هذا الأخير منتميًا إلى إحدى خلايا تنظيم الجهاد بالاسكندرية الذي قام بعملية القنصلية القبرصية سنة ١٩٧٧ م ، واستطاع محمد إبراهيم سلامة أن يضم محمد عبد السلام فرج إلى هذا التنظيم ، إلا أن التنظيم انكشف وتم تصفيته سنة ١٩٧٩ م ، مما جعل عبد السلام فرج يقرر أن يقطع صلته بهذا التنظيم ، وأن يعمل بصورة مستقلة حتى لا ينكشف أمره ، وترك عبد السلام فرج الاسكندرية كلها ، وانتقل إلى القاهرة حيث التحق بالعمل كمهندس بالإدارة الهندسية لجامعة القاهرة .

ومنذ سنة ١٩٧٩ م بدأ محمد عبد السلام في العمل والدعوة والتنظيم في المنطقة التي كان يسكن فيها وهي : بولاق الدكرور ، وكان من الطبيعي أن يجمع الأدلة الشرعية على حتمية الحل الجهادي ، فقام بوضع كتاب أسماه « الفريضة الغائبة » وتضمن آراء العلماء في وجوب الجهاد لإقامة الحكم الإسلامي ــ وسنتعرض للكتاب بالتفصيل في فصل لاحق .

تكونت في منطقة بولاق الدكرور ــ وبعد نشاط من محمد عبد السلام فرج ــ الخلية الأولى للتنظيم ، وبالتحديد من مجموعة الشباب التي كانت تتردد على مسجد عمر بن عبد العزيز ، والذين كان محمد عبد السلام يقوم بتدريس فقه الجهاد لهم ، وقد شملت تلك المجموعة كلاً من : عبد الناصر عبد العليم درة (طالب ثانوي) ، وشعبان عبد العاطي عبد اللطيف ، ومحمد غريب محمد أحمد فايد (شقيق زوجة عبد السلام فرج) ، وحسن محمد عبد السميع (دبلوم صنايع) ، وناصر مكي السيد إبراهيم (طالب ثانوي) ، ومعوض عبد الله أحمد السيد (براد) .

امتد نشاط عبد السلام فرج إلى إمبابة والهرم ، حيث كان يتردد على المساجد للخطابة فيها ، وكانت خطبه ودروسه عبارة عن دعوة مستمرة لاتخاذ طريق الجهاد لإقامة الدولة الإسلامية ، وبتردد محمد عبد السلام على قرية ناهيا ، تم تشكيل المجموعة الثانية من التنظيم عن طريق طارق عبد الموجود الزمر (طالب بكلية الزراعة) ، وقد قام الأخير بتعريف عبد السلام فرج علي المقدم « مخابرات حربية » عبود الزمر زوج شقيقة طارق الزمر ، وذلك في صيف سنة ١٩٨٠ م ، وامتد نشاط طارق عبد الموجود الزمر ليضم عناصر أخرى من جامعة القاهرة إلى تنظيم عبد السلام فرج ، وكذلك بعض طلاب جامعة الأزهر ، وبذلك تكونت مجموعات جديدة استمرت في التزايد باطراد ، وانتشرت جغرافيًا في معظم أنحاء القاهرة ، وبالطبع استمر عبد السلام في حركته ، فقام بزيارة عدد من القرى القريبة من القاهرة ، واستطاع أن يشكل مجموعة أخرى في بلدة « صفط اللبن ــ مركز إمبابة » ، وقد ضمت تلك المجموعة المهندس صالح جاهين ، رفعت عبد الفتاح السمان

(مهندس) ، والدكتور عبد المجيد الفقي (معيد بعلوم القاهرة) ، وبدأت الخطوات الأولى في تنفيذ برنامج تلك المجموعة التي اتفقت على الجهاد المسلح لمقاومة الحكم ومحاولة القضاء عليه .

وكان من الطبيعي تدريب هذه المجموعات على السلاح ، وقام بذلك كل من طارق الزمر ، ونبيل المغربي ، وبسبب النشاط المتزايد لتلك المجموعات انضم عدد آخر من معظم أنحاء القاهرة إلى التنظيم ، مثل زهران البلتاجي المذيع بالإذاعة .

● ● ●

تنظيم سالم الرحال

في الوقت الذي كان محمد عبد السلام فرج يقوم فيه بنشاطه في بناء تنظيمه ، كان هناك محمد سالم الرحال ، وهو فلسطيني يدرس بالأزهر ، ومقيم برواق الشوام ، يقوم بالدعوة إلى تنظيم مسلح لعمل انقلاب عسكري، وقد انضم إلى محمد سالم الرحال : كمال السعيد حبيب (خريج اقتصاد) ، وأحمد راشد (طالب بزراعة القاهرة) ، ونبيل نعيم عبد الفتاح (تاجر ببولاق) ، إلا أن الشرطة شعرت بتحركات سالم الرحال فتم إبعاده وترحيله إلى خارج البلاد ، ولكن كان التنظيم الذي بدأه مستمرًا تحت قيادة كمال السعيد الذي استكمل بناء التنظيم ، واستطاع أن يضم عددًا آخر من المنتمين إلى فكر الجهاد وهم : أحمد رجب سلامة المحصل بميناء القاهرة الجوي ، مصطفى السيد محمد عوض (طالب بكلية الزراعة) ، ومحمد طارق إبراهيم (طبيب أسنان) ، وأسامة السيد قاسم (طالب سابق بطب بيطري الزقازيق) ، وأنور عبد العظيم عكاشة (طالب بتربية الزقازيق) ، ونبيل أحمد فرج (مزارع) ، ومحمد محمود صالح وشهرته محمد الأسواني (طالب بحقوق عين شمس) ، ومحمد سعد عثمان (طالب ثانوي) ، وخميس محمد مسلم (سائق) ، صلاح عبد الله أبو ميرة

(سائق) ـــ أحمد هاني الحناوي (تاجر) ، وإبراهيم رمضان محمد (عامل) ، وعادل محمد حيدر (تاجر) ، وانضم إليهم عصام الدين القمري (الضابط بالقوات المسلحة) ، حيث قام بتشكيل خلية داخل القوات المسلحة كامتداد له وزنه لهذه الجماعة التي تؤمن وتعتنق مبدأ الجهاد المسلح ، إلا أن أمره اكتشف في أبريل سنة ١٩٨١ م ، فهرب عصام القمري إلى أن تم القبض عليه أثناء تأدية الصلاة في زاوية بجوار الكيت كات مركز إمبابة يوم ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٨١ م ، وكان عصام الدين القمري قد انضم عام ١٩٧٣ م إلى تنظيم نبيل البرعي ، إلا أن ظروف التنظيم وتطوراته التي سبق شرحها قد أدت إلى تجميده مؤقتًا ، وبالتالي انضمت عناصره النشطة إلى تنظيمات أخرى تحمل نفس الفكرة والأسلوب ، وفي الحقيقة فإن عملية غياب وظهور عدد كبير من التنظيمات التي تحمل فكرة الجهاد ، وكذلك انتقال عناصرها من بعضها البعض يظهر لنا أن عناصرها شديدة الديناميكية أولاً ، لأنها ما إن تشعر بتجميد نشاط إحداها حتى تلحق بتنظيم آخر يبدو مستعدًا للعمل المباشر ، ويظهر لنا ثانيًا أن تنظيمات الجهاد بالذات متداخلة إلى حد بعيد ، وذلك لغياب قيادة مركزية كبيرة قادرة على جمع مثل هذه الروافد الكثيرة ، ويظهر ثالثًا أن طبيعة حركة الجهاد تستدعي أصلاً عدم التجمع في تنظيم واحد كبير حتى لا يسهل ضربها وتصفيتها ، والمرة الوحيدة التي تجمعت فيها الروافد هي المرة التي تم بعدها تنفيذ حادث المنصة وأحداث سنة ١٩٨١ م عمومًا .

• • •

الجماعة الإسلامية بالصعيد

كما سبق أن أوضحنا ، فإن الجماعة الإسلامية بالصعيد ، كانت قد نشأت في بداية السبعينيات على يد صلاح هاشم ، وبتأثير متصل من عدد من السلفيين مثل

أسامة عبد العظيم (معيد بكلية الشريعة جامعة الأزهر بأسيوط) ، وكذلك محاضرات ولقاءات الشيخ عبد الله السماوي ، وأخيرًا الدكتور عمر عبد الرحمن الذي أصبح المرجع الأساسي للجماعة (أحد علماء الأزهر ، وهو أستاذ بجامعة الأزهر ، وهو شافعي المذهب) ، وقد قامت الجماعة الإسلامية بعدد من الأنشطة مثل طباعة الكتب الإسلامية ، وفصل البنين عن البنات في مدرجات الجامعة ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في مدن الصعيد ، والتصدي لدور اللهو والملاهي الليلية وحانات الخمور ، وتعد المظاهرة التي قادتها الجماعة الإسلامية ضد زيارة الشاه لمصر في سنة ١٩٧٩ م هي الأهم في هذا الإطار ، وقد انفصلت الجماعة الإسلامية وتميزت عن غيرها في نهاية سنة ١٩٧٨ م ، حيث تم اختيار ناجح عبد الله (طبيب امتياز) كأمير لها خلفًا (لأسامة سيد) ، وكانت أهم الشخصيات في تلك الجماعة كلاً من : كرم زهدي ، وناجح إبراهيم عبد الله ، وفؤاد محمود حنفي ، وعلي محمد الشريف ، ومحمد عصام الدين دربالة ، وعاصم عبد الماجد ماضي ، وحمدي عبد الرحمن عبد العظيم ، وأسامة إبراهيم حافظ ، وطلعت فؤاد قاسم ، وقد استطاع هؤلاء ضم عشرات آخرين إلى التنظيم ، وقد امتد نشاطهم إلى منظمة الوجه القبلي ، وخاصة أسيوط والمنيا وقنا وسوهاج وأسوان والنوبة .

● ● ●

تنظيم الجهاد

وبعد أن تعرضنا لكل جماعة من الجماعات التي اتحدت على حدة ، وأبرزنا فيها أهم الشخصيات والعوامل التي ساعدت على تكوينها وانتشارها واعتناق عدد كبير من القطاعات المختلفة والأعمال المتباينة إلى هذه الجماعات ، وأوضحنا أن من السهل على من يحمل فكر الجهاد أن يترك مجموعة وينضم إلى أخرى حيث لا تتعارض

مع أفكاره الذاتية عن الجهاد المسلح ، أتت فكرة إقامة الدولة الإسلامية الكبرى التي بدأت ملامحها تظهر حين استطاع طارق عبد الموجود الزمر ، من تنظيم محمد عبد السلام فرج ، إقناع كمال السعيد حبيب (الذي قاد تنظيم سالم الرحال بعد ترحيله خارج البلاد) بالاندماج مع تنظيم عبد السلام فرج ، وقد وافق كمال السعيد حبيب على ذلك ، وتم انضمام عناصر تنظيم كمال السعيد حبيب إلى تنظيم محمد عبد السلام فرج في نهاية سنة ١٩٨٠ م .

وفي صيف نفس العام علم عبد السلام فرج من شعبان عبد العاطي عبد اللطيف ، والمقيم بجواره ببولاق الدكرور ، أن كرم زهدي سليمان ــ أحد قادة الجماعة الإسلامية في محافظة المنيا ــ هارب من القبض عليه إثر حوادث الفتنة الطائفية بالمنيا ، ومختبئ بالمدينة الجامعية بالقاهرة ، فسارع محمد عبد السلام في مساء نفس اليوم إلى مقابلة كرم زهدي ، وتعرف عليه ، وألح عليه في ضرورة زيارته في منزله ، فاستجاب الأخير وتردد على منزله أكثر من مرة ، وخلال أحد هذه اللقاءات عرض عبد السلام فرج على كرم زهدي خطته في إقامة الدولة الإسلامية عن طريق الثورة الشعبية وأنه في سبيل تأسيس تنظيم سري ذي طابع عسكري ، فوافقه كرم زهدي واتفقا على تأسيس تنظيم على مستوى الجمهورية ، وسافر كرم زهدي إلى أسيوط ، وعرض فكرة التنظيم السري على قيادات الجماعة الإسلامية في الصعيد ، فوافقت القيادة هناك وأبدت استعدادها التام للتعاون لتحقيق هدف إقامة دولة إسلامية ، وهكذا تم تشكيل تنظيم كبير ضم الروافد الثلاثة : تنظيم عبد السلام فرج ، وتنظيم سالم الرحال ، والجماعة الإسلامية بالصعيد .

وطبيعي أن عناصر هذا التنظيم قد نشطت لضم عناصر أخرى ، وقد وصل المقبوض عليهم على ذمة قضية الجهاد فيما بعد حوالي ١٢٠٠ فرد ، إلا أن قرارات الاتهام لم تشمل كل المقبوض عليهم ، وانقسمت قرارات الاتهام إلى : قرار القيادات ، وقرار الانتماء وقرار الأحداث (الذين لم تصل سنهم حتى تاريخ المحاكمة إلى ١٨ عامًا) .

وبدأ النشاط الحقيقي لتلك الجماعات الجهادية المنضمة عندما اجتمع كل من : محمد عبد السلام فرج ، وعبود عبد اللطيف الزمر ، وكرم محمد زهدي ، وفؤاد محمود حنفي ، ونبيل عبد المجيد المغربي في منزل عبود الزمر ، واتفقوا على أن يتم تشكيل مجلس شورى مكون من : محمد عبد السلام فرج ، وعبود عبد اللطيف الزمر ، وكرم محمد زهدي ، وناجح إبراهيم عبد الله ، وفؤاد محمود حنفي ، وعلي محمد الشريف ، ومحمد عصام الدين دربالة ، وعاصم عبد الماجد ماضي ، وحمدي عبد الرحمن عبد العظيم ، وأسامة إبراهيم حافظ ، وطلعت فؤاد قاسم ، وأن تسند رئاسة التنظيم إلى مجلس الشورى ، ويختص بإدارة شئون التنظيم ومتابعة الأحداث ومواجهتها بالقرارات اللازمة ، وينبثق عن مجلس الشورى ثلاث لجان هي : لجنة العدة ، ولجنة الدعوة ، واللجنة الاقتصادية .

كما تم اختيار محمد عبد السلام فرج ، كمسئول لمحافظتي القاهرة والجيزة ، ومحمد عصام دربالة ، وفؤاد محمد حنفي لمحافظة المنيا ، وعاصم عبد الماجد ماضي ، وأسامة إبراهيم حافظ وناجح إبراهيم عبد الله لمحافظة أسيوط ، وحمدي عبد الرحمن عبد العظيم عن سوهاج ، وطلعت فؤاد قاسم وعلى محمد الشريف عن نجع حمادي وقنا ، على أن يختص كل مسئول محافظة أو مجموعة بما يتعلق بها في مجال الدعوة واختيار الأفراد وتربيتهم ، وتدريبهم على قيام الليل والاعتكاف ، والوصول بهم إلى المستويات المطلوبة فكريًا وبدنيًا وعسكريًا .

وبدأ التنظيم يعمل في هذا الإطار ابتداء من عام ١٩٨١ م ، وبدأت أعداد أخرى تنضم للتنظيم ، كما كان التدريب العسكري والتربوي يقوم على قدم وساق ، وكانت هناك مهمتان رئيسيتان للتنظيم وهما التمويل والتدريب .

التمويـــل :

كان التمويل في البداية يأتي من خلال التبرعات التلقائية للأعضاء أو من خلال الأسواق الخيرية في المساجد وغيرها ، إلا أن رغبة التنظيم في الحصول على السلاح

والذخيرة جعلت من المتعذر على التبرعات والأسواق الخيرية أن تفي بالغرض ، وهنا اقترح بعض أعضاء التنظيم من الصعيد أن يتم التمويل من خلال قتل بعض تجار الذهب ، ونهب محتويات محلاتهم ، وقد استصدروا فتوى من الدكتور عمر عبد الرحمن تجيز ذلك إذا ما ثبت أن هؤلاء التجار ضالعون في التآمر على المسلمين في إطار تحركات الفتنة الطائفية ، وقد تم عرض الأمر على مجلس الشورى الخاص بالجماعة الذي وافق على هذا بدوره ، وقام علي الشريف بجمع المعلومات عن تجار الذهب في الصعيد الذين يساعدون الكنيسة ضد المسلمين ، كما قام نبيل المغربي بالأمر ذاته في القاهرة .

وقد قام التنظيم في هذا الإطار بتنفيذ عدة عمليات ، كانت الأولى بقيادة علي الشريف ، وتم فيها الاستيلاء على محتويات محلات كل من صادق غالي ، وفوزي مسعود ، وجرجس مسعود ، بتاريخ ٢٦ يونية سنة ١٩٨١ م في مدينة نجع حمادي ، كما قام نبيل المغربي بقيادة عملية مشابهة ، تم فيها الاستيلاء على محلات روما (بشبرالخيمة) المملوكة لميرفت شكري راغب ، وذلك في يوم ٣١ يوليو سنة ١٩٨١ م .

التدريـــب :

وكان التدريب العسكري شيئًا أساسيًا في التنظيم ، وكان يتكون من ثلاث مراحل : المرحلة الأولى : هي التدريب على الأمن والطبوغرافيا والإسعافات والرياضة البدنية وتعليم قيادة السيارات والدراجات البخارية ، والمرحلة الثانية : التدريب على الإغارات والكمائن واقتحام المباني واستخدام المفرقعات نظريًا واستخدام السلاح فكًا وتركيبًا ، والمرحلة الثالثة والأخيرة : هي الرماية وتدريب عملي على الأسلحة والكمائن والاقتحامات ، وقد تولى عملية التدريب في الوجه البحري كل من نبيل

المغربي ، وعبود الزمر ، وفي الوجه القبلي كل من علي محمد الشريف ، وأبو بكر عثمان حسن ، ومحمود فرج دسوقي ، وبإتمام الشقيق المالي والتدريبي المسلح كانت بداية وضع الخطط للقضاء على الحكم وقيام الدولة الإسلامية .

بدأ عبود الزمر في وضع خطة التنظيم في شهر فبراير سنة ١٩٨١ م ، وكانت الخطة تقضي بإعداد مجموعة من الأفراد المدنيين وتدريبهم على مستوى معين ، مع إعداد عدة من السلاح تمكن من القيام بعمليات إحكام على بعض الأهداف الرئيسية والقيام باغتيال بعض القيادات السياسية والمعارضة مثل : قيادات الشيوعيين مثلاً ، وتفجير الثورة الشعبية من خلال توجيه مظاهرات شعبية ، ثم اختيار مجلس علماء ومجلس شورى من علماء المسلمين[1] لتولي أمر البلاد ، وقد وافق مجلس شورى التنظيم على هذه الخطة عندما عرضها عليهم عبود الزمر .

وفي هذا الإطار تم جمع معلومات عن تحركات رئيس الجمهورية ، وكذلك معلومات عن مبنى الإذاعة والتليفزيون ، ووزارتي الدفاع والداخلية ، ومقر مباحث أمن الدولة ، ومحل إقامة قائد الحرس الجمهوري ، وقائد الأمن المركزي ، ومقر إقامة الأنبا شنودة ، وفي الإطار ذاته تم وضع شفرة خاصة بالتنظيم ، وكذلك منهج مبسط في الأمن والسرية ، وكل ذلك تم تحت إشراف عبود الزمر مستفيدًا بخبرته كضابط مخابرات حربية .

ووفقًا لخطة عبود الزمر التي وافق عليها مجلس الشورى ، كانت الخطة تقتضي مرور ثلاث سنوات على الأقل لاكتمال البناء التنظيمي والفكري لتنظيم الجهاد قبل البدأ في التحرك ، إلا أن عددًا من الحوادث قد دفعت الأمور إلى مسار جديد ، وكان الحادث الأول هو قيام السادات باعتقال ١٥٣٦ من مختلف الاتجاهات السياسية معظمهم من التيار الإسلامي ، وكذلك قيام السادات بتوجيه السباب علنًا على شاشة

---

(١) مثل الشيخ الغزالي ، والشيخ الشعراوي ، والدكتور عمر عبد الرحمن ، والشيخ عمر التلمساني .

التليفزيون للعلماء مثل الشيخ المحلاوي الذي وصفه السادات بأنه ملقى في السجن « كالكلب » ، وقد أحدث هذا الكلام ردود فعل مريرة داخل الحركة الإسلامية ، كما أن الجو السياسي في مصر وقتها كان مشحونًا تمامًا ، ومما زاد الأمر توترًا الحادث الثاني ، وهو انكشاف نبيل المغربي أثناء قيامه بشراء بعض السلاح بما يجعل التنظيم كله عرضة للانكشاف ، وهذا ما حدث بالفعل لقيادة بارزة من قيادات التنظيم ، وها هو الحادث الثالث ، عندما انكشف أمر عبود الزمر الذي قرر النزول تحت الأرض ، والاختفاء عن أعين رجال الأمن ، وأصبح الوضع أمام قيادة التنظيم كالتالي بالتفصيل : إن قرارات سبتمبر قد شملت ضمن المطلوب اعتقالهم عددًا من أعضاء مجلس شورى التنظيم ، كل من : كرم محمد زهدي ، وناجح إبراهيم عبد الله ، وفؤاد محمود حنفي ، وعلي محمد الشريف ، ومحمد عاصم عبد الماجد ، وأسامة إبراهيم حافظ ، وحمدي عبد الرحمن عبد العظيم ، أي قيادات الوجهين القبلي .

وشمل قرار التحفظ عددًا آخر من أعضاء التنظيم في الوجه البحري والقبلي ، كما يمكن أن تكون هناك قرارات اعتقال تالية ، ولم يكن أحد يعلم إلا الله كم ستطول هذه الاعتقالات؟ وهل سيتم فيها كشف التنظيم كله عن طريق العناصر المقبوض عليها ؟ وكان هذا أمرًا واردًا جدًا ، وكان هذا تحت دراسة قيادات التنظيم المتبقية ، وعندما تم اعتقال نبيل المغربي متلبسًا يوم ٢٥ سبتمبر حاملاً حقيبة بها رشاشان بور سعيد عيار ٩ مللي ، وأربع خزن وسكين ، بعد أن أبلغ عنه صابر عبد المنعم حسن ، وكان الأخير ـــ سائق ـــ قد وسطه نبيل المغربي في شراء الأسلحة ، التي وفرها له رجال الشرطة بعد قيامه بالإبلاغ عن نبيل المغربي وآخرين بأنهم يقومون بالتدريب العسكري بالصحراء الغربية (طريق الواحات ـــ الكيلو ١٠) ، أي أن هناك عناصر تسمح لرجال الشرطة بالشك في وجود تنظيم أو مجموعة مسلحة على الأقل مع نبيل المغربي ، يمكن إذا ما اكتشفت أن تجر التنظيم كله ، كما أن نبيل المغربي كان يتردد على شقة عبود الزمر ، أي أن عبود الزمر في طريقه إلى الانكشاف لرجال الأمن ، ويمكننا أن ندرك الجو النفسي الذي عاشته قيادة التنظيم إذا ما عرفنا أن عبود الزمر

قد علق على ذلك قائلاً : إننا نلعب الآن في الوقت الضائع ، كما قال عبد السلام فرج : إننا حتمًا سننكشف ، وعلى الفور قرر عبود الزمر تغيير مسكنه ، والنزول تحت الأرض ، أما عبد السلام فرج فقد قرر أن يختبيء بمعرفته ، وكانت لديه أكثر من خطة ، كانت إحداهما الهرب لدى خالد الإسلامبولي ، والأخرى في قريته بالدلنجات ، وفي هذا الوقت قامت قوات الأمن بتفتيش منزل عبود الزمر ، إلا أن عبود كان قد انتقل بين عدة مساكن أخرى إلى أن استقر أخيرًا في شقة مفروشة استأجرها له عبد الله محمد سالم في شارع المدينة المنورة بالهرم .

التنظيم يتحرك

كانت كل خلايا التنظيم ، المنتشرة في طول البلاد وعرضها ، مجتمعة على ضرورة الحركة ، وفي الواقع لم يكن الأمر على مستوى تنظيم الجهاد وحده ، ولكن على مستوى الحركة الإسلامية كلها بكل تياراتها وأفكارها وامتداداتها ، وفي هذا الإطار كان كل تيار يتصرف وفق إمكاناته وأفكاره ، وحدث أن أحد التيارات غير المسلحة ، والتي كانت منتشرة في الجامعات المصرية ، قد عرضت على قيادات الصعيد وبعض شباب الحركة الإسلامية في الوجه البحري أن يقوموا بعمل اعتصام داخل الأزهر ، وتوزيع بيان على الجماهير لإحداث ضغط شعبي على الرئيس السادات للإفراج عن المعتقلين ، إلا أن قيادات الصعيد ، قالت إنهم يفكرون فيما هو أكبر من اعتصام وبيان ، وبالطبع فإن من كان يملك السلاح ، كان في حالة نفسية لضرورة استخدامه في تلك اللحظة .

وفي أماكن أخرى كان هناك من اكتفوا بإلقاء الخطب على المنابر منددين بالإجراءات ، وكانت هناك بعض المظاهرات التي خرجت من مسجد الشيخ عبد الحميد كشك في القاهرة ، وأخرى من مسجد النور بالعباسية ، إلا أنها كانت محدودة ، لم تكف لإحراج القيادة السياسية ، ولا إجبارها على الإفراج عن المعتقلين .

وفي مقابل تلك المظاهرة الإيجابية البسيطة كان هناك من راح يندب حظه قائلاً إن على الإسلاميين أن يتحملوا الضربات المتوالية ، والتي تلاحقهم كل عشر سنوات أو أقل أو أكثر .

وكان هناك من شعر بالعجز واليأس والإحباط ، وراح يفتش داخل نفسه وفكره عن طريقة دون جدوى .

كانت الصورة لدى عبد السلام فرج وعبود الزمر وقيادات الصعيد تضعهم أمام خيار واحد لا ثاني له ، وهو ضرورة الحركة ، لأن السكوت هنا لن يكون مجديًا ، فاحتمالات اكتشاف التنظيم وضربه قائمة بصورة واضحة ، وعلى حد قولهم : إذا كان التنظيم مضروبًا في كل حالة ، فضربه في حالة الحركة أفضل من ضربه في حالة السكون ، وكان هناك رأيان : وفقًا لمصادرنا الخاصة ، الرأي الأول يؤيد اغتيال السادات فقط ، لأن اغتياله في حد ذاته سيؤدي إلى تغير الأوضاع بطريقة قد تؤدي إلى حماية التنظيم من الانكشاف ، والرأي الثاني يقول : إن اغتيال السادات ربما يؤدي أكثر إلى انكشاف التنظيم ، وبالتالي فيجب الإسراع بتحقيق خطة الثورة الشاملة ، على أساس أنه وبرغم أن التنظيم لم يستكمل بعد بناءه التنظيمي والتربوي ، فإن الظروف الموضوعية رائعة حيث إن النظام في حالة عزلة شاملة على مستوى القوى السياسية بكل تياراتها في مصر ، وعلى مستوى العالم العربي ، بل وعلى مستوى العالم .

وفي الواقع ، فإن أيًا من الرأيين لم يرجح كفته حتى يوم ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٨١ م ، إلا أن قيادة التنظيم أعدت للخطتين عدتهما ، وبدأ التفكير العملي في تحقيق الحركة ، وإذ كان من المتفق عليه بين التيارات ـــ حتى ذلك اليوم ـــ اغتيال السادات ، فإنه قد جرت أكثر من محاولة وخطة في هذا الإطار ، ففكر عبود الزمر في أن يغتال السادات في استراحة القناطر ، على أساس أن وجود تلك الاستراحة بالقرب من قريته قد يسهل له هذه المهمة ، إلا أن الرأي استقر على صعوبة مثل هذه العملية على أساس أن الحراسة على الاستراحة قوية بطبيعتها ، كما أن الظروف

التي تمر بها البلاد ستجعلها في حالة يقظة كاملة ، وهناك احتمال خروج السادات من المحاولة مجروحًا بشكل غير قاتل مما سوف يعقد الأمور أكثر .

وكان هناك أيضًا التفكير بإطلاق صاروخ مضاد للطائرات ، وكان التنظيم يمتلك عددًا منها على طائرة السادات الهليوكوبتر أثناء هبوطها في استراحة القناطر ، ولكن الفكرة أيضًا بدت لقيادة التنظيم غير مضمونة ، وقد طرحت فكرة انقضاض طائرة على منصة العرض العسكري أثناء وجود السادات بها ، وكان لدى التنظيم عدد من الطيارين المستعدين لتنفيذ ذلك ، كما حاول عبود الزمر اغتيال السادات أثناء زيارته للمنصورة ، إلا أن المحاولة قد فشلت ، ثم فكرت مجموعة الزقازيق في إطلاق صاروخ ينصب على أحد الأسطح لضرب السادات أثناء زيارته للشرقية ، إلا أن المحاولة لم تتم ، وفكرت إحدى السيدات في إخفاء خنجر بملابسها واغتيال السادات أثناء تواجده بإحدى دور المناسبات بمصر الجديدة ، ولكن كانت جميع هذه الخطط فاشلة قبل تنفيذها ، فلقد كانت تفتقد إلى عناصر هامة يصعب معها نجاح الخطة .

ولم يستطع أي شخص في التنظيم ، الوصول إلى خطة اغتيال السادات حتى ظهر خالد الإسلامبولي ، ولظهوره حكاية :

تعود علاقة خالد الإسلامبولي بعبد السلام فرج إلى سنة ١٩٨١ م ، وقد ظهرت أكثر من رواية للطريقة التي تم بها التعارف بين الإسلامبولي وفرج ، تقول إحدى هذه الروايات إن اللقاء قد تم قدرًا ، حينما ذهب الإسلامبولي للبحث عن شقة ، واتجه إلى مكان شعبي يمكن الحصول على شقة في حدود قدراته المالية فيه ، حيث لا تسمح قدراته المالية بالحصول على شقة في مصر الجديدة حيث تسكن أخته ، وتوجد وحدته العسكرية ، وكان أن اتجه إلى منطقة بولاق الدكرور ، وأثناء تجواله للبحث عن الشقة ، أحس بالتعب ، وكان وقت الصلاة قد حان ، فدخل إلى أحد المساجد ليصلي ويستريح ، وهناك وجد عبد السلام فرج يتوسط حلقة من الشباب ، راح يناقش معهم أفكارًا وأحكامًا خاصة بالجهاد ، وتأثر خالد بما سمع ، وانضم إلى حلقة النقاش ، ثم تعرف بعبد السلام فرج ، وأعجب به وتوطدت العلاقات فيما بينهما بعد ذلك .

ورواية أخرى تقول : إن التعارف تم بناء على خطاب من محمد شوقي الإسلامبولي لأخيه خالد ينصحه فيه بالذهاب إلى عبد السلام فرج ليساعده في الحصول على شقة ، حيث إنه يحب مساعدة إخوانه ، وبعد سؤال أكثر من مصدر ، وصلنا إلى القصة الحقيقية لتعرف خالد الإسلاميولي بفرج ، ففي أوائل عام ١٩٨١ م طلب كرم زهدي من خالد الإسلامبولي أن يتصل بمحمد عبد السلام فرج وأعطاه عنوانه ومعلومات تفيد أنه يعتنق فكر الجهاد ، فالتقى به وتحدث معه فوجد أن فكره يتفق معه ، فبدأ يتردد عليه أسبوعيًا ، وانضم إلى التنظيم ، وقد قام فرج بتعريف الإسلامبولي بعبود الزمر ، ونحن نثق في الرواية الأخيرة لعدة اعتبارات ، أولها أنه من غير المعقول أن ينضم ضابط في القوات المسلحة إلى تنظيم سري مسلح لمجرد أنه التقى بأحد قيادات هذا التنظيم أثناء تأدية الصلاة في أحد المساجد ـــ التي لم يكن يتردد عليها عادة ـــ وبالتالي لا يعرف شيئًا عن هذا الشخص ، وثانيًا أن الرواية الخاصة بالتعرف عن طريق كرم زهدي ، أكدها لنا أكثر من مصدر موثوق ، كما أنها منطقية حيث إنه من الطبيعي أن كرم زهدي الذي كان عضوًا بمجلس شورى التنظيم كان حريصًا على ضم عناصر عسكرية إلى التنظيم ـــ وفي حالة مثل حالة خالد ـــ فإن كرم زهدي كان يعرف أن خالد يحمل نفس الفكر ، وكان خالد الإسلامبولي تلميذًا للشيخ السماوي ، كما أنه كان يحمل أفكارًا جهادية تتفق مع مبادئ التنظيم قبل لقائه بفرج ، كما أن محمد شوقي الإسلامبولي شقيق خالد كان أحد العناصر النشيطة في الجماعة الإسلامية بالصعيد ، أما لماذا حرص كرم زهدي على ربط خالد بفرج ، فذلك يرجع إلى أن خالد كان يقيم في القاهرة وبالتالي فمن الطبيعي أن يتم تعريفه على مسئول القاهرة داخل التنظيم ، وهو عبد السلام فرج .

وفي يوم ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٨١ م وقع الاختيار على الملازم أول خالد أحمد شوقي الإسلامبولي للاشتراك في طابور العرض العسكري يوم ٦ أكتوبر سنة ١٩٨١ م ، واشترك خالد في تجربة لطابور العرض العسكري مع وحدته ، ودرس خالد ساحة العرض أثناء اشتراكه في طابور التجربة ، فدرس خط سير العرض

العسكري ، والمسافة بينه وبين المنصة الرئيسية ، ووضع مبادئ الخطة ، وكان عليه أن يتصل بقيادة التنظيم لأخذ الموافقة والحصول على الأفراد والسلاح اللازم للتنفيذ .

ومن واقع سؤال عدد من المصادر والرجوع إلى التحقيقات ، فإن خالد لم يكن مكلفًا بشيء حتى يوم ٢٥ سبتمبر من قبل قيادة التنظيم ، إلا أنه كان يعرف بصورة عامة أن التنظيم يعمل من أجل اغتيال السادات ، وكان من الطبيعي أن تنبعث في عقله فكرة المحاولة ، وفي ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٨١ م توجه خالد الإسلامبولي إلى منزل عبد السلام فرج في بولاق الدكرور وعرض عليه أمر اشتراكه في العرض العسكري ورغبته في استغلال الفرصة لاغتيال السادات ، وعرض خالد خطته ـــ مقررًا حاجته إلى ثلاثة أو أربعة آخرين لمساعدته ـــ ، وكذلك عدد من القنابل والذخيرة اللازمة لضمان نجاح العملية ، ووافق محمد عبد السلام على الفور ، وبدأ العمل للإعداد للعملية .

انتقل عبد السلام فرج فورًا إلى المنزل الذي يقيم فيه خالد الإسلامبولي ، منزل شقيقته التي كانت غائبة وقتها عن المنزل ، واستدعى فرج ـــ عن طريق عبد الناصر عبد العليم ـــ وصالح جاهين ، وطلب منه تدبير الذخيرة والقنابل ، وفي اليوم التالي ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٨١ م انتقل فرج للإقامة طرف عبد الحميد عبد السلام صديق خالد الإسلامبولي ونسيبه في نفس الوقت ، وانصرف صالح جاهين لتدبير أمر الذخيرة والسلاح ، ثم أرسل عبد السلام فرج في طلب مجلس الشورى لعقد اجتماع طارئ ، وفي يوم ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٨١ م انعقد مجلس الشورى في منزل عبد الحميد عبد السلام ، وقد حضر بالإضافة إلى عبد السلام فرج كل من : كرم زهدي ، وفؤاد حنفي ، وعاصم عبد المجيد ، وأسامة حافظ ، وبالطبع كان خالد الإسلامبولي موجودًا معهم ، ويلاحظ أن عبود الزمر كان غائبًا عن هذا الاجتماع .

وفي أثناء الاجتماع ، عرض خالد الإسلامبولي خطته وطلباته ، كما اقترح عبد السلام فرج توسيع العملية إلى مستوى الانقلاب والإطاحة بالنظام ككل ، وقد شرح

خطته على أساس أن يقوم أعضاء التنظيم بالقاهرة والجيزة بمهاجمة الإذاعة والتليفزيون وغرفة عمليات القوات المسلحة والسنترالات وقيادة الأمن المركزي وغرفة عمليات وزارة الداخلية بهدف السيطرة على مدينة القاهرة ، على أن يقوم أعضاء التنظيم بالوجه القبلي بالسيطرة على مدينة أسيوط بمجرد سماعهم أصوات الأعيرة النارية وانقطاع الإرسال ، ثم يزحفون شمالاً للسيطرة على المحافظات الأخرى ، وذلك لتأييد الثورة الإسلامية ، وانتهى الاجتماع بموافقة أعضاء الاجتماع على الخطة بجميع مراحلها ، وسافر كرم زهدي وفؤاد حنفي وعاصم عبد المجيد إلى أسيوط ، وتركوا أسامة حافظ في القاهرة لمتابعة الموقف ، وفور وصولهم إلى أسيوط اجتمع الثلاثة مع عصام دربالة وعلي الشريف وحمدي عبد الرحمن وناجح إبراهيم وعرضوا عليهم ما اتفقوا عليه في القاهرة ، وبدأ الجميع يرتب لعملية أسيوط .

أما عبد السلام فرج ، فقد قام من جهته بالاتصال بكل من عطا طايل حميدة (ضابط سابق في القوات المسلحة) وهو مهندس من نفس بلد عبد السلام فرج ، وكان عضوًا بالتنظيم ، وحسين عباس جاويش بالقوات المسلحة ومختص بالتدريب على الأسلحة النارية في مدرسة الدفاع المدني ، وكان قد حصل على بطولة الجيش للرماية لسبع سنوات متعاقبة .

وقد تم عقد اجتماع في شقة عبد الحميد عبد السلام ، وبوجوده بين كل من محمد عبد السلام وخالد الاسلامبولي ، وعطا طايل حميدة ، وحسين عباس ، وعبد الحميد عبد السلام ، وقد بدأ محمد عبد السلام فرج حديثه متوجهًا به إلى كل من عطا طايل وحسين كال قائلاً : « إن هناك مهمة استشهاد تنتظرهم » ، وهنا رد الجميع بالإيجاب ومعهم عبد الحميد عبد السلام الذي قرر مشاركتهم ، وهنا بدأ خالد يشرح الخطة للموجودين ، وكانت عبارة عن أنه سوف يقود طابورًا مكونًا من إثني عشر مدفعًا عيار ١٣١ م ، وذلك في العرض العسكري السنوي يوم ٦ أكتوبر ، وستكون مدافعه مشدودة بجراراتها التي تركبها في نفس الوقت أطقم المدافع ، وتبدأ خطته بأن يسهل للمشتركين معه دخول منطقة التجمع للاستعراض

باعتبارهم جنودًا جددًا ملحقين بوحدته ، وسوف يرتب لهم أن يركبوا نفس الجرار الذي يركبه هو في مقدمة طابوره ، فإذا ما وصل الجرار إلى أقرب نقطة من منصة العرض الرئيسية كان عليهم أن يتحركوا بسرعة لإطلاق النار على السادات ، وقال خالد إنه أثناء تجربة العرض قاس بنفسه المسافة بين خط سير الطابور وبين المنصة فوجدها ثلاثين مترًا ، وأنهم يستطيعون إطلاق الرصاصات الأولى من الجرار نفسه ، بينما يتقدم بعضهم تحت حماية هذه الطلقات — وفي غمرة المفاجأة — نحو المنصة لإكمال تنفيذ المهمة من أقرب مسافة ممكنة ، وقال خالد إنه سوف يقوم بتطوير الخطة بمزيد من التفاصيل الدقيقة ، وسوف يخبرهم بها في لقاءات تالية ، وقد ختم المجتمعون اجتماعهم بتلاوة القرآن لمدة ساعة ، كما تواصوا بحلق لحاهم حتى لا يلتفت إليهم أحد .

كان عبد السلام فرج قد أرسل رسالة شفهية إلى عبود الزمر حملها إليه صالح جاهين يخبره فيها بما تم ، ووفقًا للتحقيقات فإن عبود قد اعترض ابتداء خشية كشف أمر التنظيم ، إلا أنه عاد ووافق عندما علم بتصميم محمد عبد السلام فرج وخالد الاسلامبولي على تنفيذ ما عقدا عليه العزم ، وأنهم سيستشهدون حتمًا بأعيرة الحراس ولن تظهر علاقتهم بالتنظيم .

إلا أنه ووفقًا للتحقيقات ذاتها ، قام عبود الزمر بوضع خطة اقتحام مخزن سلاح في إحدى الوحدات والحصول على السلاح الموجود به لعمل الثورة الإسلامية ، وكذلك بعض الخطط الأخرى .

في يوم ٢ أكتوبر سنة ١٩٨١ م أحضر صالح جاهين مائة طلقة عيار ٦٢ , ٧ × ٣٩ مللي ، أخذ منها خالد الاسلامبولي ٨١ طلقة من بينها ٤ طلقات (خارق خارق) وسلمها لعبد الحميد عبد السلام الذي خبأها فوق سطح المنزل ، وانتقل مساء يوم ٣ أكتوبر سنة ١٩٨١ م محمد عبد السلام فرج إلى شقة أخرى بالزيتون وواصل استكمال مساعيه .

في يومي ٣ و٤ أكتوبر سنة ١٩٨١ م تمكن محمد عبد السلام فرج من إعداد ما طلبه خالد ، فأحضر له ١٩ طلقة ٩ مللي ، من عبود الزمر عن طريق عبد الله محمد سالم ، كما كلف فرج محمد « طارق إبراهيم » بأن يسعى لإحضار القنابل ، فاصطحب طارق معه صلاح السيد بيومي إلى بلدة الأخماس بالخطاطبة محل إقامة أسامة السيد قاسم فأحضر لهما قنبلتين يدويتين دفاعيتين ورشاشًا ومسدسًا وبعض الطلقات ٩ مللي ، ثم انتقل معهما إلى بلدة الحاجر وأحضر قنبلتين من نفس النوع ، وعادوا جميعًا إلى القاهرة حيث سلم محمد طارق إبراهيم القنابل الأربع إلى محمد عبد السلام فقام بدوره بتسليمها إلى خالد الاسلامبولي ، وحرصًا على نجاح الخطة قام عبد السلام فرج بتكليف كل من صالح جاهين ، وطارق إبراهيم بالتوجه إلى منزل ممدوح أبو جبل ، فأحضرا من عنده لفافة بها ثلاث خزن آلية وخزنة رشاش وثلاث إبر ضرب نار ، وهكذا استكمل الاسلامبولي عدته من الرجال والسلاح .

وعلى محول آخر حدث اجتماع بين كل من محمد عبد السلام ، وطارق إبراهيم يوم ٣ أكتوبر ، وكلف محمد عبد السلام « طارق إبراهيم » بإعداد العدة لمهاجمة مبنى الإذاعة والتليفزيون عقب محاولة الاغتيال مباشرة ، ثم استدعى محمد عبد السلام « صبري سويلم » وهو أحد أعضاء التنظيم (ويعمل رقيبًا متطوعًا بالقوات المسلحة) ، ووضعا معًا خطة للاستيلاء على السلاح الموجود بالمخزن الذي يعمل به صبري سويلم لاستخدامه في عملية الثورة ، وكانت الخطة تقضي بوضع منوم للجنود ، ثم أخذ السلاح من المخزن .

وفي يوم ٥ أكتوبر سنة ١٩٨١ م ، توجه محمد طارق إبراهيم إلى عبود الزمر في مكان اختفائه في شارع المدينة المنورة بالهرم ، وعرض عليه خطة الاستيلاء على مخزن السلاح ، فقام عبود الزمر بإرسال عبد الله سالم إلى أمين يوسف (صيدلي) ، وأحضر من عنده المنوم دون أن يطلعه على الموضوع ، وقام عبد الله سالم وصالح جاهين بتسليم المنوم إلى صبري سويلم وشرحا له طريقة استعماله .

وفي صباح يوم ٦ أكتوبر سنة ١٩٨١ م ، وبتعليمات من عبود الزمر توجه طارق إبراهيم وصالح جاهين ، وأسامة قاسم إلى المركز رقم ٥٥ بالمقر العام بألماظة وقابلوا صبري سويلم الذي أخبرهم بأن الجنود لم تنم بعد ، فعادوا دون تنفيذ التكليف الصادر إليهم ، وكان من المقرر أيضًا ، وفقًا لخطة وضعها عبود الزمر ، أن تقوم عناصر التنظيم بالاستيلاء على سلاح بعض قوات الأمن المركزي الموجودة في الميادين ، وكذلك إلقاء بعض القنابل عليها لكسر حاجز الخوف لدى جماهير الشعب ، ليكون الشعب مستعدًا للحركة بعدها ، وكان المكلف بذلك مجموعة صالح جاهين ومحمد إمام حسين ، إلا أن تلك المهمة لم تنفذ .

على إثر فشل المهمتين السابقتين قررت قيادة التنظيم الاكتفاء باغتيال السادات ، وحاولت إبلاغ مجموعات الصعيد بذلك ، إلا أن المرسل بهذه الرسالة لم يصل ، وهو غالبًا أسامة حافظ .

يتضح مما سبق أن الخطة كانت تهدف إلى شل أجهزة النظام الرئيسية بعد اغتيال قياداته تمهيدًا لتحريك الشعب لإحداث ثورة شعبية ، لأنه لم يتضح من الحوادث السابقة النية لانقلاب عسكري تقوم به عناصر التنظيم منفردة .

وبطريقة أو بأخرى ، علم الاسلامبولي بأن النية تتجه إلى اغتيال السادات فقط ، أو أنه كلف فقط في المرحلة الأخيرة من العملية بالاكتفاء باغتيال السادات دون باقي القيادات ، على أساس أن قيادة التنظيم رأت أن الاكتفاء برأس النظام ــ وهذا سوف يحقق لها حدوث هزة في النظام وتغييرات في سياساته ــ ربما يسمح بعدم كشف التنظيم ، على أساس أن النظام الجديد سيحاول وضع الحادثة في إطار فردي منعًا لتراكماتها السياسية ، وقد حدث هذا بالفعل ، حيث لم تشر التحقيقات التي أجريت مع الاسلامبولي ورفاقه إلى أسئلة من النوع الذي يبحث عن وجود تنظيم خلف العملية ، إلا أن أحداث أسيوط فيما بعد قد دفعت بالأمور في اتجاه آخر .

قام خالد الاسلامبولي بإدخال عبد الحميد عبد السلام ، وعطا طايل ، وحسين عباس إلى أرض العرض ، بموجب خطاب مزور مفاده أنهم ملحقون من اللواء ١٨٨ مدفعية ، ثم لحق بهم فوجدهم في انتظاره ، وفي صباح يوم ٥ أكتوبر سنة ١٩٨١ م عينهم خدمة على السلاح ، وطلب منهم تمييز البنادق الآلية الثلاث التي سيستخدمونها في عملية الاغتيال ، وفي صباح يوم ٦ أكتوبر سنة ١٩٨١ م احتفظ كل من عبد الحميد عبد السلام وعطا طايل ، وحسين عباس ، ببنادقهم بعد أن « عمروها » ، كما لم يقوموا بنزع إبر ضرب النار منها ، وركبوا السيارة التي ركبها خالد ، وعند وصول السيارة إلى المنصة هدد خالد الاسلامبولي قائد السيارة وأمره بالتوقف فأوقف السيارة ، وأسرع خالد بالنزول ، وألقى قنبلة ، وأتبعه عطا طايل حميدة بقنبلة أخرى ، وعبد الحميد عبد السلام بقنبلة ثالثة ، وتبع إطلاق القنابل أعيرة نارية .

وقام خالد باختطاف رشاش قائد السيارة ، وقفزوا جميعًا من السيارة ، واتجهوا صوب المنصة الرئيسية مطلقين أعيرة نارية من الأسلحة التي يحملونها ، وقد أدى هذا إلى مقتل أنور السادات ومجموعة أخرى ، وجرح آخرين ، أما كيف نجح خالد في إدخالهم ، وكيف مر الجميع من الحراسات المختلفة ، فقد تم ذلك على النحو التالي :

بالنسبة إلى إدخالهم ، فنحن نؤيد الرواية التي أوردناها سابقًا ، وهي خطاب الإلحاق من اللواء ١٨٨ مدفعية ، أما الرواية التي جاءت في كتاب « خريف الغضب » ، والتي تقول إن خالد تخلص من أحد الجنود النظاميين من وحدة مدفع القيادة الذين يستقلون جراره ، وأن جنديًا آخر قد وقع مريضًا ،وأعطاه خالد إجازة ، ثم تكليف الثالث بمهمة في مكان آخر ، وأن خالد قد لمح بأن هؤلاء الثلاثة قادمون من فرع المخابرات العسكرية لكي يتولوا مسئولية إجراءات الأمن في الوحدة أثناء العرض العسكري نظرًا للموقف المتوتر السائد في البلاد بسبب التطورات الأخيرة ، فنرى أنها غير صحيحة ، وذلك بالرجوع إلى ما جاء بالتحقيقات أو بالمصادر التي قمنا بسؤالها .

وهذه الرواية ـــ التي رواها هيكل ـــ يشوبها التناقض ، إذ أنه لم يوضح كيف تم التخلص من الجندي النظامي ، كما أن المرض الذي ألم بالجندي الثاني أمر طارئ ، فكيف كان الأمر لو لم يمرض هذا الجندي ، وهل يغفل خالد أمرًا كهذا ويترك الأمر بانتظار مرض أحدهم .

أما أقوال خالد فقد جاء بها أنه قد قام بتزوير خطاب الإلحاق ، إلا أنه لم يستخدم ، حيث أنه لم يطلب أحد الاطلاع عليه .

أما مسألة الحراسات ، فمن المعروف أن إجراءات التفتيش في العرض ـــ في مثل هذه الظروف ـــ صارمة ، وتتم على ثلاث مراحل بثلاث جهات أمن مختلفة ، أمن الجيش ، وهو الأمن الداخلي في الوحدات والكتائب ، ومهمتها التفتيش داخل الكتيبة ، والمخابرات الحربية ، ومهمتها التفتيش على الأفراد والأسلحة ، وبالنسبة للعرض يكون نفوذها من الجبل الأحمر إلى أول أرض العرض ، وأمن رئاسة الجمهورية ، وحدود نفوذه في العرض العسكري يكون بدءًا من أول أرض العرض إلى آخرها ، وهو مسئول عن حماية الرئيس ، وعادة يكون التفتيش في أمن الجيش والمخابرات الحربية تفتيشًا انتقائيًا عشوائيًا ، يتم بطريقة العينات ، أما رئاسة الجمهورية فالتفتيش بها يكون دقيقًا ، ويشمل الجميع ، الصديق والعدو على السواء ، والذي حدث أن التفتيش الانتقائي لم يصب خالد ورفاقه ، أما تفتيش أمن رئاسة الجمهورية فلم يحدث أصلاً !! ، ووفقًا لرواية شوقي خالد المحامي ، والتي ذكرت في كتاب « اغتيال رئيس » لعادل حمودة ، أن ضابط أمن رئاسة الجمهورية جاء على دراجة بخارية ، وطلب من الجنود الثلاثة في العربة المجاورة لعربة خالد أن يأتوا بأسلحتهم ، وأن يفكوا خزائن الذخيرة ، وألقى نظرة على الخزائن الفارغة ، ثم أدار محرك دراجته وبدأ يمشي بها بين باقي العربات ، وعلى كل حال ، فالتفتيش واحتمالات الاكتشاف أمر وارد في أي عملية اغتيال ، ودائمًا يعتمد المخططون في مثل هذه العملية على اتخاذ أكبر قدر ممكن من الاحتياطات ، ويتركون الأمر بعد ذلك للأقدار ، وهو أمر طبيعي ، فأي محاولة اغتيال لابد أن تحمل نسبة من النجاح والفشل ، ويعتمد

نجاحها دائمًا على الاحتياطات أولاً ، ثم على التراخي الذي يحدث عادة ، وهو أمر إنساني ، وطبيعي ، ثم إن أي فحص في الدنيا ليس بقادر على اكتشاف كل شيء ، وإلا فكيف نفسر عشرات المحاولات الناجحة للاغتيال أو التهريب في أماكن أكثر دقة ، وفي أرقى الدول من حيث الاستحكامات والأجهزة ، ويبقى سؤال واحد هو كيف أخفى خالد القنابل خصوصًا أن السائق لم يكن من عناصر الاغتيال ؟ وقد حدث هذا بأن قام خالد بإخفاء القنابلالأربعة تحت مقعد جرار المدفع الذي سيركب فيه ، وذلك في غيبة السائق الذي ذهب لشراء طعام لخالد ، وبديهي أن السائق غير مسئول عن تفتيش الجرار ، فهذه مسئولية خالد شخصيًا ، ويبقى أن نقرر أن خالد كان قد شارك في عروض عسكرية سابقة ، ويعرف جيدًا مدى قدرة أجهزة التفتيش ، وفي كل الأحوال إذا كان ثمة تقصير من جهات الأمن ، ففي كل الحالات وفي كل المواقع احتمالات التقصير قائمة ، خصوصًا إذا كان هناك عرض عسكري ، واستعدادات ، وتوتر ، وهرج ومرج .

أما لماذا توقف السائق ، فهذا أمر طبيعي ، أن ينفذ أوامر قيادته ، وكانت قيادته هي خالد ، إلى جانب أنه لا فرصة أصلاً في مثل هذه الحالة للتفكير في دوافع القائد لإصدار أمر التوقف .

وروى البعض ، استنادًا إلى رواية خالد لمحاميه أن خالد كان قد وصل إلى الصف الأمامي للمنصة ، وكذلك حسين عباس ، وأظهرت الصور الملتقطة ذلك ، وأنه كان بإمكانهما « كنس » المنصة بمن فيها ، وهذا تعبير عسكري عن إمكانية إصابة منطقة كاملة بسهولة ، وأن خالد طلب من نائب الرئيس « حسني مبارك ، ووزير الدفاع عبد الحليم أبو غزالة أن يبتعدا عن طريقه ، لأنه لا يريد إلا السادات ، فنحن نؤيد هذه الرواية ، استنادًا إلى أن الخطة كانت تقضي باغتيال السادات وحده وفق آخر تعديل ، أما لماذا لم يرتدي السادات القميص الواقي من الرصاص ؟ فهناك رواية تقول : أنه حاول الظهور بمظهر الواثق من نفسه وجيشه ، وأنه برغم التوتر الذي تشهده البلاد ، فإن شيئًا جديًا لا يهدد السادات ، وهناك رواية أخرى تقول أن

البدلة العسكرية الجديدة التي نفذها له أحد بيوت الأزياء الإنجليزية كانت ضيقة ، ولم تسمح باستخدام القميص الواقي من الرصاص ، وعلى كل حال ، فلم يكن ارتداء القميص الواقي من الرصاص ليجدي شيئًا ، فقد دبر خالد ورفاقه خطتهم على أساس أن السادات يرتدي هذا القميص ، وقد ركز حسين عباس ، وهو بطل رماية على المنطقة الخالية من الوقاية ، بين الرقبة وعظمة الترقوة .

أما عن السؤال الخاص بالحراسة وهو : لماذا لم تتحرك الحراسة وتتعامل مع المهاجمين ؟ وفي هذا الإطار ، فمن المعروف أن مثل هذه الحراسات تكون عالية اللياقة جيدة التدريب ، وقد تم تدريبها بطريقة قاسية ، كما أنهم قد أوفدوا إلى الولايات المتحدة لتدريبهم على مختلف الاحتمالات الأمنية المتوقعة مثل الهجوم المباغت وسرعة الانتباه وسرعة رد الفعل وسرعة استخدام السلاح ، كما أنهم يملكون أحدث وأكفأ الأسلحة والأجهزة ، وكل هذا أمر طبيعي ومعروف ، ويقال إن عدد الأطقم الخاصة بحراسة السادات كان يصل إلى ١٠٠ طاقم ، وكانت هناك فرقة خاصة لمكافحة الإرهاب مكونة من غير المصريين ، وقد جاء في مجلة الوادي ــ عدد أكتوبر سنة ١٩٨٢ م ــ حمدي لطفي ــ أن هناك تحقيقًا قد أجري لتحديد أوجه القصور في حراسة السادات ، وقد باشره اللواء عز الدين رياض ، وأن هناك « ترهلاً بشعًا » في مختلف المجاميع الخاصة بأمن وحراسة الرئيس ، وأن الأمر لم يكن يعدو عن مظهرية براقة ، كما أورد عادل حمودة في كتابه « اغتيال رئيس » أن السادات قد طلب من القناص الذي يجلس أمامه أن يذهب إلى الخلف ، وهكذا حين يأذن القدر ، فإن رجال الحراسة لم يكونوا في موقعهم الصحيح ، وأن أقرب رجال الأمن للسادات كان على بعد ٦٠ مترًا ، بينما كان خالد ورفاقه على بعد ٣٠ مترًا فقط » ، وحين هرع رجال الأمن إليه بسرعة بعد الحادث كان الوقت قد فات ، وسبق السيف العزل .

وسواء صح كل ذلك أو لم يصح ، وفي رأينا أن كل هذا غير صحيح ، فمهما كانت كفاءة الحراسة ، فإن المهاجم لديه فرصة أكبر ، كما أن المفاجأة تلعب دورها

هنا ، كما أن كل احتياطات الأمن لا تنفي إمكانات تنفيذ عملية اغتيال ، إذ إن هناك دائمًا في أي خطة حراسة ثغرة يمكن النفاذ منها بدليل نجاح خطة اغتيال جون كينيدي ، وبدليل محاولة اغتيال الرئيس ريجان وسط أفضل حرس مدرب في العالم[1] ، على أنه من الثابت بعد التشريح أن الطلقات التي استخرجت من جسد السادات كانت من بنادق خالد ورفاقه ، كانت جيهان السادات قد طلبت إلى الطب الشرعي التأكد من عدم إصابة السادات برصاص حرسه الخاص .

ومن الثابت أيضًا بعد التشريح أن بعض الذين قتلوا أو جرحوا غير السادات ، أو كلهم لم يصب من رصاصات ولا قنابل خالد ورفاقه ، وإنما أصيبوا برصاصات الحراس !! وهو ما يؤكد ما ذهبنا إليه سابقًا من أن هدف العملية كان اغتيال السادات وحده وفق آخر تعديل للخطة ، وعلى كل حال ، فقد مات السادات قبل أن يغادر ساحة العرض ، ونقل على متن طائرة هليوكوبتر ، هبطت أولاً في منزل السادات بالجيزة !! ثم تابعت إلى مستشفى المعادي فوصلت في تمام الواحدة وعشرين دقيقة بعد ظهر ٦ أكتوبر ، وقد جاء في التقرير الطبي أن الوفاة حدثت نتيجة صدمة عصبية شديدة مع نزيف داخلي بتجويف الصدر وتهتك بالرئة اليسرى والأوعية الدموية الكبرى بجذر الرئة اليسرى ، وقد وقع على التقرير مدير وكبار أطباء المستشفى العسكري بالمعادي ، كما مات كل من محمد يوسف رشوان (مصور السادات الخاص) ، وسمير حلمي (٦٣ سنة) ، وخلفان ناصر محمد (من سلطنة عمان) ، وشانج لوي (أحد رجال السفارة الصينية) ، وسعد عبد الرءوف بكر ، وأصيب كل من : سيد مرعي ، والدكتور صبحي عبد الحكيم ، وفوزي عبد الحافظ ، أما خالد ورفاقه ، فقد أصيب كل من خالد وعبد الحميد وعطا أثناء مغادرتهم موقع المنصة في اتجاه رابعة العدوية ، وأغمي عليهم وقبضت عليهم المخابرات الحربية ، أما حسين عباس فقد نجح في مغادرة أرض المنصة ، ولم يقبض عليه إلا بعدها بيومين كاملين ، وقال العقيد محمد فتحي حسن (قائد المجموعة ٧٥) أمام المحكمة فيما بعد إن أسلحة خالد ورفاقه كان بها بقية من الذخيرة ، تسمح

---

(١) على حد قول المشير أبو غزالة .

بالرد عليهم عندما أطلقت عناصر المخابرات الحربية النار عليهم ، إلا أنهم لم يردوا على رصاص رجال المخابرات الحربية ، على أساس اقتناعهم بأن مهمتهم قد انتهت باغتيال السادات .

وقد استغرقت عملية الاغتيال ٤٠ ثانية .

الاستيلاء على أسيوط

عقب اتخاذ مجلس شورى التنظيم الذي عقد بمنزل عبد الحميد عبد السلام يوم ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٨١ م قراره السابق الإشارة إليه بالتحرك لإحداث الثورة الإسلامية ، سافر أعضاء مجلس الشورى من الصعيد إلى أسيوط كل من : كرم زهدي ، وفؤاد حنفي ، وعاصم عبد المجيد ، وتركوا أسامة حافظ بالقاهرة لمتابعة الموقف ، وفور وصول الثلاثة إلى أسيوط اجتمعوا مع بقية قيادات الصعيد ، محمد عصام دربالة ، وعلي الشريف ، وناجح إبراهيم ، وحمدي عبد الرحمن ، وعرضوا عليهم ما اتفقوا عليه في القاهرة ، كما بدأ الإعداد لتنفيذ الشق الخاص بهم وهو السيطرة على مدينة أسيوط ، وتقرر أن يقوم ناجح إبراهيم ، وعلي الشريف ، ومحمد ياسين همام بإعداد المجموعات اللازمة لعملية السيطرة ، وفي الواقع ، فإنه وفقًا لما سبق أن قلناه عن الجماعة الإسلامية في الصعيد ، فإنه في سنة ١٩٧٩ م كان قد تم لها السيطرة تمامًا على الجامعة ، وكانت تتمتع بتأييد واسع من رجل الشارع ، وكانت لديها أعداد كبيرة جدًا ، سواء من انضم إلى تنظيم الجهاد أو لم ينضم ، مستعد لمشاركتها في أي عمل ، بحكم التراكمات الطويلة والاحتكاكات المستمرة مع النظام أو المسيحيين ، أي أن قيادة الصعيد كانت تملك عناصر أكثر مما كانت تحتاج مثل : تأييد الشارع والجماهير ، وكمية لا بأس بها من السلاح حيث ينتشر السلاح في الصعيد أصلاً بحكم الخلافات العائلية والعصبية ، كما كانت تمتلك خبرة في القتال بحكم أحداث الفتنة الطائفية التي حدثت فيما قبل وخاصة في المنيا .

وحتى يوم ٥ أكتوبر سنة ١٩٨١ م ، لم يكن أسامة حافظ قد حضر من القاهرة ، وانقطعت صلة مجموعة الصعيد بالقاهرة ، ولم يعرفوا آخر ما تم الاتفاق عليه ، ووفقًا لما كان متفقًا عليه ، فما أن سمع أعضاء الصعيد نبأ اغتيال السادات ، حتى عقدوا اجتماعًا فوريًا وقرروا تنفيذ الجزء الخاص بهم في الخطة ، وحددوا يوم ٨ أكتوبر ، يوم عيد الأضحى ، لبدء السيطرة على أساس الاستفادة من تجمع المسلمين لصلاة العيد كتجمع شعبي إسلامي يساعد في السيطرة على المدينة ، وفي الموعد المحدد هاجمت المجموعات المسلحة تشكيل الأمن المركزي بشارع النميس ، ومديرية الأمن ، وقسم ثاني أسيوط ، قامت بذلك المجموعة الأولى بقيادة محمود حنفي وعلي الشريف ، وهاجموا تشكيلاً للأمن المركزي أمام مباحث التموين ونقطة شرطة إبراهيم ، وقسم أول أسيوط ، قامت بذلك المجموعة الثانية بقيادة ناجح إبراهيم ، وهاجمت عناصر أخرى تشكيلاً للأمن المركزي بمنطقة نايلة خاتون ، وقد استطاعت تلك المجموعات السيطرة بشكل أو بآخر على النقط الرئيسية في مدينة أسيوط ، وقطعت اتصال المدينة عن العالم ، إلا أن الشرطة استعادت سيطرتها على المدينة تمامًا يوم ١٠ أكتوبر ، أي بعد يومين كاملين ، وقد قتل عدد من المهاجمين والشرطة بينما فر باقي المهاجمين إلى الجبال ، وفي القاهرة كانت الصورة أمام قيادة التنظيم تؤكد نجاح خالد الاسلامبولي ورفاقه في تنفيذ عملية اغتيال السادات بطريقة تتفق تمامًا مع خطة التنظيم ، حيث ظهرت عملية الاغتيال في صورة التخلص من السادات وحده ، وليس ضمن خطة انقلاب شاملة ، وهو ما يحقق غرض التنظيم في التخلص من السادات ، في الوقت الذي لا ينكشف فيه التنظيم .

وإن كل من خالد ورفاقه لم يستشهدوا أثناء العملية ، مما يجعل أمر انكشاف التنظيم محتملاً ، ولقد أصر خالد ورفاقه في التحقيقات على عدم وجود تنظيم وراء الحادث ، إلا أنهم بعد ذلك وعندما تم كشف التنظيم فعلاً أظهروا صلتهم به ، أما مجموعة الصعيد فقامت بتنفيذ عملية أسيوط بالفعل ، مما يعني أن آخر التعليمات لم تصل إليهم ، والتي كانت تقضي بإلغاء عملية أسيوط ، والاكتفاء باغتيال

السادات ، قال لي أكثر من مصدر إن محمد عبد السلام فرج قد أرسل تلك التعليمات إلى قيادة الصعيد ، ولكنها لم تصل إليهم ، وقالت مصادر أخرى إن أسامة حافظ هو الذي كان مكلفًا بذلك وأنه لم يستطع الوصول إلى أسيوط ، وإزاء ما تم بأسيوط ، فإن التنظيم كان معرضًا للاكتشاف لا محالة ، وكان على التنظيم أن يواجه ذلك ، واستقر الرأي على الاصطدام ولو بشكل فردي ، وألا يسلم أحد نفسه ، وأن يقاوم كل من يتعرض للاعتقال ، أي أن التنظيم قد قرر الموت واقفًا بدلاً عن الاستسلام .

وكانت قيادة التنظيم وأفراده يشعرون بأن الثورة الإسلامية التي أرادوها لم تتحقق ، وأن التنظيم الذي قاموا ببنائه في طريقه للتدمير والاكتشاف ، وفي نفس الوقت ووفقًا لتحليل قاله لي أحدهم ، فإن التنظيم قد حقق هدفًا مهمًا اتفقت عليه جميع الفصائل الإسلامية على اختلافها وهو اغتيال السادات ، على أساس أن السادات كان قد أصبح بعد توقيعه معاهدة التصالح مع الكيان الصهيوني ، والتي كانت دائمًا من أكثر النقاط حساسية داخل التيار الإسلامي شخصًا يتمنى جميع أعضاء التنظيم اغتياله وكان رائجًا في فصائل الحركة الإسلامية حق اغتيال الحاكم الذي لا يحكم بما أنزل الله ، وقد أفتى بذلك الدكتور عمر عبد الرحمن دون أن يحدد السادات بالاسم .

وأضاف نفس المصدر ، وبرغم أن أحداث أسيوط كانت الشيء الأهم في جعل اكتشاف التنظيم حتميًا ، إلا أن الله تعالى قد أراد لها أن تحدث لسبب هام جدًا ، وهو أن الحكومة كانت تنوي تطويق الأثر السياسي لحادث المنصة ، وعدم نسبته إلى الجماعات الإسلامية ، كما حاول آخرون ومنهم القذافي وسعد الدين الشاذلي ادعاء مسئوليتهم عن العملية ، إلا أن أحداث أسيوط قد جعلت الأمر واضحًا ، ولم يستطع أحد أن يدعي أن غير الإسلاميين قد قام باغتيال السادات وفقًا للمصدر السابق بالتحليل الذي أدلى بهذا لنا ، وكانت قيادات التنظيم تفتخر وتزهو رغم أن الأمن بدأ في الوصول إليها ، وكان قرار القيادات استمرار المقاومة بأي شكل والموت وقوفًا

وليس ركوعًا ، وفي هذا الإطار قام محمد محمود صالح ، ومحمد سعد عثمان ، بمهاجمة أحد رجال الشرطة صباح ١٠ أكتوبر بمنطقة شبرا واستوليا على سلاحه ، وحدثت محاولة هجوم على الأمن المركزي بمنطقة الدراسة ، وقام عبود الزمر بوضع خطة للهجوم على الجنازة ، إلا أنها لم تنفذ ، وقد حدثت محاولات مقاومة أثناء الاعتقال ، منها تبادل النار بين عبود الزمر وطارق الزمر وبين قوات الأمن التي جاءت لاعتقالهما ، ومنها قيام محمد الأسواني (محمد محمود صالح) بإطلاق الرصاص ، وقتل عدد من قوات الشرطة أثناء محاولة اعتقاله بمنزله ، كما حدثت أكثر من محاولة لم تنجح لاغتيال النبوي إسماعيل وزير الداخلية وقتها .

● ● ●

الفصل الثالث

المحاكمة .. والحكم

لماذا قتلوا السادات ؟

لماذا تم اغتيال السادات ؟ لعل هذا السؤال هو أكثر الأسئلة التي طرحت في موضوع تنظيم الجهاد ، طرحه كل من كتب في هذا الموضوع ، وطرحته جهة التحقيق ، بل كل جهات التحقيق المختلفة ، وطرحته دوائر عالمية وأخرى محلية ، والسؤال طرح لأكثر من سبب ، منها الأسباب الصحفية ، ومنها الأسباب التأريخية ، ومنها بالطبع أسباب تمت إلى اكتشاف المستقبل ، ورسم سياسات عامة داخلية وخارجية في إطار رسم السياسات العالمية ، أو في الدوائر المحلية التي لا تريد تكرار ما حدث ، الجميع تساءل ، الجميع حاول أن يستنتج الإجابات ، وفي رأيي أن السؤال يحمل شقين ، شقًا عامًا ، وشقًا خاصًا ، الشق العام : أن السادات كان في صدام ، بسبب شخصي أو سياسي ، مع عدد من القوى مثل الناصريين واليساريين والإسلاميين ، بل إنه كان في الواقع في صدام مع أي قوى سياسية تختلف معه في أي من أفكاره ، ولكن مادام الإسلاميون هم الذين قاموا باغتياله ، فسوف نقتصر هنا على أسباب الصدام بينه وبين الإسلاميين .

وفي الواقع ، فإن الجماعات الإسلامية ، بكل تياراتها ، يختلفون جملة وتفصيلاً مع كل أنظمة الحكم التي لا تحكم بما أنزل الله ، وينطلق من هذا أنها ترفض كل السياسات التي تطبقها الأنظمة ، ما دامت غير منطلقة من الإسلام وشرائعه ، وهذا الأمر ينطبق على السادات ، كما ينطبق على غيره ، إذًا فلابد أن نبحث عن شيء

جوهري أو استفزازي في هذا الإطار دفع الإسلاميين إلى اغتيال السادات ، وفي الواقع ، فإن اغتيال السادات كان أمرًا مطروحًا بشدة عقب توقيعه لاتفاقية « كامب ديفيد » ، على اعتبار أن قضية فلسطين هي القضية الأهم ، والمحور بالنسبة للإسلاميين ، على اختلاف تياراتهم ، وأن مسألة التصالح مع اليهود قد استفزت الإسلاميين بصورة مذهلة ، هذا من الناحية العامة على الأقل ، أما من الناحية الخاصة ، فيجب علينا أن نناقش لماذا قرر تنظيم الجهاد « تحديدًا » أداء هذه المهمة ، ومسألة تغيير نظام الحكم إلى شكل إسلامي واستعادة الخلافة الضائعة وتطبيق الشريعة الإسلامية ، هي أمور مشتركة بين كل الإسلاميين ، ولكن تأتي خصوصية تنظيم الجهاد هنا في أنه يرى طريق الكفاح المسلح وسيلة لهذا الأمر ، على عكس التيارات الأخرى ، ولعل الاسم الذي اختاره التنظيم لنفسه « الجهاد » خير مؤشر لهذا الأمر .

إذًا ، فالتنفيذ بالسلاح ، هو الطريقة التي اختارها تنظيم الجهاد ، وإذًا ، فإن إشعال ثورة إسلامية هو الأسلوب الذي اختاره التنظيم ، وبدهي أن رأس النظام مستهدف في هذا الإطار ، ومن الطبيعي إذًا أن يفكر أعضاء تنظيم الجهاد في اغتيال رئيس الجمهورية ، كهدف في حد ذاته ، أو كخطوة أولى على طريق الثورة الشاملة ، وبدهي أن ذلك يأتي في إطار خطة زمنية محددة ، فإذ ا علمنا أن التنظيم كان معرضًا للاكتشاف ، بسبب اعتقالات ٥ سبتمبر ، ووقوع « نبيل المغربي » في أيدي النظام ، كان من الطبيعي أن يفكر التنظيم ، إما في تنفيذ خطته الشاملة ، وإما بالاكتفاء باغتيال رئيس الجمهورية ، وفي الحالتين طبعًا يتم اغتيال رئيس الجمهورية ، إذًا ، فاغتيال السادات كان مطلوبًا بشكل مكثف ، فاغتياله عقابًا له على « كامب ديفيد » ، كان أمرًا واردًا لدى كل الإسلاميين ، واغتياله إنقاذًا للتنظيم ، أيضًا كان واردًا ، سواء كان اغتيالاً فرديًا أو في إطار خطة الثورة الشاملة .

وهكذا وجد خالد الاسلامبولي الموافقة جاهزة والدعم المباشر من قيادة التنظيم ، ويلاحظ في هذا الإطار أن تنظيم الجهاد قد حاول اغتيال السادات عدة مرات قبل ذلك وخاصة في المنصورة ، وهي جميعها مرات فشل فيها المخطط المرسوم ، وكان

ن الطبيعي أن يقدم المنفذون أسبابهم للاغتيال كنوع من البيان السياسي ، أي أن لأقوال التي أدلى بها خالد الاسلامبولي ورفاقه في أسباب الاغتيال كانت حقيقية ، لكنها لا تعبر فقط عنهم كأشخاص ، بل تعبر عن سياسة تنظيمهم ، وتعبر عمومًا من سياسة التيار الإسلامي ، بل إنها البيان الذي قدمه التيار الإسلامي لأسباب اغتيال لسادات ، قال خالد ورفاقه في التحقيقات إنهم اغتالوا السادات ؛ لأنه تصالح مع ليهود أعداء الله ؛ ولأنه لا يطبق الشريعة الإسلامية ، وأهان علماء المسلمين ، وزج الإسلاميين في السجون ، بالإضافة إلى التقرب المشبوه من المسيحيين ، الذين قامت نياداتهم باستفزاز المسلمين ، وانتشار الفساد الأخلاقي في البلاد ، الخمور ، الملاهي ، والسخرية من حجاب المرأة المسلمة ، ومعاداة قضايا العالم الإسلامي ، القول بأنه لا سياسة في الدين ولا دين في السياسة ، وظلم الفقراء « النهب لانفتاحي » ، وانتشار الرشوة ، والفساد الحكومي .

ويلاحظ كما سبق أن أوضحنا ، أن خالد اكتفى في رسالته التي تركها لأهله بقوله في معرض تعليله لعزمه على اغتيال السادات : « إننا عقدنا العزم على قتل فرعون مصر لعل الله ينقذها من الضياع في مصادقة الصهاينة ، وفساد الروح وخراب الذمم التي أرساها السادات وزوجته » ، وقال خالد في التحقيقات : إنه قتل السادات ؛ لأن السادات لم يطبق شرع الله ، وتصالح مع اليهود ، وقبض على علماء المسلمين » وقال عبد الحميد عبد السلام في التحقيقات : إنه قتل السادات ؛ لأنه كان يقدم شرار الخلق على خيارهم ، وأنه سخر من الملتحين والمحجبات ، وأنه لم يحكم بما أنزل الله ، وبالتالي فهو كافر .

أما حسين عباس فقد قال : إنه قتل السادات ؛ لأنه لم يطبق شريعة الله ، وفصل الدين عن الدولة وأباح الخمور والرقص في الملاهي ، بل ولم تختلف أقوال جميع المتهمين التي وجهت لهم تهمة المشاركة في الاغتيال عما ذكره خالد الاسلامبولي والمتهمون الآخرون .

المحكمة العسكرية

القضية رقم ٧ لسنة ١٩٨١ م ـــ أمن دولة عليا

بدأت المحاكمة يوم ١٢ نوفمبر سنة ١٩٨١ م ، برئاسة اللواء سمير فاضل ، وكانت هيئة الدفاع تضم ٣٥ محاميًا من أهم وأقدر المحامين في مصر ، وكان المتهمون ٢٤ متهمًا هم : خالد أحمد شوقي الإسلامبولي ، وعبد الحميد عبد السلام ، وعطا طايل حميده ، وحسين عباس ، ومحمد عبد السلام فرج ، وكرم زهدي ، وفؤاد الدواليبي ، وعاصم عبد الماجد ، وأسامة حافظ ، والدكتور عمر عبد الرحمن ، وعبود الزمر ، وصالح جاهين ، وعبد الناصر عبد العليم ، وطارق الزمر ، ومحمد طارق ، وأسامة قاسم ، وصلاح بيومي ، وعلاء الدين عبد المنعم ، وأنور عكاشة ، ومحمد المصري علي فراج ، وعبد الله سالم ، وصفوت الأشوح ، والسيد السلاموني .

أما التهم الموجهة للمتهمين فهي القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد ، للمتهمين من الأول إلى الرابع ، والاشتراك بطريق الاتفاق والتحريض والمساعدة ، المتهم الخامس . وجهت النيابة العسكرية اتهامًا للمتهمين الخمسة الأول ، بإحراز أسلحة وذخائر بغير ترخيص قانوني ، كما أنهم حازوا وأحرزوا أسلحة واستخدموا المفرقعات بغرض ارتكاب اغتيال سياسي ، ووجهت النيابة تهمة الاشتراك بالتحريض والإفتاء للدكتور عمر عبد الرحمن ، أما باقي المتهمين فوجهت إليهم النيابة تهمة الاشتراك بتوفير الذخائر والأسلحة وتنظيم الاتصالات ، وإخفاء الأسلحة إلى آخر هذه التهم لمساعدتهم أو اشتراكهم في القضية ، وكانت الأحكام بإعدام كل من : خالد الاسلامبولي ، وعبد الحميد عبد السلام ، وعطا طايل ، وحسين عباس ، ومحمد عبد السلام فرج ، والأشغال الشاقة المؤبدة لكل من : عبود الزمر ، وطارق الزمر ، ومحمد طارق ، وأسامة قاسم ، وصلاح بيومي ، والأشغال الشاقة لمدة ١٥ سنة لكل

من كرم زهدي ، وفؤاد الدواليبي ، وعاصم عبد الماجد ، وأسامه حافظ ، وصالح جاهين ، وعبد الله سالم ، وصفوت الأشوح .

والأشغال الشاقة لمدة ١٠ سنوات لكل من علاء عبد المنعم ، وعلي فراج ، وأنورعكاشة ، والأشغال الشاقة لمدة ٥ سنوات لعبد الناصر عبد العليم ، أما الدكتور عمر عبد الرحمن ، ومحمد السلاموني فقد قضت المحكمة ببراءتهما من التهم المنسوبة إليهما ، وانتهت المحاكمة في ٦ مارس سنة ١٩٨٢ م .

كانت جلسات المحاكمة أكثر من مثيرة ، وكانت هناك مرافعات قانونية ، ودفوع في الشكل وفي الموضوع ، وفي الإجراءات ، ووسط كل ذلك ظهر العديد من الحقائق التي تساعد على تفهم أيديولوجية وجذور تنظيم الجهاد ، وخاصة عندما ناقش الدفاع الشق السياسي من القضية ودوافع تصرفات المتهمين .

تحولت المحاكمة من محاكمة المتهمين إلى محاكمة لنظام السادات ، وكانت مفاجأة كبيرة عندما اشترط المتهمون على هيئة الدفاع التي تكونت دفاعًا عنهم أن ينطلق دفاعهم من مبدأ أن جميع المشتركين في القضية معترفون بقتل السادات ، بل ويصرون على ذلك واستهل خالد الاسلامبولي الجلسة الأولى في المحاكمة برفع مصحف بيده صارخًا ، أنا خالد الاسلامبولي ، أنا قاتل السادات ، أنا قاتل فرعون ، أنا قاتل الطاغوت ، وتكرر هتاف المتهمين دائمًا في كل الجلسات بألفاظ وشعارات إسلامية ، وكان بعضهم يلقي قصائد الشعر والخطب السياسية من خلف القضبان ، بينما ركزت هيئة الدفاع على توجيه التهمة للسادات ونظامه في محاولة لكسب بعض التأييد من الرأي العام ، أو على الأقل لتسجيل بعض الحقائق الخاصة بذلك في الأوراق الرسمية .

وفي جلسة ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٨١ م ، دفع المحامون بإباحة قتل السادات ، وجاءوا بالأدلة حيث قالوا : إن البلاد عانت من حالة فساد ، دفعت بالمتهمين لارتكاب الأفعال المنسوبة إليهم ، فخرجت أفعالهم بذلك عن دائرة التحريم بانعدام الركن الشرعي للجريمة ، وأن أنور السادات كان تاركًا لدينه مفارقًا للجماعة ، فقد

خرج على الأمة الإسلامية بالكامل ، بعقده صلحًا منفردًا مع اليهود أعداء الله ، وضربه للمسلمين في ليبيا ، وتأييده لإسقاط حكم المسلمين في إيران ، ليتولى الحكم فيها نظام عنصري ، وتدعيم كميل شمعون في لبنان ضد المسلمين ، وانضمت إلى ذلك دعوته لإنشاء ما يسمى بمجمع الأديان الثلاثة في سيناء ، وسكوته على ضرب الصهاينة للمسلمين في لبنان ، وقدم الدفاع إلى هيئة المحكمة فتوى هيئة علماء الأزهر الصادرة سنة ١٩٧١ م ، والتي تقضي بكفر الحاكم الذي يعقد صلحًا مع إسرائيل ، واستطرد الدفاع إلى أن القتيل كان من المشركين بالله ، والدليل على ذلك قوله : إنه لا يبدل القول لدي ، وقوله إنه أراد توصيل مياه النيل لإسرائيل لتكون ماء زمزم الجديدة ! ، وفي هذا ادعاء بالألوهية ، وشرك بالله أن يتصور العبد أنه إله آخر ، وهو قد صنع من نفسه إلهًا جديدًا بدليل أنه كان يحكم على النحو الذي يدعي فيه لنفسه أنه رب الأسرة ، ليتحكم في أرزاق البشر ، ويسبغ النعم برضائه على من يشاء ويذل من يشاء .

وعملاً بالقاعدة المعروفة « الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر » التي تعطي الحق في رد الاعتداء على أي حق من حقوق الله ، حتى وصل هذا الحق للقتل ، فإن المتهمين ليسوا قتلة ، ولم يتعد دورهم تنفيذ شريعة الله ، وفي أسوأ الأحوال هم قتلوا دون توافر القصد الجنائي ، استنادًا إلى حسن نيتهم ، وتحريهم قبل إقدامهم على فعلهم ، بدليل استنادهم إلى كتاب « الفريضة الغائبة » ، وعملاً بقاعدة درء الحدود بالشبهات ، مما يسقط القصاص عنهم ، وطالب الدفاع بمحاكمة المتهمين وفقًا للشريعة الإسلامية ، خصوصًا أن القضية مرتبطة بها ، وأكد الدفاع ، أن الشريعة معطلة ، وأن القوانين الأجنبية هي المعمول بها ، وأن هذا يجعل المسلم في حالة حرج ، الأمر الذي يدفع المتهمين لمحاولة تغيير ذلك ولو باغتيال رئيس الجمهورية ، ولم يقتصر خط الدفاع على محاولة إباحة قتل السادات ، وإنما اتجه إلى محاكمة سياساته مؤكدًا أن السادات سعى إلى عقد صلح منفرد مع الكيان الصهيوني ، بالإضافة إلى ما تبع ذلك من آثار مريرة في سياسة التطبيع ومحاولات الصهيونية العالمية تدمير الكيان المصري

كله سياسيًا واقتصاديًا ، واجتماعيًا ، وإخراج مصر من المواجهة حتى يسهل احتواؤها لصالح المخابرات الأمريكية وإسرائيل ، وطلب الدفاع في هذا الإطار استدعاء عدد من الشخصيات لسماع شهادتهم مثل : إسماعيل فهمي ، الذي استقال احتجاجًا على زيارة السادات للقدس ، ومحمد إبراهيم كامل وزير الخارجية الأسبق الذي استقال احتجاجًا على موافقة السادات على نصوص معاهدة كامب ديفيد ، وتحدث الدفاع عن التطبيق الزائف للديمقراطية ، واستخدام المؤسسات الشعبية والدستورية في إصدار مجموعة من القوانين المقيدة للحريات العامة ، والتي أهدرت آدمية الإنسان المصري ، مثل قانون الاشتباه ، وقوانين العزل السياسي ، وقانون حماية القيم من العيب ، والقوانين المؤثرة تأثيرًا ضارًا على مسار الحياة الاقتصادية لطبقات الشعب العامل .

وأن تجاوزات الحاكم وصلت إلى حد ضرب السلطة القضائية والاعتداء عليها ، والقضاء على مبدأ الفصل بين السلطات ، وتجميع كل السلطات الفعلية التشريعية والتنفيذية والقضائية في يد الحاكم الفرد ، الأمر الذي أدى إلى فتح السجون والمعتقلات على مصراعيها لكل القوى السياسية في مصر ، وظهرت طبقة من الطفيليين ، سيطرت على مقدرات هذا الشعب وحولته من شعب منتج إلى شعب تابع مستهلك يتسول لقمة العيش من أعدائه ، مع تحالف هذه الطبقة مع الصهيونية العالمية كفكر وتطبيق سياسي أدانه المجتمع الدولي ، وإن كل ذلك كان يتم بينما يصر السادات على زيادة الضغط والكبت والإرهاب والمناخ الديكتاتوري ومحاولات تدمير الوحدة الوطنية ، وأن السادات قد انهار وفقد أعصابه عقب أحداث ١٨ ، ١٩ يناير سنة ١٩٧٧ ، وأصبح يتردد دائمًا على طبيب للأمراض النفسية والعصبية ، والذي كان بدوره يعطيه حقنة خاصة كل ١٢ ساعة ويرافقه في كل رحلاته مما يؤكد أنه « صائل وجامح » ، وأن كل قراراته كانت عصبية وغاضبة ، وكان من الواجب الحجر عليه ، وطلب الدفاع شهادة آخرين مثل الدكتور حلمي مراد ، وعبد العزيز الشوربجي نقيب المحامين ، وعمر التلمساني المرشد العام للإخوان المسلمين ، وكمال الدين حسين ، والدكتور إبراهيم حلمي عبد الرحمن ، والدكتور عبد المنعم لطفي ،

والدكتور سعد الدين إبراهيم ، وشهادة كل من الشيخ جاد الحق علي جاد الحق مفتي الديار المصرية ، والدكتور زكريا البري ، والشيخ محمد متولي الشعراوي ، والشيخ أحمد المحلاوي ، والشيخ صلاح أبو إسماعيل ، والشيخ حسنين مخلوف ، والشيخ موسى شاهين عميد كلية أصول الدين ، وكان واضحًا أن الدفاع يطلب شهادة هؤلاء بدافع أن يحاكم نظام السادات على نظمه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية ، فمعظم من طلبهم الدفاع كانوا إما من علماء المسلمين ، أو من رجال السياسة والاقتصاد والوزراء السابقين وبعض الشخصيات الهامة ، إلا أن هيئة المحكمة قد رفضت ذلك .

أما المتهمون ، فبعد إصرارهم على بداية انطلاق الدفاع في القضية من منطلق أن المتهمين معترفون باغتيال السادات فقد استثمروا الجلسات في عرض أفكارهم ، وبرنامجهم السياسي ودوافعهم لاغتيال السادات ، وكان عبد السلام فرج في كل جلسة يتكلم ، ويخطب ، ويقدم آراءه في ضرورة إقامة الخلافة ، وإقامة الدولة الإسلامية ، وحق مقاومة الحكومات غير الشرعية ، وحق مقاومة الظالم ، إلى آخر هذه المعتقدات والأفكار ، وكان عبود الزمر يتحدث للصحفيين ، كما كان خالد يفعل ، بل كل المتهمين تقريبًا ، أما أنور عكاشة فكان يلقي بقصائد الشعر التي قام بتأليفها داخل الزنازين ، وكانت الهتافات والشعارات تدوي في كل جلسة ، وكانت هناك بعض اللافتات المكتوبة على قماش أبيض في قفص المتهمين ، وقد كتبت عليها بعض الشعارات ، وحسب رواية أحد المصادر فإن فكرة كتابة اللافتات على قماش أبيض ، والذي كان عادة أجزاء من القمصان البيضاء للمتهمين أو ملابسهم الداخلية كانت من اقتراح عبد الناصر عبد العليم درة ، وكتبوا على اللافتات بالميكروكروم الشعارات التي يهتفون بها مثل : وإسلاماه ، واقدساه ، الخلافة أو الموت ، نحن جند الله ، دينك دينك لحمك دمك ، وكانت قصائد أنور عكاشة تدور حول نفس المعاني ، فمنها ما هو وصف لحال الوطن بعد غياب الخلافة والشريعة ، ومنها ما هو دعوة للاستشهاد ، ومنها ما هو شرح لأسباب الاغتيال أو تحية لخالد ورفاقه .

وبما أن المحاكمة كانت فرصة للمتهمين تشرح وجهة نظرهم ، فلقد قدم المتهمون ثلاثة أسباب لاغتيال السادات ، أولها : قيامه بالتصالح مع اليهود ، وثانيها : عدم تطبيق الشريعة ، وثالثها : القبض على علماء المسلمين بدون مبرر ، وقد أعلن خالدالإسلامبولي هذه الأسباب ردًا على سؤال المحكمة ، عن أسباب قتله للسادات ، وهي نفس الأسباب التي قدرها كل من عطا طايل ، وحسين عباس ، وعبد الحميد عبد السلام ، ومحمد عبد السلام فرج ، عندما تم سؤالهم نفس السؤال من قبل المحكمة ، وأكد أحد المصادر ، أن تحويل القضية إلى محاكمة لنظام السادات من أول جلسة كان قرارًا جماعيًا ، وأن الجماعة قررت استغلال القضية لعرض الفكر العام والبرنامج السياسي للتنظيم من خلال المحاكمة ، وذلك باستخدام اللافتات والهتافات ، وأضاف المصدر أن هذا أمر طبيعي يحدث في كل القضايا السياسية ، وأن أي حادث اغتيال سياسي ، لابد أن يكتمل بشن حملة إعلامية مكثفة ، وبما أن التنظيم لم يكن يمتلك صحفًا أو مجلات ، أو غيرها من وسائل الإعلام ، فإن الجلسات كانت الفرصة الوحيدة ، خصوصًا أنها في البداية كانت علنية : ويحضرها عدد كبير من المراسلين والصحفيين ، والأكثر من ذلك أن هناك جهات حاولت سرقة الأثر السياسي للحادث من تنظيم الجهاد ، والتيار الإسلامي ، مثل قيام القذافي والشاذلي بالتصريح بأنهما كانا وراء العملية وأطلقا عليها اسم عملية « البريه الأخضر » ، بل إن القذافي قد وجه نداء إلى ما أسماه الجماهير الناصرية للزحف وإقامة حكم ناصري ، ولهذا السبب صمم المتهمون على استخدام هتاف « إسلامية إسلامية لا ناصرية ولا ساداتية » .

الإعـــدام

في يوم السبت ٧ فبراير ، نشرت مجلة أكتوبر القاهرية مقالاً جاء فيه : سوف يقع حادثان هامان ، الحادث الأول : إعدام الذين اغتالوا السادات ، والثاني : الانسحاب الشامل من سيناء » ، نشرت أكتوبر هذا الكلام والمحكمة لا تزال تنظر القضية ، حيث انتهت المحاكمة بتاريخ ٦ مارس سنة ١٩٨٢ م ، وتحدد يوم ١٥ أبريل

سنة ١٩٨٢ م لتنفيذ الأحكام على المتهمين ، وفي يوم ١٣ أبريل وصل إلى القاهرة « أريل شارون » وزير الزراعة والمستوطنات الإسرائيلي ، وقد قيل إنه جاء إلى القاهرة ليحضر تنفيذ حكم الإعدام في خالد الإسلامبولي ورفاقه ، وقيل أيضًا إن السلطات المصرية رفضت الاستجابة لطلبه ، واكتفت بإعطائه نسخة من شريط « فيديو » عليها المشاهد الكاملة للإعدام !!

وقبل تنفيذ الحكم ، رفض خالد الإسلامبولي ورفاقه تقديم التماسات لتخفيف الحكم إلى رئيس الجمهورية ، دون أن يعلم أن هيئة الدفاع ـــ بدون إذن من خالد الإسلامبولي ورفاقه ـــ قدمت التماسات إلى رئيس الجمهورية مطالبة بتخفيف الحكم ، إلا أنها رفضت جميعًا ، وقد قيل إن بعض الشخصيات العامة من مصر وخارجها قد ناشدت الرئيس تخفيف الحكم ، ولكن الرئيس قام بالتصديق على الأحكام ، وبذلك اعتبرت نهائية ، حيث إنه لا يوجد ـــ وفقًا لقانون المحاكمة العسكرية استئناف ، أو نقض ، وتم ذلك بتاريخ ٢٠ مارس سنة ١٩٨٢ م .

وبينما حصل المحامون على حكم من محكمة القضاء الإداري ومجلس الدولة بتسلم حيثيات الحكم ، فإن الحكم لم ينفذ ، بل إن الحكم الذي حصل المحامون عليه بتمكين خالد الإسلامبولي من رؤية والدته لم ينفذ الآخر .

وفي اليوم المحدد لتنفيذ أحكام الإعدام ـــ ١٥ إبريل سنة ١٩٨٢ م ـــ كان خالد الإسلامبولي ، وحسين عباس في إحدى زنزانات السجن الحربي ، بينما كان محمد عبد السلام ، وعطا طايل ، وعبد الحميد عبد السلام في سجن الاستئناف بباب الخلق ، تحت حراسة مشددة ، تم نقل خالد الإسلامبولي ، وحسين عباس من السجن الحربي إلى ميدان ضرب النار بالجبل الأحمر ، وتم تنفيذ الحكم فيهما بإطلاق الرصاص عليهما ، وسرت أكثر من إشاعة تقول إن أكثر من مجموعة من مجموعات ضرب النار رفضت تنفيذ الأوامر ، وإشاعة أخرى تقول إن الضابط المسئول عن مجموعة ضرب النار قد مات بعدها بالسكتة القلبية ، وقامت أم خالد الإسلامبولي عقب

بلمها بتنفيذ الحكم ، بتوزيع اللحم والفاكهة والحلوى على المسجونين في قضية الجهاد بليمان طرة ، وضباط وجنود السجن ، افتخارًا باستشهاد ابنها على حد قولها ، رفعت أسرة الإسلامبولي قضية للمطالبة بتسليم جثة ابنها وقد استجابت المحكمة لطالب الأسرة ، إلا أن الحكم لم ينفذ ، وفي ٢١ مارس سنة ١٩٨٥ م ، أرسلت أم خالد الإسلامبولي رسالة إلى الرئيس مبارك تطالبه بتسلم جثة ابنها ومعرفة مكان قبره ، ونشرت بعض الصحف أن والد خالد الإسلامبولي قد صرح بأنه يعرف أن ابنه قد تم دفنه مع رفاقه الأربعة في مقابر الصدقة « بالبساتين » ، قرب مقبرة ضحايا الطائرة الباكستانية التي تحطمت في القاهرة عقب عودتها من السعودية .

وفي نفس اليوم الذي تم فيه تطبيق حكم الإعدام رميًا بالرصاص على الإسلامبولي ، وحسين عباس ، وفي ساعة مبكرة من الصباح ، حوالي الرابعة صباحًا ، أعلنت الطوارئ في سجن الاستئناف بباب الخلق ، ورفرفت راية سوداء على السجن الذي كان فيه عدد من كبار المسئولين من مصلحة السجون ، صعد الحراس إلى طابق الزنزانات الانفرادية ، وكان برفقة الحراس مأمور السجن ، وأحد رجال الدين ، وبعض المسئولين من مصلحة السجون ، وفتح الحراس الزنزانات ، التي كان في كل واحدة منها أحد الثلاثة محمد عبد السلام فرج ، وعطا طايل حميده ، وعبد الحميد عبد السلام ، وحسب رواية أحمد فؤاد نجم (شاعر العامية المعروف) ، والذي كان موجودًا بالسجن وقتها ، فإن أحدًا من الثلاثة لم يفاجأ ، ولم يظهر عليه أي انفعال ، أو تأثر ، ولا خوف . كان كل منهم يتلو ما تيسر له من القرآن الكريم ، وكان صوتهم قويًا وواضحًا ، وكان صوت عبد السلام فرج أوضحهم ، كان يتلو سورة « ق » : ﴿ **ق والقرآن المجيد * بل عجبوا أن جاءهم منذر منهم فقال الكافرون هذا شيء عجيب** ﴾ ، لم يتوقف محمد فرج عن التلاوة ، وقام الحراس بتقييد كل من الثلاثة ، وقادوهم إلى غرفة الإعدام تحت مراسم الإعدام التقليدية ، وتم تنفيذ حكم الإعدام ، وأذيع خبر الإعدام رسميًا في مصر بعد ثماني ساعات من تنفيذه ، في نشرة أخبار البرنامج العام ، الساعة الثانية والنصف ، ولم تتكرر إذاعة

النبأ ، ولم يذكره التليفزيون المصري ، بينما تم نشره في الصحف بطريقة مقتضبة ، كان الخبر قد نشر في الطبعة الأولى لجريدة الجمهورية ، في الصفحة الأولى ، ثم رفع الخبر في الطبعات التالية ، وفي يوم ١٤ أبريل كتب أحمد بهجت في عموده اليومي « صندوق الدنيا » بجريدة الأهرام مقالاً بعنوان : « الشهداء » ، وكان يقصد كل من خالد ، وفرج ، وعطا ، وحسين ، وعبد الحميد ، وتم رفع المقال في الطبعات التالية .. !!

محاكمة القيادات والعناصر النشطة

لم تخلُ قضية ومحاكمة تنظيم الجهاد من عدة مفاجآت يجب ذكرها ومناقشتها .

كانت أولى المفاجآت في القضية التي حملت رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ م ، أمن دولة عليا ــ ٤٦٢ لسنة ١٩٨١ م حصر أمن دولة عليا ، أن قرار النيابة تضمن اتهام ٣٠٢ متهم بأنهم كانوا قيادات التنظيم ، وبدهي أنه إذا كان هناك ٣٠٢ قيادة ، فكم يا ترى سيكون عدد المنتمين !؟ ، وقد عادت النيابة فأضافت إلى قرار الاتهام « كلمة العناصر النشطة » ، وبهذا أصبح القرار خاصًا بالقيادات والعناصر النشطة ، وكانت هيئة المحكمة المشكلة برئاسة المستشار عبد الغفار محمد أحمد ، وهو قاضي معروف بالنزاهة ، ويشهد له المحامون ، والمتهمون الذين سبق أنكان القاضي الذي نظر القضايا الخاصة بهم ، وهذا كان بمثابة المفاجأة الثانية ، أما المفاجأة الثالثة والأهم ، فهي أن حيثيات الحكم لم تحمل إدانة لتنظيم الجهاد ، بقدر ما هي إدانة لكثير من الأجهزة الرسمية « سيأتي تفصيل ذلك فيما بعد) !!

كان عدد المتهمين ٣٠٢ ، وكان عدد المحامين ٩٥ محاميًا ، وكانت النيابة قد نسبت ٦٠ واقعة إلى المتهمين ، منها القتل العمد ، ومنها محاولة الانقلاب والإعداد له ، ومنها إحراز أسلحة ، ومنها إنشاء تنظيمات غير مشروعة .. إلخ ، كان هناك ٤٥ شاهد إثبات ، وأكثر من ٣٠ شاهد نفي ، وقد أفرج على الفور عن المحكوم

عليهم بأحكام استنفدوا مدتها ، مثل المحكومين بعامين ، وثلاثة أعوام ، وكذلك الذين صدر الحكم ببراءتهم ، بالإضافة إلى أحكام الإعدام والأشغال الشاقة المؤبدة ، والأشغال الشاقة لسنوات محددة ، وبدأت المحاكمة في ديسمبر سنة ١٩٨٢ م وانتهت في ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٨٤ م ، ومثلما فعل المحامون والمتهمون في قضية اغتيال السادات أثناء جلسات المحكمة العسكرية ، حول الدفاع جلسات المحكمة إلى محاكمة لنظام السادات ولسياساته ، وركزوا على قضية غياب الشريعة الإسلامية بما يترتب على ذلك من استفزازات ودوافع للملتزمين إسلاميًا للانتقاض والتذمر ، والمتهمون من جهتهم استثمروا الجلسات في عرض برنامجهم السياسي عن طريق الهتافات واللافتات والتصريحات والأحاديث الصحفية ، وقد كان المناخ هذه المرة أكثر ملاءمة ، حيث إن القاضي استجاب لطلبات الدفاع الخاصة باستدعاء الشهود ، كما أن عدد المتهمين كان كبيرًا وروحهم المعنوية كانت مرتفعة جدًا ، قال الدفاع في إطار هدف المتهمين ، إن فكر ومبادئ وأهداف المتهمين هو الإسلام ، بكماله وشموله ، لأن الإسلام حياة كاملة للأسرة والفرد والمجتمع والبشرية كافة ، وهو شريعة صالحة لكل زمان ومكان وشريعة فوق كل الشرائع ، ولا يكتمل إلا بهذه الشريعة ، والانتصار لهذا الدين أساس ، والدفاع عنه واجب ومفروض على كل المسلمين . وأن الأصل الأول في الإسلام هو العقيدة ، وأمور العقيدة هي بين العبد وربه ، أما الأصل الثاني فهي العلاقة بين الفرد والفرد والدولة والفرد والأسرة ، أي العلاقات بين الناس ، وقد جاءت أحكام هذه العلاقات في الكتاب والسنة ، وهي ما يتسمى بالشريعة الإسلامية ، والمتهمون يريدون الانتصار لدين الله ، وهم مستعدون للموت في سبيل ذلك ، وأنه لا يكمل إيمان المسلم حاكمًا أو محكومًا إلا بتطبيق شرع الله ، ومن انتقص منه فقد انتقص في دين الله ، ولا يجوز التحاكم بغير شريعة الله ، والدليل على وجوب تطبيق الشريعة الإسلامية مستمد من القرآن الكريم ، (الآيات ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٧ من سورة المائدة) ، والمستفاد من قوله تعالى : ﴿ **واحكم بينهم بما أنزل**

الله ﷻ ، وهو أمر واجب ، وعدم مشروعية التحاكم بغير ما أنزل الله وقاعدة الحكم بما أنزل الله لا خلاف عليها ، وأن الله وصف الذين يحكمون بغير ما أنزل الله بأنهم كافرون ، ظالمون ، فاسقون ، ومن جحد شرع الله ولم يطبقه خرج عن الملة بالإجماع ، ومن أنكر معلومًا من الدين بالضرورة فهو من الكافرين ، كمن ينكر فرض الصلاة أو الزكاة ، ومن قال إن الإسلام عقيدة وعبادة فقط ولا شأن له بالحكم فقد أجمع العلماء على أنه خرج عن دين الله ، لأنه جحد معلومًا من الدين بالضرورة ، والحاكم إذا لم يطبق الشريعة فقد أمعن في الخروج عن الإسلام ، أما الذي لا يطبق شيئًا من الشريعة بغير علمه فقد عصى ، ومن المعاصي إهمال تطبيق الشريعة الإسلامية ، والدليل الثاني على وجوب تطبيق الشريعة الإسلامية مستمد من سنة رسول الله ﷺ وقيام الحكم على أرفع مستوى في عهد الرسول دليل على وجوب تطبيق الشريعة الإسلامية ، والدليل الثالث هو الإجماع ، فتصرفات الصحابة بعد وفاة الرسول عليه الصلاة والسلام دليل قاطع على اهتمامهم بمصالح المسلمين ، إذ طبق الإسلام في عهد الخلفاء الراشدين ، وأقوالهم المأثورة دليل على تمسكهم بشرع الله، فأهداف المتهمين وهي ليست من باب البواعث على الفعل ــ بل هي جزء من الأفعال المسندة إليهم ــ هدفهم جميعًا مع التسليم بأقوالهم في التحقيقات هي إقامة الدولة الإسلامية التي تحكم بشرع الله .

وفي إطار تأريخ الحركة الإسلامية قال الدفاع ، إنه بعد أن ألغى كمال أتاتورك الخلافة الإسلامية ظهرت في مصر يقظة منذ خمسة وخمسين عامًا بظهور جماعة الإخوان المسلمين ، فنادى الشيخ حسن البنا بأن الإسلام كل لا يتجزأ ، ووجوب أن يكون الحكم بالقرآن والسنة ، وهنا بدأ الصدام بين الإخوان المسلمين والسلطة لأن ممثلي السلطة يعارضون هذا الدين لأنهم يجهلونه ، إلا أن الدعوة الإسلامية سارت ، وإذ تنبهت السلطة للشيخ حسن البنا خلقت الزوبعة وقتل الشيخ حسن البنا في ١٢ فبراير سنة ١٩٤٨ م ، ثم بدأ تخطيط رهيب لمنع الجماعات الإسلامية فضربوا التيار الإسلامي ، وبتاريخ ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ م قامت الثورة على يد ضباط

إسلاميين وآخرين غير إسلاميين ، وبعد قيام الثورة ظهرت فئة جمعت الانتهازيين والوصوليين وصانعي القوانين والقرارات ، كما انحازت قيادة الثورة إلى حقوق العداء للإسلام ، فتم حل جماعة الإخوان المسلمين في ١٢ يناير سنة ١٩٥٤ م ، كما تم تلفيق حادث المنشية ، وعلى أثره اعتقل كل صاحب فكر إسلامي ، وبدأت حملة بشعة من الاعتقال والسجن والشنق والتعذيب وهتك الأعراض وقطع الأرزاق على كل من تمسك بإسلامه ، وتحولت مصر إلى دولة تحكمها عصابة وتحكمها دولة المخابرات ، وأصبح رئيس الجمهورية حاكمًا مستبدًا فردًا لا يراعي حق الله في مصر وشعبها ، حتى وقعت كارثة سنة ١٩٦٧ م وما جرته على مصر بسبب القيادة اللاإسلامية المستبدة ، من ذل وعار ، واحتلال على يد اليهود أعداء الله ، وتوفي رئيس الجمهورية الأسبق ، وجاء السادات إلى الحكم ، فرسم لنفسه طريقة حكمه الفردي مع إعطاء شرعية لهذا الحكم بوضع قوانين ودستور لا يتعارض مع مصالحه ، وأجرى صلحًا مع اليهود مخالفًا لإجماع المسلمين ــ في رأي الجماعة ــ والعلماء وخارجًا على الإسلام بذلك ، واعتقل الإسلاميين وغير الإسلاميين ، وأنكر المعلوم من الدين بقوله : « لا سياسة في الدين ولا دين في السياسة » ، وتهكم على حجاب المرأة المسلمة ، وأصدر قانونًا للأحوال الشخصية بمخالفة الشريعة ، وأصر على بناء مجمع للأديان ، واتخذ سياسة اقتصادية متضاربة معادية لمصالح الشعب ، وختم حياته باعتقال ١٥٣٦ معظمهم من الإسلاميين بغير مبرر قانوني .

وانطلاقًا من ذلك كله ، فإن ما وقع من المتهمين ــ كما حاول الدفاع أن يظهره ــ يعد انتفاضة شعبية إسلامية !! فمنذ الغزو الفرنسي على مصر ، تضافرت قوى معادية للدعوة الإسلامية ، وأن الاستعمار ما زال يقوم بذات الدور الذي قام به نابليون في مصر ، وهو نشر الأفكار العلمانية ، وقيم الحضارة الغربية بين شعوبنا ، وتصدى لذلك علماء المسلمين وعلى رأسهم جمال الدين الأفغاني ، كما قاد أحمد عرابي ــ وكان ثائرًا مسلمًا ــ ثورة لتدعيم الخلافة ومناهضة الإنجليز ، وعلى نفس الدرب سار عبد الله النديم ، ومصطفى كامل ، ومحمد فريد ، وكان أن لجأ الاستعمار إلى

فتح صحف ، وخلق مؤسسات تابعة له في مصر مثل جريدة المقطم والسياسة ودار الهلال والأهرام ، وأحزاب مثل الأمة ، والحزب الاستراكي ، واستقدم المبشرينالمسيحيين من الشام وغيرها لاستخدامهم ضد الدين الإسلامي ، ونادت المؤسسات التابعة للاستعمار ، بفصل الدين عن السياسة ، وقطع صلات مصر بالعالم الإسلامي ، إلا أن جماهير الشعب المسلم ظلت على وفائها لدينها ، فقامت منظماتها الإسلامية الواحدة تلو الأخرى ، كما اغتال إبراهيم الورداني « بطرس غالي » رئيس الوزراء وقتها ، جزاء ما اقترفت يداه من توقيع اتفاقية السودان التي أطلقت يد الإنجليز في السودان ، وتعاطف الشعب كله مع الورداني وخرجوا لوداعه يوم جنازته ، ثم زرع الاستعمار بعض الكتاب للهجوم على الإسلام مثل طه حسين ، وعلي عبد الرازق ، ولويس عوض .. إلخ ، وإستمر الوضع على هذا المنوال ، حتى جاء السادات ووقع اتفاقية « كامب ديفيد » ، التي نتج عنها عزل الشعب المصري عن الأمة الإسلامية في جميع أنحاء العالم ، وقام بتصفية الاتجاهات الإسلامية .

وقام رئيس الجمهورية السابق باستقبال الشاه المخلوع ، وناصب الثورة الإسلامية في إيران العداء ، وهو أمر بالطبع ترفضه الجماعات الإسلامية !! ، وإن رئيس الجمهورية قد جرح الكبرياء الإسلامي عندما وصف أحد العلماء بأنه كالكلب ، وهاجم باقي العلماء ، وأصدر قرارات بالاعتقال على قيادات الحركة الإسلامية ، ومنع دخول الفتاة المحجبة إلى الجامعة ، وقال : لا دين في السياسة ولا سياسة في الدين ، كل هذا يترتب عليه أن من حق الشباب الغيور على دينه أن يثور وينتفض !! وهذا ما حاولت هيئة الدفاع إثباته وإظهاره .

وتطرق الدفاع أيضًا إلى حالة المجتمع المصري في عهد الرئيس السادات ، فقال : إن الديمقراطية كانت شكلية ، حيث أنها حرمت التيار الإسلامي من حق العمل العلني ، ولم يكن هناك بد من لجوء عناصر التيار الإسلامي إلى العمل السري ، كما أن الشعب المصري يعيش في حالة معاناة في حين يتصرف رئيس الجمهورية ومعاونوه ببذخ في أموال مصر وكنوزها التاريخية ، وإن رائحة الفساد والرشوة

والمحسوبية قد فاحت ، وإن وسائل الإعلام تستفز المشاعر الإسلامية للمتدينين !!
ولتأييد ما سبق قدم الدفاع عددًا من المستندات كالتالي :

ـــ صورة ضوئية من الحكم الصادر من محكمة القيم بتاريخ ٣ يناير سنة ١٩٨٢ م في التظلم رقم ٢٢ لسنة ١١ ق قيم والمرفوع من الأنبا شنودة الثالث في قرر رئيس الجمهورية رقم ٤٩١ لسنة ١٩٨١ م ، والقاضي بقبول التظلم شكلاً ورفضه موضوعًا ، وثبت من الاطلاع على أسباب الحكم أن مساعد المدعي العام الاشتراكي قدم للمحكمة حافظة مستندات تضمنت مذكرتين ، من مباحث أمن الدولة تتضمنان مسوغات إصدار القرار المتظلم منه ، وأن المستفاد من هذه الأوراق أن المتظلم (الأنبا شنودة) منذ أن تولى الكرسي البابوي عام ١٩٧١ م عهد إلى تعريض الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي للخطر ، وحرض على كراهية النظام القائم ، وأضفى الصبغة السياسية على منصب البطريرك ، واستغل الدين لتحقيق أهداف سياسية وإثارة الطائفة القبطية ! ثم أوضحت المحكمة ما ورد بالمذكرتين من تصرفات الأنبا شنودة الثالث على وجه التفصيل ، ومنها مناشدته أبناء الطائفة بزيادة النسل انطلاقًا من أن مصر أساسًا دولة قبطية استعمرها المسلمون ، وناشدهم بالاهتمام بالتبشير المسيحي !! ومناداته بتعبئة الرأي العام الخارجي المسيحي ضد السلطات والنظام في مصر ! للتدخل والضغط على النظام في مصر لمنع تطبيق الشريعة الإسلامية ! واتخاذ مواقف معادية أثناء زيارة السادات للولايات المتحدة بهدف الضغط على المسئولين لتلبية مطالب الأقباط ! واتخاذ قرار بإعلان الصوم الانقطاعي تعبيرًا عن رفض أبناء الطائفة لمشروع قانون الردة ! وتشكيل لجنة للرد على نشاط لجنة المطبوعات الإسلامية ، ونقدها لبعض المعتقدات المسيحية ، ومطالبته بعقد مؤتمر عام لمناقشة موضوع تعديل المادة الثانية من الدستور للضغط على المسئولين وإشعارهم برفض الشعب المسيحي ذلك التعديل !! ، واعتراضه على تطبيق الشريعة الإسلامية !! ، وتهديده بأنه في حالة عدم موافقة المسئولين بشأن الضمانات التي طلب إدخالها على تعديل المادة الثانية من الدستور « سيجعلها دمًا للركب من

الإسكندرية إلى أسوان » ..

ــ وكان المستند الثاني ، العدد ٣ ، ٤ السنة السابعة من مجلة الأقباط الصادرة في سبتمبر سنة ١٩٨٠ م في الولايات المتحدة الأمريكية ، وبها عدة مقالات ورسوم كاريكاتورية تهاجم الشريعة الإسلامية وتسخر منها .

ــ وصورة ضوئية من مجلة المحاماة الشرعية بها مقال للدكتور عبد الرازق الشهوري تضمن رأي كاتبه في أن الإسلام دينًا ودولة .

ــ مقال صادر عن الجماعة الإسلامية عن حكم الطائفة الممتنعة عن شرائع الإسلام .

ــ صورة ضوئية من البيان العالمي لحقوق الإنسان في الإسلام ، والصادر في ٢١ من ذي القعدة عام ١٤٠١ هـ الموافق ١٩ سبتمبر سنة ١٩٨١ م ، وأوضح هذا البيان الصادر عن المؤتمر الإسلامي العالمي المنعقد في لندن أن حقوق الإنسان في الإسلام ليست منحة من ملك أو حاكم أو قرارًا صادرًا عن سلطة محلية أو منظمة دولية ، وإنما هي حقوق ملزمة بحكم مصدرها الإلهي لا تقبل الحذف ولا النسخ ولا التعديل ، ولا يسمح بالاعتداء عليها ، ولا يجوز التنازل عنها ، ومن هذه الحقوق حق الحياة والحرية والمساواة والعدالة والمحاكمة العادلة والحماية من تعسف السلطة والحماية من التعذيب وحماية العرض والسمعة واللجوء ، وحقوق الأقليات والمشاركة في الحياة العامة ، وحرية التفكير والتعبير والاعتقاد ، وحق الحرية الدينية وحق الدعوة والبلاغ ، والحقوق الاقتصادية ، وحق حماية الملكية ، وحق العامل وواجبه ، وحق الفرد في كفايته من مقومات الحياة ، وحق بناء الأسرة وحقوق الزوجية ، وحق التربية ، وحق الخصوصيات ، وحق حرية الارتحال والإقامة .

وورد في البيان تحت بند حقوق الأقليات : « إن الأوضاع الدينية للأقليات يحكمها المبدأ القرآني ﴿ **لا إكراه في الدين** ﴾ ، وإن الأوضاع المدنية والأحوال الشخصية للأقليات تحكمها شريعة الإسلام إن هم تحاكموا إلينا : ﴿ **فإن جاءوك**

فاحكم بينهم أو أعرض عنهم وإن تعرض عنهم فلن يضروك شيئًا وإن حكمت فاحكم بينهم بالقسط ﴾ فإن لم يتحاكموا إلينا ، كان عليهم أن يتحاكموا إلى شرائعهم ما دامت تنتمي عندهم لأصل إلهي ، ﴿ **وليحكم أهل الإنجيل بما أنزل الله فيه** ﴾ ، ﴿ **وكيف يحكمونك وعندهم التوراة فيها حكم الله ثم يتولون من بعد ذلك** ﴾ ، وورد في البيان تحت بند حق الحرية الدينية : « لكل شخص حرية الاعتقاد وحرية العبادة وفقًا لمعتقده ﴿ **لكم دينكم ولي دين** ﴾ .

ـــ عدد من الصور والمقالات والكتب التي تصور حالة المعاناة الشعبية في عصر السادات وحالة البذخ على مستوى القيادات .

ـــ عدد من الأبحاث عن العلمانية ، والدفاع الشرعي ، والشريعة الإسلامية ، وآثار الجهل والخطأ في الشريعة .

ـــ صورة ضوئية من الحكم الصادر في القضية ٩ ـــ ٣٦ ق بتاريخ ١١ فبراير ١٩٨٢ م ، والقاضي بوقف تنفيذ القرار رقم ٤٩٣ / ١٩٨١ م فيما تضمنه من قرارات التحفظ وحل الجمعيات وتعطيل بعض الصحف .

ـــ ولا شك أن جوهر القضية هو الخروج على طاعة الحاكم ، وبالتالي فقد حظيت هذه النقطة بأكبر جزء من اهتمام الدفاع ، وقد شارك في مناقشة هذه النقطة الدكتور عمر عبد الرحمن في مرافعته ، وكذلك الشيخ صلاح أبو إسماعيل في شهادته ، وقد تضمن هذا الشق من الدفاع ، أن حق مقاومة الحاكم الذي خرج على شرعية القانون حق أثبتته كل الشرائع والقوانين ، واعتمد الدفاع في إثبات أن السادات كحاكم قد خرج على الإسلام والدستور ، على ما سبق أن أوردناه ، وبالتالي ركز على إثبات حق الخروج على طاعة الحاكم ، استنادًا إلى نصوص الإسلام باعتبار أن المتهمين اعتمدوا على النصوص الإسلامية في حركتهم ، وقال الدفاع إن الشريعة الإسلامية تجعل الحاكم مسئولاً أمام الله وأمام المحكومين ، وإن طاعة الحاكم تكون في غير معصية ، فلا طاعة في الكفر ، ولا طاعة في الفسق ، وإذا خرج الحاكم على

الشرعية ، كان الواجب على الرأي العام الخروج عليه ، واستدل الدفاع على ذلك بأقوال كبار الصحابة رضوان الله عليهم ، كما استندوا إلى أقوال كبار العلماء كالغزالي والشافعي .

قراءة في حيثيات الحكم

لحيثيات الحكم في القضايا السياسية أهمية خاصة ، على اعتبار أن القضية السياسية تهم كل المواطنين ، حكامًا ومحكومين ، وتساهم بصورة أو بأخرى في التأثير على مجمل الحياة السياسية في البلاد ، والقاضي في أي قضية سياسية ، يصبح طرفًا أراد أو لم يرد في رسم مستقبل أمته ، فإن كان أمينًا ، وعادلاً ، أسهم إسهامًا إيجابيًا ، وإن كان العكس نتج العكس قطعًا ، وإذا كانت القضية السياسية ، تمس قطاعًا معينًا ، فإن نتائجها تمس ذلك القطاع ، وتمس باقي القطاعات المتصلة بهذا القطاع ، والأمر ينطبق على القضايا السياسية التي تمس أحزابًا سياسية هامشية ، أو محدودة أو مرتبطة بظرف معين ، وكلما كبرت القضية السياسية ، كان أثر القاضي على مستقبل أمته أكبر وقضية مثل قضية تنظيم الجهاد ، من حيث وقائعها ربما تكون أكبر قضية سياسية في السنوات الأخيرة فقد تم خلالها اغتيال رئيس الجمهورية ومحاولة السيطرة على مدينة (أسيوط) ، وفيها محاولة قلب نظام الحكم ، وفيها أكثر من ٣٠٠ متهم عدا ما يرتبط بالقضية من متهمين آخرين في قضيتي الانتماء والأحداث ، ومن حيث الفئات التي لها علاقة مباشرة بها ، فهناك الحركة الإسلامية بكل روافدها ، الأمر الذي يؤكد أن تلك القضية هامة تاريخيًا للمنطقة .

جاء في حيثيات الحكم : « وبعد هذا العرض الوجيز للحقيقة الأولى التي استقرت في ضمير المحكمة من وجوب تطبيق شرع الله ، فإن المحكمة لا تدعو أو توجه نداءً لأحد ، بل توصي الحاكم والمحكومين بوجوب تطبيق شرع الله فورًا .

يلاحظ أن كلمة« فورًا » كانت ظاهرة في الحيثيات حيث أن هناك من يقول

بالتأجيل والتدرج في تطبيق الشريعة ، بينما أوصى المستشار عبد الغفار بالتطبيق الفوري لأهميته .

وجاء بالحيثيات : « وبخصوص الموضوع الثاني ، فالذي استقر في ضمير المحكمة أن أحكام الشريعة الإسلامية غير مطبقة في جمهورية مصر العربية ، وهذه حقيقة مستخلصة من الحقيقة الأولى وهي وجوب تطبيق الشريعة الإسلامية ، وليس أدل على عدم تطبيق الشريعة الإسلامية من :

أ ـــ دعوة علماء الأزهر الذين اشتركوا في وضع التقرير الخاص بالرد على أقوال الشيخ صلاح أبو إسماعيل محمد عبد الرحيم أمام المحكمة ، دعوتهم كل المسئولين إلى المبادرة باستصدار التقنيات التي تم إعدادها ومراجعتها والمستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية .

ب ـــ نداء ممثل النيابة العامة ـــ وهي الأمينة على المجتمع ـــ في مرافعته الختامية أمام المحكمة ، وبجلسة ١٩ فبراير سنة ١٩٨٤ م ، نداء إلى أولي الأمر والمسئولين بإصدار تلك المشروعات من القوانين التي انتهى بحثها وإعدادها وفق أحكام الشريعة .

جـ ـــ إن النيابة العامة لم تقدم للمحكمة وحتى قفل باب المرافعة دليلاً على أن مشروعات القوانين التي قدمتها ، والتي بدأ مجلس الشعب منذ سنة ١٩٧١ م إجراء الدراسات بخصوصها ، قد سنت وأصبحت تشريعات يلزم تطبيقها .

د ـــ إن النيابة العامة لم تقدم للمحكمة حتى قفل باب المرافعة ردًا على ما أثاره الدفاع من مظاهر في المجتمع المصري لا تتفق مع أحكام الشريعة من ملاهٍ ترتكب فيها الموبقات مرخص بإدارتها من الدولة ، إلى مصانع خمور مرخص بإنشائها من الدولة ، إلى محال لبيع وتقديم الخمور ، مرخص بإدارتها من الدولة إلى وسائل إعلام سمعية ومرئية ومقروءة تذيع ما لا يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية ، إلى سفور المرأة الذي يخالف ما نص عليه دين الدولة الرسمي وهو الإسلام ، ولا جدال ـــ والكلام ما زال للمحكمة ـــ بعد هذه الأدلة القاطعة على عدم تطبيق الشريعة

الإسلامية ، أن يكابر مسلم ويدعي أنها مطبقة لأنه مصرح بأداء العبادات ، كما أنه لا جدال ـــ والكلام ما زال للمحكمة أيضًا ـــ أن التوصية الصادرة من المحكمة بوجوب تطبيق الشريعة الإسلامية فورًا المنوه عنها سابقًا ، فيها عودة إلى تطبيقها وقضاء على ما شاب المجتمع المصري من فساد وإفساد .

وجاء في حيثيات الحكم أيضًا : « ثبت للمحكمة على وجه القطع والجزم أن غالبية المتهمين تعرضوا لاعتداءات جسيمة إثر ضبطهم » ، « إن تقارير الطب الشرعي ، قد أثبتت وجود إصابات بالعديد من المتهمين بعضها خطير استدعى النقل إلى المستشفيات العامة ، ومنها مستشفى الشرطة ، وذلك على النحو الثابت من الاطلاع على هذه التقارير » ، « إنه في العصر الحديث تخلص الاستجواب من فكرة التعذيب بعد أن سادت حقوق الإنسان ، وصدرت إعلانات هذه الحقوق التي حرمت تعذيب المتهم ، وأكدت هذا المعنى الاتفاقيات الدولية للحقوق المدنية والسياسية ، ونص عليه الكثير من الدساتير ، ومنها دستور جمهورية مصر العربية في المادة ٤٢ منه إذ تقضي : « كل مواطن يقبض عليه أو يحبس أو تقيد حريته بأي قيد يجب معاملته بما يحفظ عليه كرامة الإنسان ولا يجوز إيذاؤه بدنيًا ومعنويًا ، وكل قول يثبت أنه صدر من مواطن تحت طائلة وطأة شيء مما تقدم أو التهديد بشيء منه يهدر ولا يعول عليه » .

لأن الهدف من الإجراءات الجنائية ليس هو كشف الحقيقة بعيدًا عن احترام حرية المتهم ، ومن ثم يجب معاملته بهذه الصفة في جميع الإجراءات مما يتبين معه احترام حريته وتأكيد ضماناتها ، فلا قيمة للحقيقة التي يتم الوصول إليها على مذبح الحرية ، لأن الشرعية التي يقوم عليها نظام الدولة يتطلب حماية الحرية في مواجهة السلطة . والقانون الذي تخضع له الدولة يكفل احترام الحريات بقدر ما يعمل على معاقبة المجرمين ، وإذن فتغليب جانب السلطة والعقاب على جانب الحرية والضمانات ليس إلا خروجًا على الشريعة وخروجًا على أهداف القانون ، من أجل ذلك يتبين وجوب أن يكون الاستجواب نزيهًا لمعرفة الحقيقة ، ومن ناحية أخرى فقد اشترط

قانون الإجراءات الجنائية أن تباشر الاستجواب جهة قضائية محايدة ، تختص بتحقيق الدعوى ، فلا يجوز لمأمور الضبط القضائي أن يستجوب المتهم ، وكل ما له هو سؤال المشتبه فيه ، والذي قد يصبح متهمًا ، ويفترض في هذا السؤال ألا ينطوي على أية مناقشة تفصيلية عن الجريمة أو مواجهة بالأدلة المتوافرة ضده .

و « ثبت للمحكمة على وجه القطع واليقين من أقوال المتهمين المؤيدة بالتقارير الطبية ، ومن تأخير عرض المتهمين على سلطة التحقيق ، رغم الأمر الصادر من النائب العام المساعد ، بسرعة عرضهم عليه ، ومن ظروف القبض على المتهمين ، وعدم وجود معلومات مسبقة لدى أجهزة الأمن عن التنظيم وأهدافه ، ثبت لهذه المحكمة ، من كل ما تقدم ، أن أجهزة الأمن اعتدت على غالبية المتهمين ، وأحدثت ببعضهم إصابات خطيرة ، استدعت نقل بعضهم إلى المستشفيات العامة ، ومنها مستشفى الشرطة ، وكان الغرض من هذا الاعتداء الحصول على إقرارات من المتهمين بالجرائم التي وقعت وظروفها والمشتركين معهم » ، و « توصي المحكمة باتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحديد المسئولية من هذا الاعتداء على جميع المستويات حرصًا على الشرعية التي يبغيها أي نظام يقوم على احترام القانون » .

وجاء في حيثيات الحكم : « توصي المحكمة علماء المسلمين ، المؤهلين للاجتهاد ، سواء كانوا يشغلون وظائف في الدولة ، أو يمارسون الدعوة ، أن يجتمعوا أو يبحثوا من تلقاء أنفسهم ، ودون دعوة من أحد ، ما أثير من آراء شرعية في هذه القضية ويدلوا برأيهم السليم المستمد من شرع الله ، الذي لا خلاف فيه ، وألا يخشوا في الحق لومة لائم ، سواء أكان حاكمًا أو محكومًا وألا يخشوا ضياع نفوذ وجاه ولا يخشوا إرهاب أصحاب فكر ، فهم أهل الفكر ، الذين يرجع إليهم في حالة الخلاف على الرأي » .

وكانت المحكمة قد أوردت في حكمها : « إن حصيلة الوقائع أظهرت عدم اتفاق علماء المسلمين المؤهلين للاجتهاد شرعًا حول ما أثاره المتهمون من آراء شرعية

نقلوها من كتب السلف عن حكم من لم يحكم بما أنزل الله ، وحق الخروج على الحاكم ، وحق قتال الحاكم وأعوانه ، وحكم إعادة الخلافة والمقارنة بين التتار وحكام اليوم ، وحكم الدار التي نعيش فيها وغيرها من الأحكام التي أثارها المتهمون » .

وفي الواقع ـــ والكلام للمؤلف ـــ فإن القاضي قد وضع يده على قضية من أهم ما يمكن بل لعلها الأهم ، والتي تواجه العلماء المسلمين عمومًا ، وعلماء الحركة الإسلامية خصوصًا ، ففي داخل إطار الحركة الإسلامية أكثر من تيار ، وأكثر من تنظيم ، وأكثر من جماعة ، وهناك خلاف حول هذه النقط ، وهذا يؤدي إلى تشرذم الحركة الإسلامية ، وثانيًا إلى بلبلة كثير من الشباب، وثالثًا إلى إعطاء المناوئين للحركة الإسلامية فرصة لاتهامها بعدم الاتفاق على رأي ، وصحيح أن هناك عوامل أخرى إلى جانب ذلك أسهمت في ظهور الجماعات المختلفة ، وأنه لم يسمح حتى الآن بوجود تنظيم قانوني وعلني للحركة الإسلامية يتبنى مناقشة ذلك في الواقع وتجميع الروافد ، وصحيح أن هناك من زرع بذور الشقاق والخلاف بين التيارات الإسلامية بسوء نية ، وأن الإسلام يسمح بأكثر من اجتهاد في قضية بعينها ، إلا أنه يبقى أن اجتماع علماء المسلمين ، أو على الأقل علماء الحركة الإسلامية ، سيضع كثيرًا من النقاط على الحروف ، فسوف يحدد ما هو الرأي الصحيح بالنسبة لكل قضية مثارة ، بحيث يكون الداعي إلى غيره بعد ذلك خارج على هؤلاء العلماء ، مما يجعل أثره في الواقع ضعيفًا ، كما أن هذا الاجتماع سيحدد إذا وجد أن هناك قضايا ليس فيها إجماع أو رأى مرجح على رأي ، وبالتالي يسع المسلمين وأبناء الحركة الإسلامية الخلاف حولها بلا حرج ولا حساسية ، ولا اتهامات متبادلة ، وهذا سيقطع الطريق على كل من هب ودب ، ليفتي بعلمه أو بدون علمه ، وفي كل الأحوال ، فجميع علماء المسلمين ملزمون بهذا .

وجاء في الحيثيات : « استقر في يقين المحكمة من أوراق الدعوى أنه لم تتوافر لدى أي من المتهمين عدا الشيخ عمر عبد الرحمن شرط الاجتهاد شرعًا ، وآية ذلك أولاً ، أن للاجتهاد الشرعي شروطًا يجب توافرها ، وقد عددتها المحكمة ، ثانيًا : أن

الدفاع الحاضر مع المتهمين ، لم يقم في مرافعته دليلاً واحدًا على أن أيًا من المتهمين عدا الشيخ عمر عبد الرحمن ، الأستاذ بكلية أصول الدين ، والذين أبدوا آراء شرعية أثناء سؤالهم بالتحقيقات ، الوسائل والمؤهلات ما يؤهله إلى أن يستنبط الأحكام الشرعية ، بالإضافة إلى ذلك فإنه بسؤال غالبية المتهمين سالفي الذكر عن مصدر معلوماتهم فكانت إجاباتهم واحدة وهي كتب السلف ، ولا يفوت المحكمة أن تشير إلى ما شاب بعض كتب السلف من إسرائيليات كما أوضح شاهد النفي الشيخ / صلاح أبو إسماعيل محمد عبد الرحيم أمام المحكمة في شهادته ، وإلى جانب ذلك ، فإنه بالرجوع إلى التحقيقات تبين أن أيًا من المتهمين لم يحصل على أي من المؤهلات الدراسية التي تعطي صاحبها الحق في الاجتهاد ، ويؤيد هذه الحقيقة التي استقرت في يقين المحكمة ما قرره الشيخ / صلاح أبو إسماعيل ـــ شاهد النفي أمام المحكمة بجلسة ٢٤ مايو سنة ١٩٨٤ م : (أن لكل مسلم حق الرجوع إلى المراجع ، ولكن ليس لكل من نظر أن يقول لأنه نظر ، وأنه لابد أن نعترف لمن يقرأون في كتب السلف ، أن الدولة قصرت في حقهم فليس في جامعاتنا تدريس للدين ، والقدر الذي تلقاه الطالب في الإعدادي والثانوي لا يكاد يفي شيئًا ، إذا كان هذا هو قول شاهد النفي ، وكان الثابت من الأوراق أن غالبية المتهمين ، إما خريجو جامعات أو طلبة بها فإنه من غير المقبول إذا كانوا قد نظروا في كتب السلف أن يقولوا لأنهم نظروا » .

وفي الحقيقة ـــ والكلام للمؤلف ـــ فقد لفت القاضي نظر الحركة الإسلامية إلى عدة أخطاء ذاتية منها : أن معظم الجماعات المختلفة فيما بينها ، يتصدى لفلسفة اختلافاتها ، والتدليل على ما لدى كل منها من آراء أشخاص غير مؤهلين لا للاجتهاد ولا للفتوى ، وأنه إذا كان من المسموح الدعوة إلى مكارم الأخلاق الإسلامية ، والحديث في الحث على التمسك بالإسلام أو محاربة العلمانية والإلحاد ، أو الدعوة إلى تطبيق الشريعة ، وإقامة الدولة الإسلامية ، فإنه قطعًا ليس صحيحًا أن يصدر أي شخص الأحكام على أحد ما لم تتوافر لديه مؤهلات الاجتهاد والإفتاء وإصدار الأحكام .

وأنه من الغريب أن نجد في معظم أماكن تجمعات الحركة الإسلامية خلافات حول كثير من القضايا ، وأن نجد أشخاصًا غير مؤهلين يناقشونها ، وبصراحة فقد عانى الناس من هذا كثيرًا ، الجماهير العادية وشباب الحركة الإسلامية على السواء ، وإنه بخصوص كتاب « الفريضة الغائبة » ، فإن محمد عبد السلام فرج ، لم يثبت مؤهلاته التي تتيح له القول لأنه « نظر » ، على حد قول الشيخ صلاح ، وإن كان له الحق في النظر ، على حد قول الشيخ صلاح أيضًا ، وبالتالي فإن تشكيل تنظيم يحمل هذا الفكر ، الذي ربما يكون صحيحًا وبالطبع لسنا مؤهلين لإصدار حكم عليه ، حتى لو كان صحيحًا ، فإنه يفتقر إلى نقطة هامة وهي أهلية قائله أو منتقبه أو ناقله عن غيره لذلك ، وفي هذا الصدد فإنه يتضح أن تنظيم « الجهاد » على خلاف مع باقي تيارات الحركة الإسلامية ، خاصة حول أسلوب الوصول إلى الحكم ، وأنه وإن كان الجهاد معلومًا من الدين بالضرورة ، فإن بناء تنظيم على أسس معينة ، يعني اختيار أسلوب معين في الجهاد ، وإصدار أحكام معينة على من نجاهدهم ، وهو أمر يستدعي أن يكون قائله مؤهلاً لذلك ، الأمر الذي لا يتوافر في العديد من الأشخاص .

• • •

الفصل الرابع

فكر التنظيم

ووفقًا لما سبق بيانه ، فإن تنظيم الجهادقد تكون من عدد من الروافد والجماعات المختلفة على مر السنوات ، وهي تنظيم محمد عبد السلام فرج ، وتنظيم محمد سالم الرحال ، والجماعة الإسلامية في الصعيد ، ويمكننا أن نميز بين تيارين فكريين داخل التنظيم ، على اعتبار المدرسة الفكرية التي خرج كل منهما منها ، فكر تنظيمات الجهاد وفكر الجماعة الإسلامية ، والفكر الأول يندرج تحته كل من تنظيم محمد عبد السلام فرج ، وتنظيم محمد سالم الرحال ، والثاني تندرج تحته مجموعات الصعيد .

وسوف نعتمد في مناقشة فكر التنظيم على وثيقتين رسميتين لكل منهما ، وكذلك أقوال كبار المتهمين في المحكمة والتحقيقات ، فبالنسبة للفكر الأول ، سنعتمد على كتاب « الفريضة الغائبة » لمحمد عبد السلام فرج ، وحديث صحفي منشور لعبود الزمر حول التنظيم وأركانه ، وبالنسبة للفكر الثاني : سنعتمد على مرافعة الدكتور عمر عبد الرحمن في المحكمة ، والتي نشرت في كتاب أصدرته دار الاعتصام تحت عنوان « كلمة حق » ، وكذلك كتاب ميثاق العمل الإسلامي ، والذي وزعته الجماعة الإسلامية بالصعيد .

الفريضة الغائبة

أما بالنسبة للفكر الأول ، وهو الفكر الخاص بجماعات الجهاد فعلاً ، فهو من كتاب الفريضة الغائبة ، والمقصود بالفريضة الغائبة هي « فريضة الجهاد » ، والكتاب

يقع في ٥٤٠ صفحة ، من القطع المتوسط ، وقد تضمن ، وفقًا للفهرس الملحق بالكتاب ، ما يأتي :

ـــ المقدمة .

ـــ هديه ﷺ في مكة .

ـــ الإسلام مقبل .

ـــ الرد على اليائسين .

ـــ إقامة الدولة الإسلامية .

ـــ الدار التي نعيش فيها .. « يقصد الدنيا » .

ـــ الحاكم بغير ما أنزل الله ، مبدأ مناقشة كل أمور الحياة من منظور إسلامي بحت .

ـــ حكام المسلمين اليوم في ردة ، وبالطبع فإن كل من كان في ردة يجب أن يطبق عليه حكم الله وشريعته .

ـــ المقارنة بين التتار وحكام اليوم ، بداية الإقناع بمبدأ الجهاد .

ـــ ما هو حكم إعانتهم ومساعدتهم ؟ .

ـــ حكم جنود المسلمين الذين يرتضون الخدمة في جيش التتار ، وحكم أموالهم ، وحكم قتالهم ، وهل قتالهم قتال بغي ؟ .

ـــ حكم من والاهم ضد المسلمين .

ـــ حكم من يخرج للقتال في صفهم مكرهًا .

ـــ آراء وأهواء .

ـــ الجمعيات الخيرية .

ـــ الطاعة والتربية وكثرة العبادة .

ـــ قيام حزب إسلامي .

ـــ الاجتهاد من أجل الحصول على المناصب .

ـــ الدعوة فقط وتكوين قاعدة عريضة .

ـــ الهجرة .

ـــ الانشغال بطلب العلم .

ـــ بيان أن أمة الإسلام تختلف عن الأمم الأخرى في أمر القتال .

ـــ الخروج على الحاكم .

ـــ العدو القريب والعدو البعيد .

ـــ الرد على من يقول إن الجهاد في الإسلام دفاع فقط .

ـــ آية السيف ..

ـــ **﴿ فإذا لقيتم الذين كفروا فضرب الرقاب ﴾** .

ـــ مواقف المسلمين في القتال .

ـــ المجتمع المكي والمجتمع المدني .

ـــ القتال الآن فرض على كل مسلم ، وهنا يظهر إقناع القارئ بالجهاد وإدخاله إلى عالم التعاليم الخاص بفكر الجهاد ضد الحاكم والكافرين .

ـــ مراتب الجهاد وليست مراحل الجهاد .

ـــ خشية الفشل .

ـــ القيادة .

ـــ البيعة على القتال والموت .

ـــ التحريض على الجهاد في سبيل الله .

ـــ عقوبة ترك الجهاد .

ـــ شبهات فقهية والرد عليها .

ـــ أسلوب القتال المناسب .

ـــ أسلوب القتال في غزوة الأحزاب .

ـــ الكذب على الأعداء .

ـــ تخطيطات إسلامية .

ـــ نقطة هامة .

ـــ الدعوة قبل القتال .

ـــ الإغارة ليلاً .

ـــ الكف عن قصد النساء والرهبان والشيوخ بالقتال .

ـــ الاستعانة بمشرك .

ـــ جواز قطع أشجار الكفار وتحريقها .

ـــ من خشي الأمر فله أن يستأسر ، وله أن يقاتل حتى يقتل .

ـــ تنظيم الجيش المسلم .

ـــ الأوقات التي يستحب الخروج فيها للغزو .

ـــ أمر هام يجب التنبيه عليه .

ـــ هناك من يتم استبعادهم عن الصف .

ـــ فتاوى الفقهاء في تنقية الصف .

ـــ غرور الفقية يمنع تأميره .

ولقد آثرت أن أذكر جميع المواضيع التي تعامل معها الكتاب في الفهرس ، حتى يتسنى للقارئ الاطلاع على التسلسل الفكري لكتاب يشرح أهم الأفكار الدينية المعاصرة ، ويشرح تنظيم الفكر وترتيبه ، وهو كتاب هام للغاية لكل من يريد الاطلاع بالفعل على فكر التنظيم ، ومدى اجتهاد المؤمنين به في محاولة لتفسيره وإيضاحه ووصفه بأنه فريضة غائبة حان وقت تطبيقها .

أما أهم الأفكار التي تضمنها الكتاب ، والتي يجب الإشارة إليها في نقاط فهي : أن علماء العصر تجاهلوا الجهاد في سبيل الله بالرغم من علمهم بأنه السبيل الوحيد لعودة ورفع صرح الإسلام من جديد ، وأن « طواغيت » هذه الأرض لن تزول إلا بقوة السيف ، والجهاد ، وأن الرسول عليه الصلاة والسلام بشر بإقامة الدولة الإسلامية وإعادة الخلافة ، فضلاً عن كون الجهاد أمرًا من أوامر المولى عز وجل ، وواجب على كل مسلم بذل قصارى جهده لتنفيذه ، فإقامة حكم الله على هذه الأرض ، فرض على المسلمين ، وبالتالي قيام الدولة الإسلامية فرض على المسلمين ، وإذا كانت الدولة الإسلامية لن تقوم إلا بالقتال ، فهو واجب وفرض على كل مسلم ، ويؤكد الكتاب أن الأحكام التي تحكم المسلمين اليوم ، هي أحكام الكفر ، بل هي قوانين وضعها الكفار وسيروا عليها المسلمين ، وأن الله سبحانه وتعالى يقول : ﴿ **ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون** ﴾ ، وأن حكام العصر تعددت أبواب الكفر التي خرجوا بها عن ملة الإسلام ، بحيث أصبح الأمر لا يشتبه على كل من تابع سيرتهم ، وأن ابن تيمية يقول في كتاب الفتاوى الكبرى ، من سوغ اتباع غير دين الإسلام ، أو اتباع شريعة غير شريعة محمد عليه الصلاة والسلام ، فهو كافر ، وهو كُفر من آمن ببعض الكتاب وكَفر ببعض الكتاب .

ويضيف محمد عبد السلام فرج في كتابه « الفريضة الغائبة » ، وإن حكام هذا

العصر في ردة عن الإسلام تربوا على موائد الاستعمار ، سواء الصليبية أو الشيوعية أو الصهيونية ، وهم لا يحملون من الإسلام إلا الأسماء ، وإن صلوا وصاموا أو ادعوا أنهم مسلمون ، وأن السنة استقرت على أن عقوبة المرتد أعظم من عقوبة الكافر الأصلي الذي ليس من أهل القتال ، وأن ابن تيمية يقول إن كل طائفة خرجت عن شريعة من شرائع الإسلام الظاهرة المتواترة ، فإنه يجب قتالها باتفاق أئمة المسلمين وإن تكلمت بالشهادتين .

وإن ابن كثير لم يفرق بين كل من خرج عن الحكم بما أنزل الله ، أيًا من كان ، وبين التتار الذين حكموا بالياسق المشتق من شرائع متعددة ، وأن الياسق أقل جرمًا من شرائع وضعها الغرب ، ولا تمت للإسلام بصلة ، ولا لأي من الشرائع ، وأن الصفات التي أوردها ابن تيمية لحكام التتار هي نفس الصفات لحكام هذا العصر ، وحاشيتهم الموالية لهم الذين عظموا أمر الحكام أكثر من تعظيمهم لخالقهم ، ووصل وصف فكر الجهاد لحكام اليوم بأنهم أعظم خروجًا عن شريعة الإسلام من مانعي الزكاة ، والخوارج من أهل الطائف الذين امتنعوا عن ترك الربا ، فمن شك في قتالهم فهو أجهل الناس بدين الإسلام ، وإن من أخرجهم الحكام للقتال في صفوفهم كرهًا فإنهم يثبتون على نيتهم ، وأن على المسلمين قتال العساكر جميعًا إذا لم يميزوا بين المكره وغيره ، أي أنه عندما يحين الجهاد ، ولا يستطيع المسلمون التمييز بين العساكر الموالين للحاكم والعساكر المكرهين على تبعيته ، فإنه يجب مقاتلة العساكر دون تمييز ، وأن الآراء التي يتبناها بعض المسلمين من إقامة جمعيات خيرية تدفع الناس لإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة وأعمال الخير ، أو الانشغال بطاعة الله ، أو قيام حزب إسلامي ، أو الدعوة فقط ، أو الهجرة ، أو الانشغال بطلب العلم ، كل هذه الآراء لن تؤدي إلى إزالة حكام اليوم ، وإنما يعتبر الجهاد هو السبيل الوحيد لذلك ، وأن ابن تيمية يقول إن كل طائفة خرجت عن شريعة من شرائع الإسلام الظاهرة المتواترة ، فإنه يجب قتالها باتفاق أئمة المسلمين ، وإن تكلمت بالشهادتين ، وأن الإمامة لا تنعقد لكافر ، وأنه لو طرأ عليه الكفر انعزل .

ويعتبر الكتاب أن قتال العدو القريب ، أولى من قتال العدو البعيد ، وأن الأساس في وجود الاستعمار في بلاد الإسلام ، هم هؤلاء الحكام ، وعليه فالبدء في قتال الاستعمار ، عمل غير مجد وغير مفيد ، وأن على المسلمين أن يركزوا على القضية الإسلامية ، وهي إقامة شرع الله أولاً ، وجعل كلمة الله هي العليا ، وأن ميدان الجهاد الأول هو اقتلاع تلك القيادات الكافرة واستبدال النظام الإسلامي الكامل بها !! خاصة أن الجهاد في الإسلام هو لرفع كلمة الله في الأرض ، سواء أكان هجومًا ، أو دفاعًا ، وأن الإسلام انتشر بالسيف في وجه أئمة الكفر الذين حجبوه عن البشر ، وبعد ذلك لا يكره أحد ، وأنه واجب على المسلمين أن يرفعوا السيوف في وجوه القادة الذين يحجبون الحق ويظهرون الباطل ، ويركز الكتاب دائمًا كما هو واضح على أن القتال « الآن » فرض على كل مسلم ، وأنه بالنسبة للمسلمين ، فإن العدو يقيم في ديارهم ، بل أصبح العدو يمتلك زمام الأمور ، وذلك العدو مع الحكام الذين انتزعوا قيادة المسلمين ، ومن هنا فجهادهم فرض عين ، وإذا كان الجهاد « فرض عين » ، فليس هناك استئذان للوالدين في الخروج للجهاد ، فمثله كمثل الصلاة والصوم ، أما بالنسبة للقيادة التي قد يتساءل من يتعامل بفكر الجهاد عن وجودها أو أهميتها ، فإن الكتاب يظهر أن أمر الجهاد لا يحتاج إلى أمير أو خليفة ، لأن ذلك يؤدي إلى وقف مسيرة الجهاد ، وأن على المسلمين أن يخرجوا من أنفسهم القيادة التي تتولى زمام الأمور ، فالسبب فيما يعيش فيه المسلمون اليوم ، وفيما يواجهونه من صعاب هو ترك الجهاد .

عبود الزمــر

يعتبر عبود الزمر أحد أهم رموز تنظيم الجهاد ، ويعتبر فكره ورأيه من أهم الآراء في التنظيم ، رغم أنه ما زال داخل زنزانته بعد الحكم عليه في قضية اغتيال

ملاحظة : اعتمدنا على النص الأصلي المطبوع لكتاب الفريضة الغائبة ، كما اعتمدنا في عرض ما جاء به من أفكار على حيثيات حكم المحكمة .

أنور السادات ، ولكن فكر الزمر يفسر بعض النقاط الخاصة بفكر الجهاد . قرر عبود الزمر ، بالتحقيقات ، أنه توصل من قراءاته ــ في الكتب الدينية القديمة مثل تفسير ابن كثير وكتب ابن تيمية ــ إلى أنه لابد من الجهاد في سبيل الله ، وقيام الدولة الإسلامية لتحرير البلاد من قبضة الذين يحكمون بغير ما أنزل الله ، لأن الإسلام غير مطبق لا حدودًا ولا منهجًا ولا شرعًا ، ولم يبق من الإسلام سوى اسمه فقط ، وأن كل جماعة تخرج عن شريعة من شرائع الإسلام الظاهرة المتواترة تقاتل حتى تستتاب وإلا تقتل ، وأن الجهاد فرض على كل مسلم ، وأن رئيس الجمهورية السابق كان لا يطبق شرع الله ، ولا حدود الله ، ويستهزئ بحرمات الله ، وأقيمت عليه الحجة لأنه أقر بأنه قرأ القرآن أربع مرات ــ ولكنه لم يطبق أحكامه ــ ولذلك وجب على جماعة المسلمين الخروج عليه ، وقتاله ، وخلعه ، وتنصيب إمام مسلم يحكم بما أنزل الله ، وأنه ليس الجهاد هو قتال الحاكم فقط ، وإنما قتال جميع العناصر التي تمثل النظام ولا تحكم بما أنزل الله ، أي الثورة الإسلامية الشاملة لإقامة الدولة الإسلامية .

وفي حوار مع عبود الزمر ، قال عبود : إن النظام القائم نظام علماني باطل ، والأحزاب السياسية الراهنة أيضًا باطلة ، ولا أساس لها من الشرع ، وأن الخلاف بين المسلمين وبين النظام القائم حكومة وأحزابًا خلاف عقائدي لا يجوز الاجتماع فيه في كيان واحد ، وأن الصورة الحزبية الحالية لا وجود لها في الدولة الإسلامية ، والطريق الوحيد لإقامة الدولة الإسلامية ، لا يكون إلا بالطرق المشروعة التي أمر الله بها ، وبالتالي فإن مسألة التغيير من خلال الأحزاب السياسية الراهنة غير مشروعة !! والتعامل مع الحاكم الخارج عن الإسلام ، الكافر ، المرتد لا تكون إلا بمناصبته العداء ، والخروج عليه وقتاله وخلعه وتنصيب إمام مسلم عادل بدلاً منه ، وإن ذلك الأمر واجبٌ متعينٌ على جميع المسلمين حتى يتحقق هذا الواجب ، وإلا أثم الجميع كل بحسب قدرته ، التي لم يستغلها ، وأنه ليس هناك إلا طريق

الكفاح المسلح لإقامة الحكومة الإسلامية ، وكل مسلم مطالب أن يعمل من خلال موقعه لاستعادة الخلافة الإسلامية الغائبة ، لا يألو في ذلك جهدًا ، ولا يدخر وسعًا لتحقيق هذا الواجب الشرعي الملقى على عاتق الأمة الإسلامية جمعاء .

فكر الجماعة الإسلامية (الصعيد)

تعتبر مرافعة الدكتور عمر عبد الرحمن في المحكمة ، والمنشورة في كتاب تحت عنوان « كلمة حق » ، من أفضل المواد التي تلخص فكر الجماعة الإسلامية في الصعيد ، وسنعتمد في عرض الأفكار الرئيسية للمرافعة على حيثيات حكم المحكمة .

كان الدكتور عمر عبد الرحمن هو المتهم الأول في قضية تنظيم الجهاد ، والمتهم رقم ١٠ في قضية اغتيال السادات ، وهو مواليد ١٩٣٨ م ، ويعمل أستاذًا بكلية أصول الدين بجامعة الأزهر ، وكانت أهم الأفكار التي جاءت في المرافعة التي قدمها للمحكمة ، أن الحكم بما أنزل الله أمر واجب ولازم ؛ لأن التسليم بقضية الحاكمية لله هي نتيجة بديهية وحتمية ، وهي الأساس في الدين ، لا ينكرها عاقل ، كما لا ينكرها كبير أوصغير ، ذلك لأن الله خالق ومالك كل شيء ، ومن كان خالقًا ومالكًا فله التصرف فيما خلق وفيما ملك ، وله الحكم وله الأمر ، وتضحى الحاكمية التي يعتنقها كل مسلم في وجود إله واحد وخالق واحد ، والقيام بواجب العبودية لله ، والتسليم بحكمه يصبح مفهوم ﴿ **إن الحكم إلا لله** ﴾ في ذهن كل مسلم ، أي أن الله هو الحاكم المشرع الذي لا يجوز لغيره أن يحكم ، وبالتالي فإن حق التشريع غير ممنوح لأحد من الخلق ، أو لأية هيئة أو حزب أو برلمان ، أو لمجموع الأمة ، والناس يزاولون تطبيق ما شرعه الله لهم ، أما ما لم يشرعه الله فلا سلطان له ، ولا شرعية له ، كما أن التعديل في الأحكام الشرعية دون ضابط شرعي ، هو منازعة للحاكمية ومنازعة للألوهية ، والمقصود بأولي الأمر في الآية الكريمة : ﴿ **يأيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم** ﴾

هو الحاكم المطيع لله والرسول ، لأن ولايته خلافة ونيابة عن صاحب الشرع ، وبذلك فإنه من لم يكن منا من غير المؤمنين فلا طاعة له ، لاشتراط الآية الكريمة أن يكون منا ، ونادت بالمؤمنين ، وأن الآية الكريمة خلت من لفظ أطيعوا بالنسبة لأولي الأمر ، ومفاد ذلك ودلالته على أن أولي الأمر لا استقلال لهم في الطاعة ، ولكن طاعتهم في حدود طاعة الله والرسول ﴿ **فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول** ﴾ أي إذا تنازعتم في جواز الشيء أو عدم جوازه فارجعوا إلى الكتاب والسنة ، وهذا دلالة على أن من لم يتحاكم في مجال النزاع إلى الكتاب والسنة ، فليس مؤمنًا بالله واليوم الآخر وعلى المسلمين حكامًا ومحكومين أن يرجعوا إلى الكتاب والسنة .

وأنه ترتيبًا على ما تقدم ، فإن طاعة أولي الأمر ، لا تكون إلا في معروف ، وفي طاعة الله ، وإن أمروهم بمعصية وجب الخروج عليهم ، عملاً بالقاعدة الشرعية : « لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق » وأنه وردت عدة أحاديث نبوية تقيد طاعة أولي الأمر ، منها : وإنما الطاعة في المعروف ، ولا طاعة في معصية ، ومن أمركم بمعصية فلا تطيعوه ، وعملاً بما تقدم تجب طاعة أولي الأمر ، إذا اتبع دين الله ومنهج رسوله والحكم بما أنزل الله ، وأجمع المفسرون والمحدثون على عدم طاعة أولي الأمر في المعصية ، ووجوب الخروج على الحاكم بفسقه ، وأن الخلاف بين الراعي والرعية لا يقضى فيه إلا بكتاب الله وسنة الرسول .

وكثيرٌ من الصحابة والتابعين والعلماء والفقهاء يرون أن الآية الكريمة : ﴿ **ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون** ﴾ هي آية عامة شاملة لليهود والنصارى والمسلمين ، وأن الحاكم بغير ما أنزل الله كافر ، وكفره كفر بواح يخرج عن الملة وذلك استنادًا إلى أن العبرة بعموم النص لا بخصوص السبب ، وإن لفظة « من » في الآية الكريمة جاءت في معرض الشرع للعموم ، وهو مخصص بطائفة ، أنه إذا حكم على الكتابيين بالكفر والفسق والظلم ، إن لم يحكموا بما أنزل الله ، فمن باب أولى أن يسري هذا الحكم على المسلمين ، وعلى ذلك فالحكم بالقوانين المستوردة من دول الكفر والتي وضعها بعض رجال القانون في البلاد الإسلامية ، ولا سيما

في المواد التي فيها مخالفة صريحة لما ورد بكتاب الله وسنة الرسول ، كإباحة الزنا والربا والشذوذ الجنسي ، وإلغاء الحد عن شارب الخمر والزاني والسارق وقاطع الطريق ، يعتبر كفرًا ، كما يكفر من يتحاكم إلى هذه القوانين راضيًا بها ، فالحكم بالقانون المخالف للشريعة يعد طاغوتًا ، والحكم بغير ما أنزل الله يعد طاغوتًا .

أما أي حكم يخالف الكتاب والسنة فيكون من أحكام الجاهلية ، لأن الحكم إما أن يكون حكم الله ، وأما أن يكون حكم جاهلية ، ولا وسط بينهما ، والجاهلية ليست محدودة بفترة من الزمان ولكنها وضع من الأوضاع وجد بالأمس ، ويوجد اليوم ، أو غدًا والناس في أي زمان ، إما أن يحكموا بشريعة الله ، وإما أن يحكوا بشريعة من صنع البشر ، ومن يستطيع أن يدعي ، أو يجرؤ أن يشرع للناس ويحكم فيهم بغير شرع الله ، فهل يستطيع أن يقول إنه أعلم بالناس من خالق الناس !؟ هل يستطيع أن يقول أنه أرحم بالناس من مالك الناس ؟! هل يستطيع أن يقول أنه أعرف بالناس من إله الناس ؟! هل يستطيع أن يحتج بعدم تطبيق شرع الله على سند من الظروف والملابسات وعدم رغبة الناس أو الخوف من الأعداء ؟! ألم يكن هذا كله في علم الله وهو يأمر المسلمين أن ينتهجوا نهج شريعته ؟! .

ويضيف الدكتور عمر عبد الرحمن في حديثه : «.إن ابن كثير يقول بكفر من خرج عن حكم الله ، لأن الأمر يضحي حكمًا بالضلال كما كان أهل الجاهلية ، وكما كان يحكم التتار بقانونهم المسمى « الباسق » ، وهو مجموعة قوانين من أحكام النصرانية واليهودية والملة المسلمة ، وهي أحكام بنيت على الهوى ، ومن فعل مثلهم فهو كافر يجب الخروج عليه وخلعه ، وعلق أحمد شاكر على قول ابن كثير ، بأن القوانين الوضعية المخالفة للشريعة هي أشبه بالباسق ، يضعها أناس ينسبون إلى الإسلام ثم يعلمونها لأولادهم ويصفون من يتمسك بشريعة الله أنه رجعي ، ويريدون تحويل الشريعة الإسلامية إلى باسق جديد ويصرحون ولا يستحون أنهم يعملون على فصل الدولة عن الدين .

وإن القول بأن الإيمان بحاكمية الله لاتعني تأثيم المجتمع الإسلامي للظروف

الفكرية والاجتماعية الدقيقة التي يمر بها ، إن هذا القول هو تعطيل لأحكام الله ، مادام أن هناك ظروفًا فكرية واجتماعية دقيقة يمر بها المجتمع ، والقول بأن الجهاد الشامل هو جهاد النفس والشيطان والفقر والمرض والجهل ، وأن الجهاد معناه القتال ، فهو مفهوم غريب على الفكر الإسلامي ، لا يستند على أساس فكري صحيح ، فلا يوجد فقيه أو عالم ادعى أن الجهاد هو جهاد ضد المرض والفقر والجهل ، وأن المتتبع لآيات الله سبحانه وتعالى ، والأحاديث النبوية الشريفة ، يخلص إلى أن مفهوم كلمة الجهاد هو القتال في سبيل الله لإعلاء كلمته ، وهو مفهوم اتفقت عليه الأمة الإسلامية منذ أربعة عشر قرنًا ، ووجود مسلمين يحملون العقيدة الإسلامية ، لا يعني وجود دولة إسلامية ، مادامُوا مسلمين ، ولكن يجب أن يكون شرع الله مطبقًا ، فإذا غاب شرع الله تبعه مباشرة غياب الأمة .

والقول بأن وجود قوانين وضعية لا ينافي شريعة الله لأن الشريعة تستهدف أساسًا ، وقبل كل شيء تحقيق أهداف كبرى عامة في ظل عقيدة شاملة ، هو قول مخالف لكل مبادئ الإسلام ، وهو أمر مخالف لأصول وقواعد الدين لأن قاعدة ﴿ **إن الحكم إلا لله** ﴾ ، لا تتطلب شروطًا في تطبيقها ، لأن كل مسلم حريص على تطبيقها ، ولا يشترط حينئذ أن يكون مجتهدًا .

أما تخلف تطبيق حكم أو أحكام لسبب أو أسباب لا يعني بحال رفض حاكمية الله ، هذا القول بدوره لا أساس له في شرع الله ، لأن الإقرار بالزنا وإقامة الحفلات في المسارح والإذاعة ، وإقامة مصانع الخمور بمعرفة الدولة والتصريح بفتح حوانيت للاتجار فيها وتقديمها والموافقة على الربا ، كل ذلك يعد رفضًا لحاكمية الله ، وهو كفر ، والقول بأن تخلف تطبيق بعض الأحكام لا يضر ، لأن الشريعة الإسلامية لا ينقطع وجودها لتخلف تطبيق حكم جزئي أو أحكام ، هو أيضًا قول مردود ! لأن شرع الله يجب أن يطبق كاملاً ، ومتصلاً ، وحذر القرآن من اتباع هذا الأسلوب الهدام ، وأن الشرع يشير إلى الاستمساك بالصغيرة قبل الكبيرة ، وشرع الله لا يتجزأ ، ولا ينقسم ، بالإضافة إلى أن تفصيل بعض الأحكام الشرعية والإتيان

بقوانين وضعية تحكم المجتمع يعني التجزئة ، وهو أمر باطل لأنه يعني تقديمًا لشرع فوق شرع الله .

إن القول بأن تحقيق الأهداف والمقاصد الشرعية مردها للشارع في بعض الحالات ، وقد تكون بالإحالة لاجتهاد فكري يحدد الوسيلة التشريعية ، والإدارة الفنية لتحقيق القاعدة الكلية التامة ، أو الهدف الاجتماعي الشامل ، هذا القول ، هو محاولة جديدة لصرف الناس عن تطبيق شرع الله ، وهو قول يعني أن تطبيق الشريعة ليس هو الإسلام ، وليس هو الذي يهم ، أما الذي يهم ، فهو تحقيق الأهداف الكبرى في ظل عقيدة شاملة !!

وكذلك القول بأن مصدر الشريعة قد يكون نصوص الكتاب أو السنة ، وقد يكون اجتهادًا ، وهذا خطأ وخلط ، لأن الأصل هو الكتاب والسنة ، ثم يأتي الاجتهاد منهما ، وهذا ما أكده الرسول عليه السلام في حديثه لمعاذ بن جبل حينما ولاه وسأله بما يقضي .

كما أن القول السابق فيه خلط بين الإدارة الفنية في الوسيلة التشريعية ، وجمع بين تحقيق القاعدة الكلية والهدف الاجتماعي الشامل ، لأن المسلم « كل مسلم » يفهم أن الأهداف الكبرى لدعوة الإسلام تحققت بقوله تعالى : ﴿ **وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم** ﴾ ، بالإضافة إلى كل ذلك ، فإن القول السابق يفيد أن نصوص الكتاب والسنة ظنية الثبوت والدلالة ، وتحتاج إلى اجتهاد فقهي لتبين صحتها ، ولمعرفة ما إذا كانت قطعية الورود والدلالة ، وهو قول لو كان متعمدًا ، لحق تكفير قائله ، لأن الله سبحانه وتعالى قال في كتابه : ﴿ **إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون** ﴾ ، ومن نطق بالشهادتين فهو مسلم ، إلا إذا أتى بنقائض ، فمن سجد لمخلوق ، ومن سخر بالإسلام ، ومن استهزأ بكتاب الله ، فكل ذلك نقائض تخرج المسلم بالشهادتين عن إسلامه ، والكفر أنواع متعددة ، منها كفر تكذيب ، وكفر استكبار ، وإباء مع التصديق ، وكفر إعراض ، وكفر نفاق ، وكفر جحود ، والكفر الأخير نوعان : مطلق ومقيد .

والكفر يتضمن الشرك ، وكل من يأتي فعلاً يخرجه عن الملة يعد كافرًا .

هذا هو فكر الجماعة الإسلامية في الصعيد كما وضح من كتابات الدكتور عمر عبد الرحمن .

ولكن الفهم الكامل للجماعة ومبادئها لا يكتمل إلا باستعراض بعض الآراء الأخرى لقيادات مختلفة .

فمثلاً ناجح إبراهيم عبد الله ، أمير الجماعة الإسلامية بأسيوط قرر بالتحقيقات : « أن المناداة بأن الطريق لإقامة الدولة الإسلامية هو الدعوة فقط أو الحصول على المناصب حتى يسقط النظام الكافر وحده ، هذا القول نظري ، ولا يحقق قيام الدولة الإسلامية ، وإن الحاكم الكافر يعلن الجهاد في مواجهته باللسان ، من خلال محادثته مباشرة ، أو من خلال الخطب والمؤتمرات والبيانات التي تنقلها إليه أجهزة الأمن ، وإذا لم يفلح هذا السبيل مع الحاكم فلا مناص من إعداد العدة واستخدام القوة ضده ، وأنهم سبق أن أعلنوا الجهاد باللسان والقلب ضد رئيس الجمهورية السابق ، وأنه ينادي بضرورة إحلال نظام إسلامي محل النظام الجاهلي القائم على القوانين الوضعية ، كما ينادي بضرورة إعمال الحدود الشرعية وتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية » .

وأضاف عاصم عبد الماجد ، أحد القيادات الأخرى بالتحقيقات : « أنه يؤمن بالجهاد لتغيير نظام الحكم السائد في البلاد بالقوة المسلحة ، لأنه نظام جاهلي ، ولابد من إحلال نظام إسلامي بدلاً منه ، وأنه يجب أن يطبق شرع الله في كل شئون الحياة داخل البلاد » .

ويبدو أن مبدأ الجهاد مبدأ متأصل ومعترف به لدى الجماعات الإسلامية حيث أن « ميثاق العمل الإسلامي » الخاص بالجماعة الإسلامية قد جاء به :

﴿ وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض كما استخلف الذين من قبلهم وليمكنن لهم دينهم الذي ارتضى لهم وليبدلنهم من بعد خوفهم أمنًا يعبدونني لا يشركون بي شيئًا ﴾ .

- **غايتنا** : رضاء الله تعالى بتجريد الإخلاص له سبحانه وتحقيق المتابعة لنبيه ﷺ .

- **عقيدتنا** : عقيدة السلف الصالح جملة وتفصيلاً .

- **فهمنا** : فهم الإسلام بشموله كما فهم علماء الأمة الأثبات المتبعون لسنة النبي ﷺ ، ولسنة الخلفاء الراشدين المهديين رضي الله عنهم .

- **هدفنا** : تعبيد الناس لربهم ، وإقامة خلافة على نهج النبوة .

- **طريقنا** : الدعوة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والجهاد في سبيل الله من خلال جماعة منضبطة حركتها بالشرع الحنيف ، تأبى المداهنة أو الركون ، وتستوعب ما سبقها من تجارب .

- **زادنا** : تقوى وعلم ، يقين وتوكل ، شكر وصبر ، زهد في الدنيا وإيثار للآخرة .

- **عداؤنا** : للظالمين .

- **اجتماعنا** : لغاية واحدة ، بعقيدة واحدة ، تحت راية فكرية واحدة .

هذا هو ملخص فكر الجماعة الإسلامية .

البرنامج السياسي لتنظيم الجهاد

في الواقع ، إننا لا نستطيع أن نقول إن هناك برنامجًا سياسيًا مكتوبًا لتنظيم الجهاد ، أو وثيقة تحمل عنوان : « البرنامج السياسي لتنظيم الجهاد » ، أو برنامج تنظيم الجهاد ، ولا نستطيع أن نتهم التنظيم بالتقصير مثلاً على أساس أنه تنظيم غير علني أصلاً ، وبالتالي فلا يستطيع توزيع وثيقة تحت هذا الاسم ، إلا أننا سنحاول أن نرسم بعض الخطوط العريضة للبرنامج السياسي للتنظيم ، أو للتيار الذي يؤمن بأسلوب

« الجهاد » ، وذلك من خلال الآثار الفكرية للتنظيم مثل كتاب : « الفريضة الغائبة » لمحمد عبد السلام فرج ومرافعة الدكتور عمر عبد الرحمن والمنشورة في كتاب « كلمة حق » ، وشعارات المتهمين وهتافاتهم ، وبعض الأشعار والأغاني والدوريات والمجلات السرية التي كانت توزع داخل السجن مثل مجلة : « كلمة حق » الناطقة بلسان الجماعة الإسلامية بالصعيد .

ومن معظم هذه المصادر — إن صح التعبير عنها بذلك — يتضح أن الدعوة إلى إعادة الخلافة الإسلامية واعتبار الأمة الإسلامية أمة واحدة ، هو أهم مطالب تنظيم « الجهاد » ، يليها رفض الوطنية الإقليمية « كالفرعونية » ، ورفض القومية العربية ، والتمسك « بالعالمية الإسلامية » ، وذلك في إطار أهمية الإسلام كدين لجميع البشر بلا حدود إقليمية ، والدعوة إلى إقامة حكومة إسلامية ، مطلب نابع من أن المسلم لا يحكمه إلا مسلم ، ولا يتبع إلا شريعة الله في كل مكان وأي مكان ، وبالتالي يجب الدعوة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية في كل نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، واعتبار الكفاح المسلح وسيلة لتحقيق ذلك .

كما يظهر واضحًا من فكر الجماعة رفض التصالح مع الكيان الصهيوني ، واعتبار تحرير فلسطين — كل فلسطين — أحد أهم أهداف التنظيم ، لتحقيق هدف العالمية الإسلامية، ورفض الفساد الأخلاقي والدعوة إلى الخلق الإسلامي والاهتمام بقضايا العالم الإسلامي مثل فلسطين وأفغانستان وإريتريا ، يعتبر أيضًا أحد اهتمامات التنظيم وفكره ، وبالتالي فإن نظامًا كهذا يجب أن يؤمن بمحاربة العلمانية ، ورفض التبعية لأية دولة أو قوة ، ورفض الاستمرار في سياسة ربط الاقتصاد المصري بالغرب ، وبأمريكا بالتحديد ، والدعوة إلى قيام تنمية حقيقية معتمدة على الذات ، ورفض الانفتاح الاقتصادي الذي يجعل مصر دائمًا في حالة تبعية ، كما يقضي على كل صناعة مصرية بفتح السوق أمام تنافس غير متكافئ مع قيام النظام في ذات الوقت بالتضييق على الصناعات المصرية .

الفصل الخامس

حقائق ومعلومات

استطاع تنظيم « الجهاد » أن يتحول من مجرد تنظيم ديني ، أو فكر ديني عام لجماعة متدينة ، إلى تنظيم ينظر إليه الأمن العام على أنه « إرهابي » ، أو على الأقل ، تحول إلى تنظيم يتوقع الأمن من أعضائه ارتكاب أية اضطرابات ، وفي أية لحظة ، خاصة وأن العقيدة السائدة لجميع أفراد التنظيم هي « الجهاد » ، والفرد عندما تكون عقيدته الجهاد تصبح أقصى أمنياته الاستشهاد في سبيل الله ، وبالتالي فإن أعضاء تنظيم الجهاد في نظر الأمن لن يتورعوا أبدًا عن القيام بأية عملية غريبة وسريعة ، وربما كان ذلك هو سبب تركيز رجال الأمن على متابعة تنظيمات وأعضاء الجهاد ، وأي تنظيم آخر خشية أن يتحول مع الأيام أي تنظيم جديد إلى « جهاد » آخر يواجه السلطة ، ورغم كل هذه « الشهرة » — إن صح التعبير — التي يتمتع بها تنظيم الجهاد ، فإنه هناك القليل من المعلومات حول تنظيماته وطبيعتها الداخلية ، وافرادها ، وقد حاولت قصارى جهدي الحصول على بعض المعلومات الخاصة بالتنظيم وأعضائه ، واشتملت هذه المعلومات على أرقام وإحصائيات خاصة بأفراد التنظيم ، ومعظمها من التحقيقات التي أجريت مع المجموعات التي تم إلقاء القبض عليها ، وتحتوي على أعمار ، ومهن ، ومسقط رأس بعض أعضاء التنظيم ، وسنعرض لبعض عمليات الهروب التي حدثت ، والأسلحة والذخيرة التي حصل عليها التنظيم ، والتي تعطي فكرة عن كون التنظيم قد اختار طريق « الكفاح » المسلح أو الجهاد ، أما عمليات الهروب فهي تؤكد الكثير من الأشياء التي ربما كان أهمها ، أن أعضاء التنظيم لم يستسلموا لانتهاء التنظيم أو تدميره بعد اغتيال السادات ، ولقد اتضحت هذه الدلالة في عملية اغتيال الدكتور

رفعت المحجوب ، والتي لم يتوقها أحد أبدًا ، ومن هنا تأتي أهمية هذه الأبحاث والمعلومات فهي تفيد بالأخص في استمرارية الجماعة والتنظيم .

المتهمون في قضية تنظيم الجهاد شملتهم أربعة قرارات اتهام ، القرار الأول : وهو قرار إحالة المتهمين باغتيال السادات إلى المحكمة العسكرية ، وقد شمل ٢٤ متهمًا ، والقرار الثاني ، وهو قرار « القيادات والعناصر النشطة » ، وشمل ٣٠٢ متهمًا ، والقرار الثالث : قرار « المنتمين إلى التنظيم » وشمل ١٧٦ متهمًا ، والقرار الرابع : قرار « الأحداث » ، أي الذين تقل أعمالهم عن ١٨ سنة ، عندما وقعت الأحداث ، وقد شمل ٦٠ متهمًا ، وهم بالطبع يبلغون الآن ما بين ٢٨ ، و٢٦ عامًا ، أي أنهم مازالوا شبابًا من أعضاء الجهاد .

ومما سبق يتضح أن عناصر التنظيم يتراوح أعمارهم من (٢٠ ــ ٣٠) سنة ، أي أنهم مجموعة شبابية تستطيع القيام بأعمال العنف المسلح الذي هو أساس حركة التنظيم ، بدون أي تهاون .

أما المهن التي التحق بها معظم شباب الجهاد ، فمعظمهم من الطلاب ، ويبلغ عددهم (١١٢) متهمًا ، وموظفون في وظائف مختلفة عددهم (٣٤) متهمًا ، وموزعين بين موظفين في الحكومة والقطاع العام ، مذيع ، فني تشغيل إذاعة ، محاسبين ، مديرون عموم ، محصل بميناء القاهرة الجوي ، ويبلغ عدد العمال حوالي (٣٧) متهمًا بين فران وبراد وجزار وميكانيكي ومبيض وخياط وخطاط ومبلط وعمال بالقطاع العام والحكومة ، ويتراوح عدد التجار في التنظيم نحو (١٣) متهمًا ، بين تاجر عطور وتاجر أقمشة وتاجر قطع غيار سيارات ، ويشتمل التنظيم أيضًا على كل من المهن التالية : مدرس (١٢) متهمًا ، مهندس (٧) متهمين ، طبيب (٦) متهمين ، معيد (متهمان) ، فلاح (٦) متهمين ، أستاذ جامعة (٣) متهمين ، صحفيون متهم واحد .

متهمًا ، مهندس (٧) متهمين ، طبيب (٦) متهمين ، معيد (متهمان) ، فلاح (٦) متهمين ، أستاذ جامعة (٣) متهمين ، صحفيون متهم واحد .

ويضم التنظيم بين صفوفه بعض العسكريين (١٢) متهمًا ، وينقسمون إلى خمسة ضباط ، وأربعة ضباط صف ، وجنديين ، وأمين شرطة .

التوزيع الجغرافي بالمحافظات

القاهرة الكبرى (القاهرة والجيزة ، والمراكز التابعة لهما) (١٤٠) متهمًا ، وأسيوط (٣٤) متهمًا ، والمنيا (٢٨) متهمًا ، وسوهاج (٢٢) متهمًا ، وقنا (١٢) متهمًا ، وبني سويف (١٠) متهمين ، والشرقية (٩) متهمين ، والفيوم (٨) متهمين ، والدقهلية (٦) متهمين ، والبحيرة (٣) متهمين ، وأسوان متهمان ، والقليوبية متهم واحد ، والإسماعيلية متهم واحد ، والغربية متهم واحد ، والمنوفية متهم واحد ، والوادي الجديد متهم واحد ، والأقصر متهم واحد .

ومن التوزيع السابق يتضح لنا أن الثقل الرئيسي للتنظيم كان في القاهرة ومحافظات الصعيد على أساس وجود التنظيمات المشاركة في العملية في هذين المركزين أساسًا ، ويتضح أيضًا خلو الإسكندرية على أساس أن تنظيمات الجهاد بها كانت قد ضربت في عام ١٩٧٧ م ، كما لم يتسن للتنظيم الجديد الاتصال ، بأية عناصر نشيطة في هذه المحافظة مما يحقق لهم الانتشار والحفاظ على السرية الكاملة ، واكتمال الأداء المنشود في تحقيق الدولة الإسلامية .

المضبوطات

ووفقًا لأفكار تنظيم الجهاد في العمل المسلح ، فإنه يندر أن يكون هناك منتم إلى هذا التنظيم لا يحتفظ بسلاح ، وعادة ما يكون أول هم العضو هو الحصول

على قطعة سلاح ، أو ذخيرة ، أو قنبلة ... ، وقد يكون ذلك في إطار تنسيق مع قيادة التنظيم ، أو باجتهاد شخصي من العضو ، وعادة ما يحصل هؤلاء على السلاح ، إما بشرائه ، أو عن طريق أعضاء التنظيم الموجودين بالقوات المسلحة أو الشرطة ، أو عن طريق أخذ سلاح بعض جنود الحراسات بالقوة ، ووفقًا للتقرير المرفق بحيثيات حكم المحكمة ، فإنه قد حدثت ٥٢ عملية ضبط سلاح لدى أعضاء التنظيم ، أي أن التنظيم كان يملك ٥٢ موقعًا لتخزين السلاح ، ووفقًا لتقرير خبير المفرقعات فإنها جميعًا كانت صالحة ، وتتراوح بين المدافع الآلية ، والرشاشات والمسدسات ، وقطع الذخيرة ، وأصابع الديناميت ، والقنابل الدفاعية ، والقنابل الهجومية ، وبعض طلقات الـ آر . بي . جي المضادة للمدرعات .

المقاومة في كل الظروف

تعد صفة المقاومة من أهم ما يميز عضو تنظيم الجهاد ، فعضو تنظيم الجهاد عادة يقاوم أثناء القبض عليه ، وإذا تم القبض عليه فإنه دائمًا ما يتحين أي فرصة للهرب ، سواء كان هربه سيتم بطريقة فردية أو بالاشتراك مع زملائه ، وهو دائم الاحتكاك بإدارات السجون وغيرها من الإدارات التي يتعامل معها ، فهو من بداية اعتناقه لفكرة الجهاد رافض الاستسلام دون مقاومة ، ويرفض أن يكون كسلفه يذبح كالخراف .

وسنسجل عدد من أحداث المقاومة أثناء عملية اعتقال عضو تنظيم الجهاد التي تعطي دلالة معينة في هذا الإطار ، وستكون الحوادث على سبيل المثال لا الحصر ، وتعميمًا للظاهرة سنحاول تسجيل حوادث خاصة بالتنظيمات السابقة ، وكذلك خاصة بتنظيم سنة ١٩٨١ م ، وذلك لمحاولة المقارنة بينها وحصر أوجه الشبه في كل من اعتنق فكرة الجهاد المسلح .

فعلى أثر اكتشاف تنظيم يحيى هاشم ، بدأت الشرطة في محاولة إلقاء القبض على يحيى هاشم وعناصر التنظيم ، وتمكن يحيى هاشم وبعض عناصر التنظيم من الهرب والاختفاء ، بأحد الجبال القريبة من قرية نجع الدير مركز جرجا وحينما علمت الشرطة بمكان اختفائهم توجهت قوة كبيرة من رجال مكافحة الإرهاب والأمن المركزي ورجال الأمن لاعتقالهم ، واشتبكت هذه القوة مع عناصر التنظيم المختبئة بالجبل ، وقد قتل يحيى هاشم في هذه العملية التي حدثت في عام ١٩٧٥ م .

وفي عام ١٩٧٧ م توجهت قوة أخرى للقبض على « علي المغربي » الذي ظل يقاوم هذه القوة من داخل منزله حوالي ١٠ ساعات متواصلة ، وقتل في هذه العملية كل من « علي المغربي » وأحد ضباط أمن الدولة برتبة رائد ، ولقد صنع لهذا الرائد نصب تذكاري موجود في مقر مبنى أمن الدولة بالإسكندرية ، ومكتوب على النصب : في ذكرى الشهيد الذي قتله « علي المغربي » .

وفي ١٠ أكتوبر سنة ١٩٨١ م الساعة الحادية عشرة والنصف مساء توجهت قوة لإلقاء القبض على محمد محمود صالح الشهير بمحمد الأسواني ، وكان يوجد مع محمد محمود صالح عضوان آخران بتنظيم الجهاد ، أحدهما هو خميس محمد مسلم ، وقد قام محمد محمود صالح ، وخميس محمد مسلم بإطلاق الرصاص على القوة المهاجمة ، مما أدى إلى مقتل النقيب أحمد صلاح الدين متولي (أمن دولة) ، وقد هرب محمد محمود صالح ، وخميس محمد مسلم ، إلا أن قوات الشرطة تعقبتهم فتم القبض على خميس محمد مسلم في ذات الليلة ، وقد نجح محمد محمود صالح في الهرب والاختفاء حتى يوم ١٦ نوفمبر سنة ١٩٨١ م حيث تم القبض عليه بمحطة حدائق المعادي .

وفي ١٣ أكتوبر سنة ١٩٨١ م ، قامت قوات الشرطة بقيادة العميد إيهاب منير عبد القادر بمحاولة اقتحام مقر إقامة عبود الزمر بالشقة التي تقع بالدور الأرضي بالعقار رقم ٦ ش المدينة المنورة بالهرم وقد انقسمت القوات المهاجمة إلى ثلاث

مجموعات ، صعدت مجموعة إلى أعلى السطح لتأمين القوات وقت الاقتحام ، وقوة للاقتحام ، وقوة لتأمين المنطقة ، وكان بالشقة في هذا الوقت كل من عبود الزمر ، وطارق الزمر ، وعبد الله سالم ، وعبد الناصر عبد العليم درة ، وما أن حاولت قوات الشرطة اقتحام الشقة حتى قامت المجموعة الموجودة داخلها بإطلاق وابل من الرصاص عليها ، نتج عنها إصابة أحد الضباط المهاجمين ، ولما كانت كمية النيران غزيرة ، فإن قائد القوة المهاجمة اضطر إلى الانسحاب ، ولكن عبود الزر ورفاقه تتبعوهم ، وألقوا عليهم عددًا من القنابل اليدوية ووابلاً من نيران مدافعهم الرشاشة مما أدى إلى إصابة أحد الجنود بإصابة قاتلة ، وكذلك إصابة العميد إيهاب منير عبد القادر قائد القوة ، وضابط من أفراد القوة ، واثنين من الجنود ، وقد استمر تبادل إطلاق النار لمدة ساعة حتى نفذت ذخيرة عبود الزمر ورفاقه فاضطروا إلى الاستسلام ، وقد أصيب طارق الزمر أيضًا أثناء هذه العملية .

وفي محاولة عصام القمري الذي استمر مختفيًا عن الأنظار حتى يوم ٢٣ أكتوبر ، وقد تنقل من مكان إلى آخر إلى أن استقر به المقام في إحدى الورش بالجمالية ، وما أن علمت قوات الشرطة بمكان اختفائه حتى توجه اللواء صلاح الدين بهجت عبد الحميد في صباح ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٨١ م على رأس قوة للقبض على عصام القمري ، (ويمكننا أن نقدر حجم القوة إذا ما علمنا أن على رأسها ضابطًا برتبة لواء) ، وقد قامت القوة بمحاصرة المنطقة ، وبدأت في محاولة اقتحام الورشة ، فألقى عصام القمري ومحمد إبراهيم سلامة عدة قنابل يدوية على القوة المهاجمة فأصيب عدد من المهاجمين وعلى رأسهم قائد القوة ذاته اللواء صلاح الدين بهجت ، وضابط برتبة عقيد ، وضابطان برتبة رائد ، وضابطان برتبة ملازم أول ، وتمكن كل من عصام القمري ومحمد إبراهيم سلامة من الهرب ، برغم العدد الكبير من القوات المحاصرة للمنطقة ، وقد لجآ إلى مغارة بجبل الدويقة ، وقد توفي فيها إبراهيم محمد سلامة متأثرًا بجراحه ، وقد واصل عصام القمري رحلة هروبه فتوجه إلى زميله نبيل نعيم عبد الفتاح وأخبره بمحاولة القبض عليه ونجاحه في الإفلات من الشرطة ووفاة

محمد إبراهيم سلامة ، فنزل معه نبيل نعيم مساء ذات اليوم واتجها معًا إلى مسجد في شارع رمسيس حيث قضى عصام القمري ليلته ، وفي اليوم التالي قبض عليه بأحد مساجد الكيت كات مركز إمبابة أثناء صلاة المغرب .

ونعود فنؤكد أنه من الطبيعي ألا يستسلم عضو تنظيم الجهاد بسهولة ، فإذا ما قبض عليه فإنه دائمًا يتحين أي فرصة للهرب ، وفي هذا الصدد فإننا سنسجل بعض وقائع الهرب للتعرف على الطريقة التي يتبعونها أفراد التنظيم محاولين استغلال أو إحداث ثغرة في قوات الأمن والحراسة :

في أثناء محاكمة عناصر تنظيم الفنية العسكرية سنة ١٩٧٥ م ، كان يحيى هاشم يقود تنظيم غير معروف لأجهزة الشرطة ، وقد وضع يحيى هاشم مع عناصر تنظيمه خطة لتهريب عناصر الفنية المسجونين على ذمة المحاكمة ، وكانت الخطة تقضي باستخدام أوامر ترحيل مزورة ، تقدم لإدارة السجن عن طريق يحيى هاشم وبعض العناصر بعد أن يقوموا بارتداء زي الشرطة ، والحصول على سيارات شرطة مسروقة ، من المعروف أن يحيى هاشم كان يعمل وكيلاً للنيابة مما يتيح له القدرة على التقليد وتدبير مثل هذه الأمور ، وبذلك يتم إخراج عناصر التنظيم من السجن ، ويبدأ بحرب عصابات عن طريق اللجوء إلى الجبال ، وقد كشفت هذه الخطة مما أدى إلى عدم تنفيذها وترتب على ذلك مطاردة عناصر تنظيم يحيى هاشم ، وانتهى الأمر بمقتل يحيى هاشم على يد الشرطة في أحد جبال الصعيد .

وفي عام ١٩٧٧ م كان حسن الهلاوي طالب الأزهر مسجون على ذمة إحدى قضايا تنظيمات الجهاد ، وأثناء ذهابه إلى أداء الامتحانات استطاع أن يكسر زجاج الغرفة فجأة بقدمه ويقفز إلى الشارع ، وفي لحظات كان قد استطاع أن يقفز داخل ترام ، ثم يختفي عن الأنظار واستقر في الحوامدية (محافظة الجيزة) عدة شهور ، وكان يلقي دروسًا في مساجدها تحت اسم مستعار ، واستطاع بمعاونة مجموعة من زملائه أن يحصل على جواز سفر مزور استطاع أن يسافر به إلى الأردن بمساعدة

أحد أمناء الشرطة بالمطار ، حيث يقال إنه لا يزال هناك حتى الآن .

وفي نموذج آخر من محاولات الهروب ، حاول نبيل المغربي عمل هروب جماعي من داخل سجن القلعة ، وذلك بأن قام بإفساد قفل باب زنزانته ، على أن يخرج منها ويأخذ سلاح أحد جنود الحراسة بالقوة ، وكذلك المفاتيح ويفتح جميع الزنازين ويفرج عن المعتقلين ، الذين يقومون بدورهم بالاشتباك مع الحراسة ثم الهرب ، إلا أن الخطة كشفت ولم ينجح نبيل المغربي في إخفاء القفل الخاص بزنزانته فاسدًا حيث تنبه إلى ذلك أحد الحراس ، وكرر نبيل المغربي المحاولة في سجن الاستقبال ، وذلك بأن قام بإحداث فجوة في الحائط ناحية دورة المياه ، وقبيل اكتمال الفجوة جاء سباك لإصلاح دورة مياه الزنزانة المجاورة ، وقد طلب أن يصلحها عن طريق دورة مياه زنزانة نبيل المغربي ، فاكتشف الفجوة ، وكان نبيل المغربي يهدف إلى الخروج مساءً من الثقب إلى الفناء ، ثم يأخذ سلاح أحد الحراس بالقوة ويصعد إلى البرج ويقفز خارج السجن .

وفي محاولة أخرى للهروب ، وعقب تمرد حدث في سجن الاستقبال بطرة ، اعتبرت إدارة السجن أن مصطفى حمزة مع ١٢ آخرين مشاغبون ، فتم تحويلهم إلى سجن الاستئناف بباب الخلق ، وفكر هؤلاء في عمل هروب جماعي ، واستطاعوا أن يغافلوا الشاويش ويأخذوا المفتاح ويطبعوه على صابونه ، وذلك لصنع مفتاح مماثل ، وقد قاموا بإلقاء تلك الصابونه من النافذة لشقيق أحدهم ، ولكن تم اكتشاف تلك العملية أثناء إلقاء الصابونة ، ولم تنجح الخطة ، وأثناء توجه مصطفى حمزة إلى المحكمة استطاع أن يفك الكلابش من يده باستخدام قلم جاف فرنساوي ، وما أن خرج من باب السجن حتى أطلق ساقيه للريح ، إلا أنه تعثر أثناء محاولته القفز على أحد الحواجز وتم القبض عليه .

وفي محاولة علي الشريف ، وإسماعيل الرفاعي أثناء وجودهما بمستشفى قصر

العيني للعلاج التقى بهما الدكتور محمد غنيم ، وهو أحد المعتقلين في ٥ سبتمبر ، وكان قد أفرج عنه ، وكان يقضي مدة الامتياز بقصر العيني ، فعرض عليهما أن يساعدهما في الهرب ، وبالفعل أحضر لهما منشارًا لقطع الحديد ، واتفق معهما على موعد ينتظرهما فيه بسيارة خارج قصر العيني على أن يؤجل الموعد إلى اليوم التالي إذا لم ينجحا في اليوم الأول لأي سبب على أن يكون في نفس الساعة المتفق عليها ، وبالفعل نجح علي الشريف وإسماعيل الرفاعي في قطع حديد الشباك ، وهربا إلى عنبر المرضى العاديين ، ولبسا ملابس الممرضين التي كان الدكتور غنيم قد أحضرها لهما ، إلا أن علي الشريف أصيب بإغماءة كانت تعاوده بسبب إصابته ، وبعد أن أفاق استمرا في المحاولة ، إلا أن الوقت كان قد فات مما اضطر الدكتور غنيم إلى العودة بسيارته ، وبالفعل استطاعا الخروج إلى خارج المستشفى ولم يجدا الدكتور غنيم في انتظارهما ، فذهبا إلى أحد معارف إسماعيل الرفاعي ، إلا أنه أبلغ عنهما ، فتم القبض عليهما .

وفي عملية هروب محمد ياسين همام ، في أثناء قيام الشرطة باصطحابه للإرشاد عن منزل أحد المتهمين في شبرا ، استطاع محمد همام أن يغافل الحراس ويهرب ودخل إلى إحدى العمارات السكنية وصعد إلى السطح واختفى في حظيرة للدواجن لمدة يومين برغم أن الشرطة قد مشطت المنطقة بحثًا عنه ، وبعد هذين اليومين استطاع أن يصل إلى قريته بالصعيد ، إلا أن أحد أقاربه قام بالإبلاغ عنه فقبض عليه ، وعاود المحاولة مرة أخرى ، ففي أثناء التحقيق معه ، وكان معصوب العينين أحس بحركة غريبة ، واستطاع أن يرى من خلف العصابة عددًا من عمال السباكة والنقاشة أثناء عملهم بسجن الاستقبال الذي لم يكن قد استكمل بعد ، فاندس في وسطهم ، واستطاع أن ينسل إلى خارج السجن معهم ، إلا أنه أعيد القبض عليه مرة أخرى بعد يومين من الهرب .

● ● ●

الانتفاضة داخل السجون

تحدث عادة داخل السجون أشكال من الاحتكاك بين الإدارة والمسجونين ، وتكون هناك تجاوزات ، وعادة ما تكون التجاوزات من قبل إدارات السجون التي تضيق على المسجونين وتسيء معاملتهم ، ولا تعطيهم حقوقهم المنصوص عليها في اللوائح ، أو يتم عمل تعذيب جماعي كما كان يحدث لجماعة الإخوان المسلمين ، أو غيرها من الأشكال الاستفزازية ، وطبيعي أن يكون هناك رد فعل على هذا من قبل المسجونين ، ولكن الخصوصية هنا ، أنه إذا كانت التجاوزات تحدث ضد كل أشكال التيارات السياسية وخاصة الإسلامية منها ، فإن الوقائع لم تثبت أن هناك جماعة أو تيارًا سياسيًا إسلاميًا أو غير إسلامي قد سجل هذا العدد الكبير من الانتفاضات داخل جدران السجون ، الذي أحدثه عناصر تنظيم الجهاد في فترة سجنهم على ذمة القضية ، الأمر الذي له دلالته في تركيب ونفسية عناصر تنظيم الجهاد ، وفي الواقع فإنه من النادر أن تجد أحد عناصر تنظيم الجهاد ، لا يرد على أي شكل من أشكال التجاوزات من قبل إدارة السجن أو أحد أفراد قوة السجن كبيرًا أو صغيرًا ، وإذا كانت عناصر تنظيم الجهاد قد سجنت في عدد من السجون مثل استقبال طرة وليمان طرة وسجن القناطر والمرج وليمان أبي زعبل ، فإن كل هذه السجون قد شهدت عددًا من الانتفاضات الجماعية في تلك الفترة ، فضلاً عن الاحتكاكات الفردية ، وسوف نسجل هنا عددًا من الانتفاضات التي شهدها سجن استقبال طرة باعتباره كان أكثر السجون حظًا من عناصر التنظيم ، وسنعطيها كمثال على شكل المقاومة التي كان ينتهجها أفراد التنظيم .

تعد انتفاضة ٣٠ مارس هي أول انتفاضة شهدتها السجون التي كانت تغص وقتئذ بالمعتقلين من تنظيم الجهاد وغيره ، كان يوجد بالسجن وقتها ـــ سجن استقبال طرة ـــ حوالي ٢٠٠٠ معتقل ، كان أكثرهم من الذين كانت هذه أول تجربة اعتقال بالنسبة لهم ، وإذا عرفنا أن سجن استقبال طره ، كان هو المكان الرئيسي

لاستجوابات أمن الدولة ، في هذا الوقت ، بدءًا من أكتوبر سنة ١٩٨١ م وحتى تاريخ الانتفاضة ، لأدركنا ذلك الجو الفظيع الذي عاشه المعتقلون ، من تعذيب ، إلى تضييق ، إلى عدم الخروج من الزنازين .. إلخ .

في هذا الوقت ، كانت التحقيقات والاستجوابات ، قد قطعت شوطًا كبيرًا مما جعل المعتقلين يلتقطون أنفاسهم ، اقترح بعض ذوي التجارب من المعتقلين عمل إضراب وتقديم المطالب للإدارة مثل السماح بالخروج خارج الزنازين والسماح بزيارات الأهل ، تحسين أحوال الطعام ... ، وقد استجاب بعض المسجونين للإضراب ، واستجابت الإدارة لبعض المطالب ، وبعد أسبوعين من هذا الإضراب الجزئي ، قام أحد الضباط برتبة رائد بالاعتداء على أحد المعتقلين ، وكان يبلغ من العمر ١٦ عامًا ، ويبدو أن هذه كانت القشة التي قصمت ظهر البعير، وعلى الفور اشتبك كل من بالسجن من مسجونين مع الضباط والجنود الذين راحوا يقفزون مذعورين إلى خارج المبنى الموجود به المعتقلون ، إلا أن بعضهم لم تسعفهم أرجلهم ، فقام المعتقلون بالقبض عليهم واحتجازهم كرهائن ، وتم إغلاق باب العنبر ، وبدأ إعلان المطالب وهي إخراج مباحث أمن الدولة من السجن ، والسماح بالكتب والورق والأقلام ، والسماح بالصحف والمجلات ، وزيادة فترة الفسحة ، والسماح للأهالي بالزيارة لمدة أطول .

وفي البداية جاء مأمور السجن وهدد المعتقلين عن طريق مكبر للصوت يعمل ببطارية وقبل أن يكمل تهديده انهال عليه وابل من الشتائم مما اضطره إلى السكوت ، وبعد ربع ساعة جاء مدير سجون طرة ، وقبل أن يتمكن من التحدث عن طريق مكبر الصوت كانت عشرات الأطباق من العسل والعدس قد انهالت فوق رأسه ، ثم بدأ المعتقلون بنزع المواسير واستخدامها كسلاح شخصي ، وكذلك الشبابيك واستخدام الزجاج كشظايا ، وبعد فترة من الاشتباك وصل إلى السجن مدير مصلحة السجون ومساعد وزير الداخلية وطلبا التفاوض ، فاختار المعتقلون كلاً من « مصطفى الخضيري ، ومحمود سامي ، وأحمد طارق ، وتوفيق علوان » كممثلين

لهم ، وتم التفاوض واستجابت الإدارة لكل الطلبات .

وعقب هذه الانتفاضة ، تم ترحيل عناصر التنظيمات غير الجهادية مثل التكفير والهجرة وغيرها إلى سجون أخرى .

وفي ديسمبر سنة ١٩٨٢ ، كانت محاكمة تنظيم الجهاد قد بدأت ، وقد تم نقل المتهمين الموجودين بسجن المرج نظرًا لبعده عن مقر المحكمة إلى سجن استقبال طرة ، وكان بالسجن وقتذاك حوالي ١٠٠٠ بين متهم في تنظيم الجهاد أو معتقل بسبب صلته بالتنظيم ، وكانت آثار انتفاضة ٢٠ مارس قد بدأت تتلاشى ، وعادة ما تحاول الإدارة تطويق آثار الانتفاضة شيئًا فشيئًا » وقرر المسجونون عمل انتفاضة لاستعادة زمام المبادرة ، وفي اليوم المحدد ووفقا لاتفاق سابق ، نطق أحد المساجين بكلمة السر الرمزية المتفق عليها « علب السردين تفتح » ، وفي لحظات كان « الشاويشية » قد احتجزوا وتم فتح الزنازين كلها دفعة واحدة بعد أخذ المفاتيح من « الشاويشية » ، ثم أطلق سراح « الشاويشية » حسب اتفاق المساجين مع بعضهم البعض على ذلك ، وبدأ المسجونون في أداء صلاة الخوف « وهي صلاة تسمى في الفقه صلاة الخوف وعادة تؤدى في الحرب » ، وقد قصد المسجونون من ذلك إلقاء الرعب في قلوب الإدارة ، كما أن المسجونين قاموا بعدد من التحركات التي توحي بأنهم ينوون حرق السجن ، وذلك بأن تم تحريك خراطيم الحريق صعودًا وهبوطًا بطريقة مسرحية ، وقام المسجونون بتكسير أكثر من ١٠٠ غطاء بالوعة « حديد زهر » إلى قطع صغيرة لاستخدامها ضد الإدارة على هيئة مقذوفات تقذف باليد ، كما هتف المسجونون عددًا من الهتافات المميزة ضد أبو باشا ، وقد جاء إلى السجن مدير مصلحة السجون ومساعد وزير الداخلية ، وتمت الاستجابة إلى مطالب المسجونين بالكامل .

وفي ٣ رمضان ـــ يوليو سنة ١٩٨٣ م ، عادة ما تكون معاملة إدارة السجن للمسجونين جيدة أثناء فترة المحاكمة ، وذلك يرجع إلى خشية إدارة السجن من تقديم شكاوى من المتهمين إلى المحكمة ، وكذلك من وجود محامين مع المتهمين في

هذه الفترة يمكنهم تحريك عدد من الإجراءات إذا ما وقع استفزاز أو تحرش من جانب إدارة السجن بالمسجونين ، وكذلك تكون متابعة أجهزة الإعلام للقضية في تلك الفترة أكبر جدًا من غيرها من الفترات .

وفي يوليو سنة ١٩٨٣ م كانت المحكمة قد أجلت نظر القضية عدة شهور ، وقد اتخذتها إدارة سجن استقبال طرة فرصة للتضييق والتحرش والاستفزاز ، وقد بدأت الشرارة عندما طالب أحد الطلاب ــ وكان يؤدي وقتها امتحان الثانوية العامة ــ بإدخال منضدة إلى زنزانته وفقًا للائحة التي تعطيه هذا الحق ، إلا أن إدارة السجن اعتدت على هذا الطالب و ١٢ آخرين كانوا عائدين من أداء الامتحان ، وبطبيعة عناصر الجهاد تبادل هؤلاء الضرب مع الإدارة ، وانتفض تضامنًا معهم عدد آخر من المساجين كانوا موجودين بداخل العنبر (حوالي ٣٠) ، وكان هؤلاء فقط هم الموجودين حيث كان الباقون وقتها في جلسة المحكمة التي تأجلت المحاكمة بعدها .

وقد استدعت إدارة السجن قوات من الأمن المركزي لاقتحام العنبر برغم عدم وجود سوى ثلاثين شخصًا به ، وذلك في محاولة للسيطرة على العنبر قبل وصول باقي المسجونين من المحكمة .

وقد حدثت معركة مروعة داخل العنبرين ، حيث ألقيت القنابل المسيلة للدموع داخل الزنازين ، وقد وصل الأمر إلى إلقاء ثلاث قنابل على زنزانة واحدة ، وهو رقم قياسي يضرب في هذه المساحة ، حيث يمكن أن تؤدي إلى الاختناق ، وكان هذا النوع من القنابل أمريكي الصنع وهو يأخذ وضعًا مغزليًا وملتهبًا ، بحيث لا يمكن الإمساك به وإعادة إلقائه إلا باستعمال بطانية ، وفي كل مرة كانت القنبلة توضع في برميل بلاستيك مملوء بالمياه ، قد أعد خصيصًا لمواجهة هذا النوع من القنابل ، ولكن مجموع الغازات المتسربة كان كفيلاً بإحداث الأثر المطلوب في المسجونين وإضعاف مقاومتهم ، ومع ذلك تمكنوا من إصابة مأمور السجن وبعض الحراس ، وذلك بضربهم أثناء عملية الاقتحام ، كما أن بعض الجنود انهالوا ضربًا على أحد

الضباط لظنهم أنه مسجون ، وذلك لأن الدخان كان كثيفًا لدرجة لا تسمح بالتمييز ، وقد نقل هذا الضابط إلى غرفة الإنعاش ، وبعد أكثر من ساعتين تمت السيطرة على المسجونين ، وتم نقلهم إلى الحبس الانفرادي والتأديب ، وبالطبع كان العائدون من المحكمة لا يدرون شيئًا مما حدث فتم استقبالهم بالضرب والركل على يد القوات التي تم استدعاؤها ، وكانت السيارات التي تعود من المحكمة حاملة المسجونين تأتي متتابعة ، ويبدو أن إحدى هذه السيارات قد فهم من بداخلها ما ينتظرهم فرفضوا النزول من السيارة ، وقاموا بإغلاقها بإحكام ، عن طريق كسر « الدكة » التي بداخلها وترك في الباب ، واستمر هذا الوضع ساعتين ، حاولت خلالها قوات الأمن المركزي اقتحام السيارة دون جدوى ، كما كان المسجونون بداخل السيارة يرددون الهتافات المعادية لوزير الداخلية ، وهتافات الله مولانا ولا مولى لهم ، وقد حاولت القوات تقطيع حديد العربة ، إلا أن من بداخلها حالوا دون ذلك ، كما حاول سائق السيارة استخدام ظاهرة القصور الذاتي في خلخلة المسجونين داخل السيارة مما يعطي فرصة لفتح الباب واقتحامها ، وذلك بأن يسير بالسيارة بسرعة ، ثم يقف فجأة ، ولكن المسجونين قد فطنوا إلى هذا فوقفوا بطريقة تمتص القصور الذاتي ، ولما لم ينجح أحد في اقتحام السيارة ، استدعت قوات الأمن بعض عمال لحام الأكسجين لفك لحامات السيارة ، إلا أن المسجونين ضايقوا العمال واستخدموا البطاطين الممزقة التي معهم لسد المنافذ ، أو تعريضها للاشتعال إذا ما حاول عمال لحام الأوكسجين الاقتراب من السيارة ، وفي النهاية ، وبعد أكثر من ساعتين ، تمت السيطرة على الموقف ، وظل المسجونون من تنظيم الجهاد ثلاثة شهور في الحبس الانفرادي عقب الأحداث السابقة ، وقد استغلت إدارة السجن فترة تأجيل المحاكمة كما بينا من قبل ، ولمواجهة ذلك ، قرر المسجونون عمل إضراب جماعي عن الطعام شارك فيه الجميع ، وكانوا حوالي ٢٠٠ متهم من تنظيم الجهاد كانوا وقتها بسجن الاستقبال بطرة » وقد تم تنظيم الإضراب بحيث يضرب يوميًا من ٥ : ١٠ بالتتابع لكي يحدث تصعيد

متواصل ، على أن يبدأ الأقوياء ويتبعهم الضعفاء حتى لا يحدث تراجع يؤدي إلى إجهاض العملية ، وقد نجح الإضراب ، وتمت تلبية المطالب ، وجدير بالذكر أن البعض استمر إضرابه عن الطعام أسبوعين .

● ● ●

الفصل السادس

ما بعد اغتيال السادات

باغتيال السادات وأحداث أسيوط كان من الطبيعي أن توجه قوات الأمن ضربة واسعة لتنظيم الجهاد ، وقد قامت قوات الأمن بالفعل باعتقال حوالي سبعة آلاف شخص ، ومارست ضدهم أشكالاً متعددة من التعذيب والضغط في محاولة لمعرفة كل ما يتصل بتنظيم الجهاد من قريب أو بعيد ، وقد تم تحويل ٣٠٢ متهم إلى المحاكمة تحت بند ما يسمى « قرار القيادات والعناصر النشطة » ، وحدث ما حدث في المحكمة كما سبق أن أوضحنا ، فهل استقرت الأمور ؟ وهل تم بذلك استئصال الجذور ؟ ووفقًا لسجلات الأمن والقضاء ذاتها فإن عددًا من التنظيمات التي تحمل نفس الفكر ، سواء كانوا على علاقة مباشرة أو غير مباشرة بتنظيم سنة ١٩٨١ م ، وقد توالى كشفها والتحقيق معها ، وفي الواقع فإنه لم تمض عدة شهور ، حتى طالعتنا الأنباء باكتشاف تنظيم جديد تحت اسم تنظيم الطائرة والبمب وتم اعتقال المئات ، بتهمة العمل على إحياء التنظيم ، والاتصال بعناصره الموجودة بالسجن ، والرواية الرسمية تقول إن عبود الزمر اتصل بعدد من العناصر خارج السجن طالبًا منهم أن يمدوه بمادة « لتسييح » الحديد لاستخدامها في الهروب الجماعي الذي خطط له ! على أن يقوم عصام القمري بالاتصال من داخل السجن بعدد من ضباط المدرعات ، ليتم التنسيق معهم بعد الهرب لعمل انقلاب عسكري ، كما أن هناك عناصر داخل السجن قد طلبت من بعض المتصلين بهم في الخارج استخدام مكونات « البمب » في عمل قنابل وتهريبها إلى داخل السجن لاستخدامها في عملية الهروب الجماعي .

وفكرت بعض العناصر في خطف إحدى الطائرات لاستخدامها في الضغط على

الحكومة لإجبارها على الإفراج عن المسجونين من تنظيم الجهاد ، وقد اتهمت أجهزة الأمن بعض العناصر بالاتصال بالشيخ حافظ سلامة ــ الذي نصحهم وفقًا لرواية الأجهزة الأمنية ــ بالعمل كمجموعات صغيرة ، لأن المجموعات الصغيرة المسلحة يصعب كشفها ، وفي الحقيقة ووفقًا للرأي الشخصي فإن القضية المسماة بالطائرة والبمب قد اشترك في نسج خيوطها عدد من العوامل ، أولها : أن هناك بالفعل تفكيرًا في الهرب من داخل السجن ، وهو أمر طبيعي ، ولكن دائمًا يوضع في إطاره ولا تعطيه أجهزة الأمن حجمًا أكبر من حجمه وثانيهما : أن قيادة التنظيم بالسجن كانت تتعمد تسريب خطط هرب وخطط انقلابات وما إلى ذلك ، لإرباك أجهزة الأمن وشغلها وإرهاقها !! وثالثها : أن وزارة الداخلية كانت في حاجة إلى مبرر تمد به قانون الطوارئ الذي كان من المقرر أن ينتهي في ٦ أكتوبر سنة ١٩٨٢ م ، وقد بدأ الحديث عن اكتشاف تنظيم الطائرة والبمب في يوليو سنة ١٩٨٢ م ، وبالتالي فقد زادت الأجهزة من أهمية هذا الموضوع ، وجمعت حوله كل من تريد اعتقالهم من أفراد الجماعات النشطة إسلاميًا لتبرير استمرار حالة الطوارئ ، ومن ناحية أخرى ، لزيادة عدد العناصر التي يمكن لها أن تضيفها في قائمة قرار « الانتهاء » ، إذ إنه حتى ذلك الوقت لم تكن أجهزة الأمن بقادرة على الإيقاع بأكثر من هؤلاء القيادات « ٣٠٢ » ، ولكن كيف يكون هناك ٣٠٢ قيادة ولا يوجد منتمون .

وهكذا تمت القضية ــ قضية الطائرة والبمب ــ ولا يعني هذا أنه لم يكن هناك تفكير في مثل هذه الأعمال داخل العناصر التي تحمل فكر الجهاد خارج السجن ، ولكن لم يكن بالقطع التفكير قد قطع أي مرحلة جدية في التنفيذ .

ورغم أن التركيز في تلك الفترة ، وبعد اغتيال الرئيس أنور السادات كان على حصر وضرب جميع الجماعات الإسلامية ، بوصفها جماعات إرهابية ، فإن تنظيم الجهاد وفكر تنظيم الجهاد ظل يشكل مصدرًا للخوف لدى أجهزة الأمن في الدولة التي ظلت تتابع وعن قرب جميع من له صلة بالتنظيم أو الجماعات الدينية في محاولة

لمنع أي « ظاهرة » دينية جديدة مشابهة للجهاد من الظهور على الساحة الداخلية في مصر ، وقد كان مؤلف هذه السطور أحد الذين تعرضوا للاعتقالات العشوائية التي كانت تجري على صعيد الجمهورية لكل من تظهر عليه آثار التدين ، إلى حد جعل الشعب المصري يخشى من أصحاب اللحية .

وفي شهر مارس سنة ١٩٨٣ م ، قادتني أجهزة الأمن إلى سجن القلعة ، وتم التحقيق معي واثنين آخرين بتهمة التفكير في إحياء تنظيم الجهاد !! وبالطبع لم يكن شيئا من هذا قد حدث جملة وتفصيلاً ، وبعد أكثر من شهرين في سجن القلعة ، تم تحويلنا إلى النيابة التي وجهت لنا ذات التهمة !! ولم يكن هناك مضبوطات أو اعترافات أو أدلة مادية من أي نوع على التهمة الموجهة إلينا ، كل ما في الأمر ، تحريات مباحث أمن الدولة التي تقول إن المتهم المؤلف قد اتصل بكل من الشيخ أحمد المحلاوي ، والشيخ حافظ سلامة ، وكان ذلك صحيحًا لأنني كنت بصدد إصدار عدد من الدراسات عن معركة السويس ، وعن مواقف الشيخ أحمد المحلاوي ضد السادات ، ونشرت هذه الدراسات بعد ذلك عن طريق « دار المختار الإسلامي » ، وفي تلك الفترة مارس سنة ١٩٨٣ م ، وبينما كنت في القلعة ، جاء إلى سجن القلعة حوالي ٣٠ شابًا من بور سعيد والجمالية بتهمة محاولة إنشاء تنظيم للجهاد ، وقد كانت خطة التنظيم كما صورتها تحريات أمن الدولة كالتالي :

إن أعضاء هذا التنظيم في بورسعيد ، الجمالية ، دقهلية ، سوف يقومون بالحصول على مواسير من تلك المستخدمة بالسفن عن طريق أحد طلاب كلية الهندسة ، قسم الهندسة البحرية ، ويستخدمون تلك المواسير في تطوير البنادق « الرش » « الخرطوش » لتحويلها إلى بنادق حقيقية تستخدم في الإفراج عن عبود الزمر ورفاقه ، بالقوة وبعد التدرب على السلاح ، كما يتم بها قلب نظام الحكم !! وبالقطع ضحك كل من سمع القصة ، وأطلق اسم تنظيم المواسير على هؤلاء الشباب ، وكان معظمه من طلاب ثانوي ، وكان أميرهم طالبًا بكلية الهندسة السنة الثانية ، فإذا كان هناك تفكير من هذا النوع ، لدى هؤلاء الشباب ، لأمكننا أن نفهم تلك

الحيوية المذهلة التي يتمتع بها أعضاء الجهاد ، وإن امتداداتهم كانت كبيرة جدًا ، وإن روح الهجوم كانت سائدة بطريقة تصل إلى حد التهور والرغبة في القتال بأي شكل كان ، عند العديد من التابعين لذلك الفكر والتنظيم .

على أي حال وبانتهاء المحاكمة وصدور الأحكام في نهاية عام ١٩٨٤ م ، وبداية عام ١٩٨٥ م ، وخروج العديد من الذين برأتهم المحكمة ، أو الذين أنهوا مدة العقوبة وهم هؤلاء الذين صدرت ضدهم أحكام بثلاث سنوات فأقل ، ثم خروج عدد آخر من المتهمين على ذمة قضايا الانتماء والأحداث حيث رأت المحكمة ، أنه لا محل لاستمرار الدعوى وأجلت القضيتين إلى أجل غير مسمى ، وهو أمر يساوي البراءة لجميع المتهمين عمليًا ، ومع استمرار خروج عناصر أخرى من المحكوم عليهم في قضية الجهاد ٤ سنوات و ٥ سنوات وهكذا ، كان من الطبيعي أن يستمر هؤلاء في نشاطهم السياسي مستفيدين بدخول عناصر جديدة إلى التنظيم ومستفيدين أيضًا بخبرتهم التي اكتسبوها داخل الأسوار على مستوى الدراسة النظرية والتثقيف ، وعلى مستوى الاحتكاك بقوى الأمن والتحقيق أو الاستفادة بنقل خبرات بعضهم إلى البعض الآخر ، على أن هناك عددًا من النقاط الهامة التي شكلت ملامح تلك الفترة ، وهي أن الوضع السياسي في مصر عمومًا كان يميل إلى الانفراج وإتاحة قدر أكبر من الحريات السياسية لأسباب كثيرة ــ ليس هذا محل دراستها ــ وهو الأمر الذي أتاح قدرًا أكبر من الحركة والدعوة واستمرار انضمام عناصر جديدة إلى فكرة الجهاد .

ومن ناحية أخرى ، فإنه بانتهاء المحاكمة فإن الروافد التي تشكل منها تنظيم الجهاد عادت من جديد لتتميز عن بعضها البعض ، وبدأت تعمل كل منها على احتواء المجموعات الأخرى فكريًا وتنظيميًا ، ولم يكن هذا مجديًا بطبيعة الحال ، ولكنه أدى عمليًا إلى وجود تيارين رئيسيين عادا إلى التميز وهما : تيار الجماعة الإسلامية ، وتيار الجهاد ، ومنذ تلك اللحظة برز اسم الجماعة الإسلامية كأحد أهم القوى السياسية في مصر ، وعلى المستويين الفكري والنظري كانت هناك تمايزات بين التيارين.

فعلى حين يرى أعضاء حركة الجهاد أن الحكومة وأجهزتها أفرادًا ومؤسسات كافرون ، فإن تيار الجماعة الإسلامية كان يرى أن تلك الأجهزة الحكومية كافرة كمؤسسات ، إلا أنه لا يجوز تكفير الأفراد العاملين بهذه المؤسسات ، وذلك على أساس أنهم معذورون بجهلهم ، وعلى كل حال ، فإن هذا الموضوع قد شهد مساحة واسعة من الحوار وحظي باهتمام كبير داخل أوساط حركة الجهاد بشقيها المكونين من تياري الجماعة الإسلامية والجهاد ، واشتهر هذا الموضوع باسم قضية العذر بالجهل ، وبات من المعروف أن الجماعة الإسلامية تعذر بالجهل ، والجهاد لا يعذر بالجهل ، وكان من الطريف أن يسأل البعض أي عنصر جديد يدخل إلى ذلك التيار سؤالاً أصبح تقليديًا وهو : « هل تعذر بالجهل ؟ فإذا قال نعم ، صنف على أنه من « الجماعة الإسلامية » ، وإذا قال : لا . صنف على أنه من « الجهاد » !!

ومن الناحية التنظيمية فقد تميز التياران تمامًا ، واستطاعت الجماعة الإسلامية أن تكسب إلى صفوفها عددًا أكبر من العناصر الجهادية ، وخاصة أن الدكتور عمر عبد الرحمن ، مفتي التنظيم قد انحاز إلى تيار الجماعة الإسلامية ، وقد أعطى انحياز الدكتور عمر عبد الرحمن إلى تيار الجماعة الإسلامية بعدًا هامًا على مستوى مصداقيتها وشرعية آرائها داخل حركة الجهاد ، حيث إن الدكتور عمر عبد الرحمن من الناحية العلمية والشرعية هو أكثر عناصر تيار الجهاد عمومًا علمًا ودراسة ، ويكفي أنه كان مفتي التنظيم ، ومن ناحية أخرى فإن عناصر الجماعة الإسلامية ضمت كل أعضاء الحركة من الصعيد ، وقطاعًا لا بأس به من الوجه البحري ، واستطاعت أن تعيد تنظيم صفوفها بسرعة ، بل وأعادت بناء تنظيمها بطريقة محكمة وواسعة ، وإذا جاز القول فإنها ضمت أكثر من ٨٠ ٪ من أعضاء الحركة ، وتميزت بالإيجابية والعمل السريع ، والانتشار خاصة في قطاع الجامعة والعمال ، وبرز منهم في تلك المرحلة عدد من القيادات الجديدة مثل بدري مخلوف ، والدكتور أحمد عبده سليم ، وعبد الآخر محمد وغيرهم ، بالإضافة إلى قياداتهم القديمة المعروفة مثل الدكتور ناجح إبراهيم ، وفؤاد الدواليبي ، وعاصم عبد الماجد ، وكرم زهدي ، واستطاعت الجماعة

الإسلامية أن تشكل قنوات توصيل قوية بين السجن وخارج السجن ، وجمعت بين العمل السياسي العلني والعمل السري .

وفي خلال تلك الفترة استطاعت الجماعة الإسلامية أن تدخل الانتخابات الطلابية ، وأن تعقد العديد من المؤتمرات السياسية في الجامعات ، أو حتى في نقابة المحامين الرئيسية بالقاهرة ، عن طريق التنسيق مع لجنة المحامين الإسلاميين ، التي تضم عددًا من شباب المحامين المتعاطف مع الجماعة الإسلامية ، مثل الأستاذ منتصر الزيات ، والأستاذ سعد حسب الله ، والأستاذ محمود رياض ، والأستاذ ثروت صلاح شحاتة ، وغيرهم .. كما أن الجماعة استطاعت أن تنشئ جهازًا إعلاميًا كبيرًا أصبح قادرًا على إغراق القاهرة والصعيد ومصر عمومًا بالمنشورات في المناسبات المختلفة ، على أن الملاحظة الجديرة بالتسجيل هنا هو ارتفاع مستوى الوعي السياسي لدى عناصر الجماعة بصورة كبيرة ، وارتفاع لغة المنشورات والخطب السياسية والاهتمام بقضايا جماهيرية وسياسية على مستوى الندوات والمنشورات ، بل والتظاهر السلمي ، مثل مناقشة قضايا ارتفاع الأسعار ومطالب صندوق النقد الدولي والقضية الفلسطينية والتضامن مع انتفاضة الشعب الفلسطيني ، والعمل على تخفيف قبضة السلطة على المسجونين السياسيين .

ولم يقتصر العمل العلني للجماعة الإسلامية على الندوات والانتخابات الطلابية ، أو المنشورات ، بل تعدته إلى إصدار العديد من الكتب والكتيبات التي تشرح فكر الجماعة ، وتوضح البرنامج السياسي والاجتماعي لها .

وعلى أي حال ، فإن الجماعة وفي إطار العمل العلني رفضت الدخول في انتخابات مجلس الشعب سنتي ١٩٨٧ ، ١٩٩٠ م بدعوى عدم شرعية المشاركة في المؤسسات التشريعية ، وهو الأمر الذي أثار خلافًا واسعًا مع قواعد الإخوان المسلمين ، حيث يرى الإخوان المسلمون أن هذا العمل جائز شرعًا من حيث المبدأ ،

وأن قبول دخول الانتخابات أو مقاطعتها يخضع لعمليات التحليل السياسي وحساب المكاسب والخسائر السياسية أولاً وأخيرًا ، على أن الأمر لم يقتصر بالنسبة للجماعة الإسلامية على العمل العلني والسياسي ، بل تعداه إلى عشرات العمليات الصدامية مع الشرطة وخاصة في الصعيد ، وعين شمس ، وإمبابة ، وهي عمليات تتراوح ما بين التظاهر وإلقاء الحجارة ، وبين عمليات العنف والاغتيال ، ولعل أكبر تلك العمليات هي العملية التي استهدفت الوزير زكي بدر عام ١٩٨٩ م ، وهي عملية لم يقدر لها النجاح ، حيث انفجرت إحدى الشحنات الناسفة التي تم وضعها في طريق الوزير قبل مرور سيارة الوزير ، إلا أن العملية رغم فشلها أثبتت قدرة الجماعة الإسلامية على رصد تحركات المسئولين المصريين وخاصة مثلاً وزير الداخلية ، وفي هذا الإطار ذاته شهد عاما ١٩٨٨ م و١٩٨٩ م العديد من محاولات الاغتيال وتبادل العنف بين الجماعة الإسلامية والشرطة ، وقد راح ضحيتها العديد من عناصر الجماعة ورجال الشرطة على حد سواء ، وفي هذا الصدد تبرز آخر تلك العمليات وهي مصرع الدكتور علاء محيي الدين المتحدث الرسمي للجماعة الإسلامية في ضاحية الهرم في شهر أغسطس سنة ١٩٩٠ م ، وقد حملت الجماعة الإسلامية الشرطة مسئولية الحادث ، ووزعت منشورًا عنيفًا نددت فيه بالحادث ، واتهمت أجهزة الأمن بتدبيره وأعلنت نيتها على الانتقام من مرتكبي الحادث .

ومن الطبيعي أن نرصد زيادة ميل الجماعة الإسلامية للعنف بدءًا من عام ١٩٨٧م ، فإذا كانت قد اهتمت بالعمل العلني والسياسي والندوات والمنشورات والتظاهر السلمي في الفترة من سنة ١٩٨٤ م إلى سنة ١٩٨٧ م ، فإن اللجوء إلى العنف قد ارتفع سريعًا بدءًا من عام ١٩٨٨ م ، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب فبالإضافة إلى الأوضاع السياسية ، والاقتصادية المتردية في مصر عمومًا وإحساس الشارع المصري بأن الديمقراطية مجرد ديكور ، وكذلك فشل تجربة مشاركة الإخوان في مجلس الشعب المصري ، بالإضافة إلى أن حادثة إطلاق الرصاص على اللواء حسن أبو باشا وزير الداخلية الأسبق وما تبعها من اعتقالات واسعة وتعذيب وحشي في

السجون المصرية بهدف الحصول على اعترافات بإطلاق الرصاص على الوزير حسن أبو باشا ، وقد نال عناصر الجماعة الإسلامية عمومًا والجهاد خصوصًا الكثير من الأذى والتعذيب في هذه القضية ، ثم اكتشفت أجهزة الأمن بعد ذلك أنه لا الجماعة الإسلامية ولا الجهاد على علاقة بهذه الحادثة من قريب أو بعيد ، بل تم اكتشاف تنظيم آخر هو تنظيم الناجون من النار ، وهو أحد امتدادات جماعة التكفير والهجرة التي أسسها شكري مصطفى في السبعينيات ، وهي بالتأكيد تختلف من حيث المنظور السياسي والفكري والحركي والتنظيمي اختلافًا كبيرًا عن جماعة الجهاد .

وعلى أي حال ، فإن وصول التعذيب والتلفيق إلى مستوى كبير في هذه القضية إلى درجة اتهام عناصر معينة بالحادث ، وفبركة قصة محكمة وتحويلهم إلى النيابة على أساسها أعطى انطباعًا للجماعة الإسلامية بأن لا سبيل للمواجهة بالأساليب السياسية والعلنية ، بل لابد من اتخاذ طريق العنف على أساس أنه سواء كان الشاب أو عضو التنظيم مسئولاً عن الحادث أو لم يكن ، فإن التعذيب والتلفيق سيكون مصيره بأي حال من الأحوال !!

وإذا رجعنا إلى أرشيف المحاكم والقضايا والنيابة في الفترة منذ سنة ١٩٨٤ م إلى سنة ١٩٩٠ م نجد أن الجماعة الإسلامية قد حظيت بنصيب كبير من تحقيقات النيابة أو قرارات الاتهام والاعتقال بتهمة توزيع منشورات ، وإحراز سلاح ، وإنشاء تنظيم سري ، والصدام مع رجال الأمن ، وهكذا .

وفي الحقيقة فإن عملية اغتيال الدكتور رفعت المحجوب ، وهي العملية المنسوبة للجماعة الإسلامية ـــ أحد روافد تنظيم الجهاد ـــ تعد قفزة كبيرة في مستوى تدريب عناصر الجماعة ، حيث تم تنفيذ العملية بكفاءة عالية ، وتعد في نفس الوقت ذروة الاقتناع واللجوء إلى طريق العنف باعتباره الطريق الذي لم تعد الجماعة تجد لها طريقًا غيره ، وهو الأمر الذي يحتم على كل الأطراف إعادة التفكير في أساليب التحقيق ، وإيقاف عمليات التعذيب والسماح للحركة الإسلامية بحق الوجود العلني

والقانوني ، بدلاً من الدخول في دوامة العنف ، والعنف المضاد التي لن تنتهي ، لأن الأساليب البوليسية بدون ظرف اجتماعي وسياسي مناسب لم تنجح يومًا في القضاء على فكرة أو حركة ، لأنه لو تمت تصفية كل خلايا العنف الموجودة ، فإن المناخ الذي أفرزها سيفرز غيرها مادام هذا المناخ موجودًا .

وإذا كنا قد تتبعنا فيما سبق تطورات الجماعة الإسلامية التي انتهت إلى عملية اغتيال المحجوب ، فإن من الضروري علميًا أن نتعرض للرافد الثاني للجهاد خاصة بعد أن وصل الرافدان إلى الإيمان بالعمل المستقل بدءًا من عام ١٩٨٤ م ، وبعد أن تميز كل منهما فكريًا وحركيًا ، وإذا كنا قد قلنا من قبل إن الخلاف قد بدأ حول قضية العذر بالجهل ، فهو خلاف يضرب في جذور التفكير وأسس المنطلقات ، ويؤثر أيضًا على طريقة العمل والحركة وعلى كل حال فإن تيار الجهاد لا يقول بالعذر بالجهل ، وبالتالي فإن أجهزة الحكومة والمباحث والشرطة كمؤسسات وأفراد ليسوا معذورين بالجهل ، وبالتالي فهم كفار ماداموا لا يطبقون الشريعة الإسلامية ولا يستجيبون لأحكام الإسلام .

وإذا كانت الجماعة الإسلامية قد لجأت إلى العمل العلني والسياسي بدءًا من عام ١٩٨٤ م إلى عام ١٩٨٧ م ، ثم لجأت إلى العنف لأسباب قد أوضحناها فيما سبق بدءًا من عام ١٩٨٨ م ، فإن تيار الجهاد قد اتخذ طريق العمل السري والعنف شعارًا له ، وإن كانت إمكانياته لم تتح له تحقيق هذا عمليًا إلى حد كبير ، وعلى أي حال فإن هذا التيار يضم بدوره رافدين رئيسيين ، أحدهما رافد يؤمن بالعمل المباشر لإرهاق النظام بصرف النظر عن القدرة على تسلم السلطة ، وأن الجهاد يجب ممارسته مهما كانت الظروف ، وبأقل الإمكانيات ، ورافدًا ثان يؤمن بضرورة توسيع قاعدة التنظيم والحصول على الإمكانيات قبل البدء في العمل بحيث يكون العمل

كبيرًا وقادرًا على إسقاط النظام ، وإقامة الحكومة الإسلامية ، وكان يقود الرافد الأول عصام القمري ، وهو ضابط سابق بالقوات المسلحة ، وكان محكومًا عليه بالسجن خمسة عشر عامًا في أحداث سنة ١٩٨١ م ، وقد ظل هذا التيار يحاول دائمًا الصدام المباشر مع أجهزة الأمن ، ويعد الخطط تلو الخطط بلا كلل ولا ملل ، فعلى سبيل المثال اكتشفت أجهزة الأمن عام ١٩٧٨ م تنظيمًا عسكريًا يضم عددًا كبيرًا من ضباط القوات المسلحة ، من رتبة ملازم حتى رتبة عميد ، وأنهم على صلة بعصام القمري من خلال زوج شقيقة زوجته النقيب عبد العزيز سلامة ، وكان هذا التنظيم قد أعد خططًا لتهريب عناصر التنظيم من السجن والاستفادة من بعض ضباط المدرعات في الحصول على كتيبة مدرعات من أحد المراكز القريبة من القاهرة ، والزحف بها لإحداث انقلاب عسكري ، وقد ضبطت خطط ورسوم هيكلية للسجن ، وخطة الهروب لدى أحد أعضاء التنظيم ، وهو أحمد راشد ، وكان أحد المتعاطفين مع التنظيم والمعروفين بالتخصص في علم الجغرافيا قد أعد رسومًا للسجن والطرق المؤدية إليه ، ووسائل الهرب وهو أسامة أحمد عبد الله حميد الشهير بأسامة جغرافيا ، ولعل شهرته تدل على مدى تمكنه من علم الجغرافيا ، وعندما اكتشفت هذه العملية سنة ١٩٨٧ م تم اعتقال عدد من ضباط الجيش والجنود مثل المقدم محمد البرم (مظلات) ، المقدم محمد مكاوي (صاعقة) ، والنقيب عفيفي (مدرعات) ، وغيرهم ، وبالطبع تم اعتقال النقيب عبد العزيز سلامة ، زوج شقيقة زوجة عصام القمري ، وبرغم اكتشاف هذه العملية وإجهاضها سنة ١٩٨٧ م ، فإن عصام القمري ، ومحمد صالح الأسواني ، وخميس مسلم قمر قد استطاعوا تنفيذ عملية الهرب في يوليو سنة ١٩٨٨ م ، في عملية جريئة من نوعها ، اعتمدت على المفاجأة والإثارة ، إلا أنهم لم يستطيعوا الاتصال بعناصر التنظيم خارج السجن لأن قوات الأمن كانت قد أحكمت السيطرة على الموقف بعد اكتشاف عملية الهرب ، وهذا أمر طبيعي لأن أي مجموعة عنف أو تنظيم مسلح مهما كانت قوته ، فإنه لا ينجح بداهة في تحقيق أهدافه ما لم تكن العملية مفاجئة تمامًا ، وعلى كل حال

فقد انتهت تلك العملية بمصرع عصام القمري ، وخميس مسلم قمر ، وإعادة اعتقال محمد صالح الأسواني .

أما الرافد الثاني للجهاد ، وهو الذي يرى ضرورة إعداد وتوسيع قاعدة أوسع للتنظيم تسمح بتحقيق ضربة واحدة كبيرة ، بهدف إسقاط النظام دفعة واحدة ، فيقودها من داخل السجن عبود الزمر ، وهو مقدم مخابرات حربية سابق ، ومحكوم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة منذ عام ١٩٨١ م ، وبرغم كل الحراسات والأجهزة استطاع عبود الزمر كثيرًا تهريب تعليماته وتوجيهاته إلى عناصر التنظيم خارج السجن ، كما نجح في تسجيل عدد من أشرطة الكاسيت داخل السجن وتهريبها إلى عناصر التنظيم في خارج السجن ، وهي أشرطة تحتوي على آراء فكرية وتنظيمية ومواقف سياسية لهذا الرافد من حركة الجهاد ، والذي يقوده عبود الزمر .

ورأينا أن نعيد بين سطور هذا الكتاب وقائع قصة الهروب الكبير الذي قام به كل من عصام القمري ، ومحمد صالح الأسواني ، وخميس مسلم قمر ، على أساس أنه نموذج للمقاومات العنيفة لمجموعات الجهاد التي يبذلونها في محاولة الحصول على فرصة جديدة ليعيدوا المحاولة في تحقيق هدفهم .

ففي فجر يوم ١٧ يوليو سنة ١٩٨٨ م هرب من ليمان طرة ثلاثة من المحكوم عليهم في قضية تنظيم الجهاد الذي اغتال أعضاؤه الرئيس الراحل أنور السادات في حادث المنصة سنة ١٩٨١ م ، وفور اكتشاف واقعة الهروب حشدت وزارة الداخلية قوات ضخمة من الشرطة والأمن المركزي والمصفحات حول منطقة ليمان طرة ، وكان الهاربون هم خميس مسلم الذي يقضي عقوبة السجن لمدة ٤٥ عام ، في قضايا تنظيم الجهاد ، ومحمد صالح الأسواني الذي يقضي عقوبة السجن لمدة ٣٥ عامًا ، وعصام القمري المحكوم عليه بالأشغال الشاقة لمدة ١٥ عامًا في نفس القضية .

وكشفت التحقيقات التي أجراها رئيس نيابة المعادي ووكيل أول النيابة ، عن أن الهاربين الثلاثة كانوا يقيمون في الزنزانة رقم ١٤ بالعنبر المخصص للمحكوم عليهم

To: www.al-mostafa.com

في قضية الجهاد ، ونجح الثلاثة قبل هروبهم في الحصول على الزي العسكري لجنود مصلحة السجون ، وأعدوا حبلاً طويلاً من ملابسهم ، وربطوا في نهايته هلبًا حديديًا ، كما نجحوا في صنع عشر قنابل ، من أكياس البلاستيك المملوءة برءوس عيدان الكبريت والبارود والمسامير ، وأوصلوها بفتيل ، وتبين أيضًا ، أنهم حصلوا على « أجنة » وآلات حديدية ، وبدأ الهاربون تنفيذ عملية الهروب في الساعة الرابعة فجرًا ، وارتدى « خميس » و « عصام » زي جنديين برتبة رقيب ، كما ارتدى « الأسواني » زي جندي مجند ، واستطاع الثلاثة كسر الأقفال الحديدية للزنزانة ، وأقفال العنبر ، واتجه الهاربون إلى كابينة الإنارة العمومية لليمان طرة ، وتم فصل التيار الكهربائي عن عنابر الليمان ، وعن الكشافات الكبرى الموضوعة على أسوار السجن ، وتسلل الهاربون إلى الفناء الخارجي لليمان ، وصعد أحدهم إلى برج المراقبة فوق السور ، الذي يبلغ ارتفاعه عشرة أمتار ، وتنتشر فوقه أبراج المراقبة ، وقام الهاربون بالاعتداء على جندي برج المراقبة ، وإصابته في يده ، وسقط في حالة خطرة .

وصعد الهاربان الآخران إلى البرج ، فور سقوط الجندي الحارس واستولوا على سلاحه الآلي ، وألقوا بالحبل المصنوع من ملابسهم ، للنزول عليه من الجهة الأخرى من السور ، للهرب فشعر بعض حراس أبراج المراقبة بهروب المساجين ، وأسرعوا إلى إطلاق رصاص بنادقهم ، في اتجاه الهاربين ، ورد الهاربون على رصاص الحراس بإشعال الفتيل الخاص بخمس قنابل من البلاستيك ، أحدث انفجارًا ودويًا ضخمًا ، أدى إلى تراجع حراس الأبراج ، اعتقادًا منهم بأنها قنابل حقيقية ، واستطاع الهاربون التسلل إلى طريق الأوتوستراد تحت ستار الدخان الكثيف الذي أحدثته القنابل البلاستيكية ، ومعهم البندقية الآلية للحارس ، وأصيب حارس آخر أثناء تبادل إطلاق النار ، وعثرت أجهزة الأمن ، على القنابل الخمس الأخرى التي صنعها الهاربون داخل الزنزانة ، وتركوها بجوار سور الليمان قبل هروبهم .

وأكدت تحقيقات النيابة عدم تسريب أسلحة أو قنابل ، إلى الهاربين الثلاثة داخل الليمان ، كما عاينت النيابة آثار البارود المستخدم في عملية الهرب ، واستمعت الشرطة إلى أقوال جميع المساجين في العنابر ، وتم تفتيش الزنازين ، كما بدأت مباحث أمن الدولة ، في إجراء تحقيقات واسعة مع إدارة السجن والحراس ، لمعرفة كيفية إتمام العملية ، والوسائل المستخدمة فيها .

وفي ١٩ / ٧ / ١٩٨٨ م أعلنت إحدى صحف المعارضة أن تحقيقات المعادي كشفت عن مفاجآت مثيرة في حادث الهروب ، فقد تبين أن وزارة الداخلية أبلغت النيابة بمباشرة تحقيقاتها بعد واقعة الهروب بحوالي ١٥ ساعة تضاربت خلالها التحقيقات بين أقوال ضباط السجن والجنود المتواجدون في الليمان أثناء هروب المتهمين ، كما عجزوا عن تفسير كيفية حصول الهاربين الثلاثة على « الأجنة » الحديدية والمواد المستخدمة في صنع الحبل والقنابل التي ألقوا بعضها على الحراس ، تبين من التحقيقات أن المسئولين في السجن أهملوا منذ فترة عمليات التفتيش الدوري ، على زنازين المحكوم عليهم ، بحثًا عن الأشياء والأدوات المحظور حيازتها داخل الزنازين ، وكشفت المعاينة التي أجراها رئيس نيابة المعادي ووكيل أول النيابة ، عن وجود آثار دماء آدمية على القفل الخارجي للبوابة الخارجية التي هرب منها الثلاثة ، وأمرت النيابة بندب خبراء المعمل الجنائي لمعاينة الآثار الموجودة وتحليلها ، كما أمرت بفحص زجاجة تحتوي على خليط من مواد كيميائية ، ومن المرجح أنها مواد متفجرة ، لاستخدامها في حالة فشل عملية الهروب بالقنابل التي صنعوها بأنفسهم داخل الزنزانة التي يقيمون بها بمبنى النزلاء السياسيين في ليمان طرة ، كما تبين أن الهاربين الثلاثة ، تمكنوا من صنع ١٥ قنبلة باستخدام خليط من الكبريت والمسامير الحديدية والزلط وأكياس « النايلون » ، كما قاموا بصنع حبل مجدول من ملابس النزلاء ، يشبه السلالم التي تستخدمها قوات الشرطة في تسلق الموانع العالية ، كما لوحظ أن السلم يبلغ طوله ١٠ أمتار؛ أي نفس ارتفاع السور المحيط بمبنى السجناء السياسيين داخل الليمان ، وتبين أن الهاربين الثلاثة استخدموا قطعًا من الخشب متساوية الأطوال في صنع

درجات السلم ، الذي ينتهي بخطاف من الحديد قطره ٢,٥ بوصة .

كما تم العثور على « الأجنة » الحديدية التي استخدمها الهاربون في تحطيم الأقفال الحديدية والأبواب ، ويبلغ طول « الأجنة » ٧٥ سنتيمترًا ، وأمرت النيابة بالتحفظ على جميع الأدوات التي تركها المتهمون ، وتحريزها ، والتحفظ على الزنزانة رقم ١٤ بمبنى النزلاء السياسيين ، والتي يقيم فيها الثلاثة الهاربون ، كما جرت عمليات تمشيط واسعة لموقع الحادث ، والمنطقة المحيطة به ، وتعقبت الكلاب البوليسية آثار المتهمين حتى خارج بوابة السجن التي هربوا من خلالها ، ولوحظ وجود آثار سيارة ، وأعربت مصادر أمنية عن اعتقادها ، بأنها انتظرت المتهمين لحظة هروبهم ، وأقلتهم إلى جهة غير معلومة .

ولم تتمكن الكلاب البوليسية من تعقب آثار المتهمين خارج أسوار السجن بعد انقطاع آثار السيارة المستخدمة في عملية الهرب على مسافة ٥٠ مترًا خارج البوابة .

واستمعت النيابة إلى أقوال اللواء وجيه عثمان مدير منطقة سجون طرة بالنيابة ، والمقدم لطفي محمد وزيري ضابط عظيم ليمان طرة ، والرائد محمد سند ، والنقيب حسن شقير الضابط المناوب ليلة هرب المتهمين الثلاثة من الليمان ، وقرر مدير منطقة سجون طرة بالنيابة أنه فوجئ باتصال تليفوني فجر يوم الأحد ، من أحد الضباط الذي أيقظه من النوم ، وأخبره بوجود تمرد داخل الليمان ، وانتقل مدير منطقة السجون على الفور إلى الليمان ، وأمر بتشديد الحراسة حول بوابات السجن والأسوار الخارجية وأبراج المراقبة ، وإجراء حصر عاجل لنزلاء الليمان ، وتبين من التعداد هروب النزلاء الثلاثة خميس محمد مسلم « ٤٠ سنة » ، ومحمد محمود صالح الأسواني « ٣١ سنة » ، وعصام الدين محمد كمال القمزي المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة المؤبدة في قضيتي اغتيال الرئيس الراحل أنور السادات ، والانتماء إلى تنظيم الجهاد ، وأسرع مدير المنطقة إلى إبلاغ زكي بدر وزير الداخلية وكبار المسئولين بالوزارة ، الذين انتقلوا في ساعة مبكرة من الصباح إلى السجن ، وقاموا بمعاينة

الزنزانة رقم ١٤ التي يقيم فيها الهاربون ، وأمر زكي بدر وزير الداخلية بالتحقيق فورًا في ظروف وقوع الحادث ، وتم إعلان حالة الطوارئ داخل الليمان ومنطقة سجون طرة ، ومنع أقارب النزلاء من زيارة ذويهم ، وتم تشديد إجراءات الحراسة داخل الليمان ، وحول البوابات وأبراج الحراسة والأسوار الخارجية ، وقرر المقدم لطفي محمد وزيري ضابط عظيم السجن ليلة هروب الثلاثة في تحقيقات النيابة ، أنه فوجئ في حوالي الساعة الثالثة والنصف فجرًا بأصوات القنابل وطلقات الرصاص داخل السجن ، واعتقد وقوع تمرد بين بعض النزلاء أو الجنود ، وخرج مسرعًا من حجرته ، وأمر بتأمين البوابات الداخلية ، وتعزيز الحراسة على مداخل العنابر منعًا لهرب السجناء ، ثم اكتشف هروب ثلاثة من المحكوم عليهم في قضيتي تنظيم الجهاد واغتيال الرئيس السادات ، فأبلغ المسئولين على الفور ، وأكد الرائد محمد سند المكلف بالمرور وتفقد أحوال السجن ليلة وقوع الحادث ، أنه أثناء وجوده في نادي السجن ، استدعاه ضابط عظيم الليمان لمساعدته في التغلب على تمرد وقع من بعض النزلاء ، وأسرع إلى مبنى السجن السياسي داخل الليمان ، وفور علمه بهروب بعض النزلاء بادر بمطاردتهم ، وأطلق عدة أعيرة نارية من مسدسه الحكومي باتجاه البوابة التي هرب منها المتهمون ، ومن المحتمل إصابة أحد الهاربين الثلاثة بإحدى الطلقات ، كما قرر الضابط أن المتهمين نزعوا « كوفريه » الإنارة ، وقطعوا التيار الكهربائي عن المنطقة الخارجية للسجن ، التي هربوا منها ، وتسبب الظلام الحالك في تعذر الاهتداء إلى مكان الهاربين وملاحقتهم .

وأكد النقيب حسن شقير ضابط مناوب ليمان طرة ليلة وقوع الحادث ، أنه خرج من حجرته فور سماعه أصوات انفجارات القنابل ، وطلقات رصاص الحرس والمتهمين .

وأكد أن الطلقات منفردة ، مما يؤكد أن المتهمين يحملون مسدسات بالإضافة إلى المدفع الرشاش الذي استولوا عليه بعد تغلبهم على جندي نقطة المراقبة والحراسة رقم ٢ .

وقرر الضابط أن مبنى السجناء السياسيين داخل الليمان ، يحتوي على ٣ عنابر ، يضم كل منها ٢٢ زنزانة ، ويقيم الهاربون الثلاثة بالزنزانة رقم ١٤ ، وأنهم تمكنوا من تحطيم القفل الحديدي ، وباب الزنزانة باستخدام «الأجنة » الحديدية التي عثر عليها عقب هروبهم واعتدوا على الجندي المكلف بحراسة العنابر ، وتمكنوا من تحطيم القفل الحديدي على باب العنبر باستخدام نفس « الأجنة » ، وتمكنوا من تسلق سور السجن السياسي الذي يبلغ ارتفاعه عشرة أمتار باستخدام السلم المصنوع بإتقان من قطع خشبية متناسقة الطول ، وحبلين مجدولين من قماش بدل السجناء ، وينتهي السلم بخطاف حديدي قطره ٥ , ٢ بوصة ، وأكد أن خميس مسلم استخدم خبرته كضابط سابق بقوات الصاعقة في الصعود إلى نقطة المراقبة مع زميليه ، واشتبكوا مع الحارسين الموجودين داخلها ، وتمكنوا من التغلب عليهما ، وانتزاع مدفع رشاش من أحدهما وهوت أثناء الاشتباك خزانة الطلقات من السلاح ، وهبط المتهمون خارج سور مبنى السجن السياسي باستخدام السلم الذي تركوه ، وأسرعوا بانتزاع « كوفريه » الإنارة وقطع التيار الكهربائي عن المنطقة الخارجية المؤدية إلى البوابة ، وألقوا عددًا من القنابل التي استطاعوا صنعها ، ويبلغ عددها ١٥ قنبلة باستخدام الكبريت ومسامير حديدية ، وكميات من الزلط وأكياس « النايلون » .

كما نجحوا في إثارة الذعر والفوضى بين صفوف الحراس ، وتسللوا هاربين عبر البوابة بعد اعتدائهم بالضرب المبرح على الحارس الموجود أمامها ، واستقلوا سيارة خارج السجن إلى جهة غير معلومة ، ونتج عن اشتباك الحرس مع المتهمين إصابة الجنديين أدهم فاروق عبد الخالق ، الذي سقط من أعلى برج المراقبة أثناء الاشتباك ، والجندي محمد يوسف محمد ، وتم نقلهما إلى المستشفى لإسعافهما ، وقرر ضباط السجن في تحقيقات النيابة أنهم عثروا على ٥ قنابل سليمة لم تنفجر ، وزجاجة مواد كيميائية و « الأجنة » الحديدية التي استخدمها المتهمون في تحطيم الأبواب والأقفال والسلم الذي تسلقوا السور به ، وعجز الضباط خلال التحقيقات عن تبرير كيفية حصول المتهمين الثلاثة على هذه الأدوات ، بالإضافة إلى زي الجنود الذي تنكروا

فيه أثناء عملية الهروب ، وأكد الضباط أن المتهمين استقلوا سيارة تنتظرهم خارج بوابة السجن ، لحظة تنفيذ عملية الهروب ، كما تضاربت أقوال مأمور السجن وضباطه حول إجراءات التفتيش الدوري للزنازين ، ولم يتمكنوا من تفسير أسباب عدم اكتشاف الأدوات والمعدات المستخدمة ، في عملية الهروب قبل شروع المتهمين في تنفيذها .

ولم يقدم الضباط تفسيرًا لوجود المتهمين الثلاثة معًا في زنزانة واحدة رغم تعدد العنابر المخصصة للنزلاء السياسيين ، ووجود نزلاء آخرين بمفردهم في زنازين خاصة ، وأعادت النيابة معاينة موقع الحادث داخل ليمان طرة ، وأمرت بتصور كيفية وقوع الحادث في حضور ممثل النيابة وخبراء العمل الجنائي .

وأثبت المستشار يونس ، أن النيابة لم يتم إخطارها بالحادث إلا في الساعة السادسة والنصف مساء ، أي بعد هروب المتهمين بأكثر من ١٥ ساعة كاملة ، وعلل المسئولون بالسجن تأخرهم في إخطار النيابة ، بحالة الهرج والمرج والفوضى الشاملة داخل الليمان ، والتي صاحبت عملية هروب السجناء ، وانشغال إدارة السجن والضباط بتأمين البوابات والأسوار ، وتعزيز الحراسة حول باقي السجناء خشية استغلالهم للموقف والهرب تحت ستار الدخان الكثيف والذعر ، الذي أحدثته القنابل التي ألقاها الهاربون وطلقات الرصاص التي دوت في أنحاء الليمان ، كما تبين من تحقيقات النيابة مع أفراد طاقم الحراسة ليلة وقوع الحادث ، أن المتهمين ارتدوا ملابس الجنود ، وحلقوا لحاهم قبل تنفيذ عملية الهروب بعد قطع التيار الكهربائي ، مما تسبب في إخفاء شخصياتهم عن الحراس الذين خدعهم مظهر المتهمين في الظلام ، واعتقدوا أنهم زملاؤهم جنود الحراسة ، وأكد الجندي منصور عبد المختار عمر ، أنه كان مكلفًا مع زميله إبراهيم أحمد يوسف بالخدمة الليلية داخل العنبر الذي تقع به الزنزانة ١٤ ، التي يقيم فيها المتهمون ، كما أكد أنهما لم يكونا مسلحين ، وكان منصور نائمًا بعد انتهاء نوبته في الثانية عشرة من منتصف الليل ، وبدأ زميله إبراهيم أحمد يوسف خدمته داخل العنبر ، ونادى عليه أحد المتهمين الثلاثة ، وتوجه الجندي إليه فانقض عليه

المتهمان الآخران ، وكمما فمه ، وأسرعا نحو باب العنبر بعد أن نجحا في تحطيم قفل الزنزانة باستعمال « شاكوش » و « أجنة » حديدية ، واستيقظ الجندي منصور على صوت تحطيم الباب ، وهدده المتهمون وزميله « بالأجنة » والشاكوش ، وأسرعوا بالجري خارج العنبر ، وتبعهما الجنديان اللذان صرخا لتحذير باقي أفراد طاقم الحراسة ، وتجمع الجنود على صرخات الجنديين ، وأسرع المتهمون بتفجير ست قنابل في فناء السجن ، وصعدوا بسرعة إلى نقطة الملاحظة رقم ٢ باستخدام السلم الذي صنعوه من ملابس السجن وقطع الأخشاب ، وألقوا داخل النقطة بقنبلتين أخريين ، وتمكنوا من التغلب على أحد الجنديين الموجودين بها ، وانتزعوا سلاحه ، وقفزوا عبر السلم إلى خارج مبنى السجن السياسي ، وقرر الجندي إبراهيم يوسف ، أن المتهمين بدون لحية ، ويرتدون ملابس الجنود ، ووضع أحدهم رتبة رقيب على زيه العسكري ، وأكد الجندي أن الطرقة داخل العنبر مظلمة لإضاءة اللمبة الوحيدة بالممر من داخل الزنازين إذا احتاج أحد النزلاء إليها ، وتعمد الهاربون إطفاء اللمبة قبيل هربهم لإعاقة الحرس عن رؤيتهم أثناء الهرب ، كما تسببت سحب الدخان الكثيف الناجمة عن القنابل التي ألقاها المتهمون في عجز الحارسين غير المسلحين عن مطاردتهم ، كما عثر الجنديان على زميلهما محمد يوسف محمد ، مصابًا بعد سقوطه من نقطة الملاحظة أثناء اشتباكه مع الهاربين الذين استولوا على سلاحه ، وقرر الجندي أدهم فاروق عبد الخالق جندي نقطة المراقبة رقم ٢ ، أنه كان مكلفًا مع زميله محمد يوسف محمد بالحراسة أثناء وقوع الحادث ، وسمع طرقات شديدة في السجن ، وحذر زملاءه الحراس وشاهد بعد قليل الهاربين يخرجون من أحد عنابر السجن السياسي ، وألقوا عدة قنابل داخل فناء السجن ، فأثاروا سحبًا كثيفة من الدخان ، وتعذرت عليه الرؤية وفوجئ بعد لحظات بصعود المتهمين إلى نقطة المراقبة ، واشتباكهم مع زميله ، وأطلق أحدهم ثلاث قنابل أخرى داخل نقطة المراقبة .

ونجحوا في الاستيلاء على سلاح الجندي محمد يوسف محمد ، ولم يتمكن

الجندي أدهم من إطلاق الرصاص خشية إصابة زميله الذي سقط من سطح نقطة المراقبة ، التي ترتفع ١٢ مترًا ، عن سطح الأرض ، وأصيب بكسر في يده ، ونجح المتهمون في الهبوط باستخدام السلم المثبت في نقطة المراقبة بالخطاف الحديدي ، وحاول الجندي أدهم إطلاق الرصاص عليهم ، وتصادف مرور الرائد محمد حافظ في هذه اللحظات ، وأمر الجندي بعدم إطلاق الرصاص خشية إصابة زملائه وسط الظلام والدخان الكثيف ، وحالة الفوضى والاضطراب داخل السجن .

وقرر محمد عبد الفضيل أحمد الجندي المكلف بحراسة بوابة الزائرين خارج السجن أنه فوجئ بأصوات القنابل والرصاص داخل السجن ، وشاهد ٣ أشخاص يرتدون زي الجنود يندفعون نحو البوابة ، وهدده أحدهم ببندقية آلية ، وقام الآخران بتحطيم البوابة باستخدام « الأجنة » وشاكوش حديدي ، واندفعا هاربين خارج الليمان ، إلى سيارة مجهولة انطلقت بهم إلى جهة غير معلومة ، وقرر الجندي أنه لم يكن يحمل أسلحة ، سوى جهاز لاسلكي صغير ، كما قرر الرائد محمد سند ، أنه خشي مطاردة المتهمين خارج أسوار السجن ، لأنهم يحملون عددًا من القنابل اليدوية والمدفع الرشاش الذي استولوا عليه من جندي نقطة المراقبة .

وفي نفس اليوم أصدرت وزارة الداخلية بيانًا بأوصاف الهاربين الثلاثة وذكرت بالبيان :

تمكن ثلاثة من المحكوم عليهم بالسجن المؤبد في القضية رقم ٤٦٢ لعام ١٩٨١ م أمن دولة عليا « تنظيم الجهاد » ، من الهرب فجر أمس من ليمان طرة ، وكانوا قد قاموا بالتعدي على الحراسة المعينة بالسجن ، وذكر بيان لوزارة الداخلية ، أن الهاربين هم : خميس محمد مسلم قمر ، سنه ٤٠ سنة ، وطوله ١٦٥ سنتيميترًا ، أسمر البشرة ، متوسط البنية ، وبه صلعة خفيفة من الأمام ، والهارب الثاني محمد محمود صالح الأسواني سنة ٣١ سنة ، طوله ١٦٠ سنتيمترًا ، قمحي البشرة يميل للسمرة ، شعره أسود ، وخفيف من الأمام ، والهارب الثالث عصام الدين محمد كمال القمري ،

سنه ٣٧ سنة ، شعره رمادي مليء بالشيب ، طوله ١٦٠ سنتيمترًا ، قصير القامة ، وبشرته تميل للاحمرار .

كما أعلنت إحدى صحف المعارضة أن وزارة الداخلية قد رصدت مكافأة مالية ضخمة لكل من يدلي بمعلومات تؤدي إلى ضبط الهاربين الثلاثة .

وفي صباح نفس اليوم ١٩ / ٧ كانت قد شنت أجهزة الأمن بمختلف المحافظات حملات تفتيشية على معاقل أعضاء الجماعات الإسلامية ومنازل قياداتهم ، شهدت محافظة أسيوط أكبر هذه الحملات ، وحاصرت أجهزة الأمن مسجد الجمعية الشرعية ومساجد أخرى ، كما قامت بحملة اعتقالات لقيادات تنظيم الجهاد الذين برأتهم محكمة الجهاد في عام ١٩٨٤ م ، واستقبل أعضاء الجماعات الإسلامية في أسيوط ، نبأ هروب ثلاثة من قيادات تنظيم الجهاد بفرح وسرور شديدين وأعلنوا أنهم هربوا للقصاص من الذين عذبوهم .

كما شهدت محافظتا المنيا وسوهاج حملات اعتقال واسعة النطاق لقيادات الجماعات الإسلامية بهما .

واتخذت إجراءات أمنية مشددة على مداخل ومخارج المحافظتين ، والطرق المؤدية إلى محافظة أسيوط ، كما أقيمت على طول الطرق نقاط لتفتيش السيارات المتجهة من وإلى أسيوط والقاهرة ، كما انتشر ضباط مباحث أمن الدولة وبعض الأجهزة الأمنية الأخرى في شوارع القاهرة ، وقاموا بوضع المتاريس الحديدية على مداخلها باتجاه محافظات الوجهين القبلي والبحري ، وفرضت قوات الأمن حصارًا مشددًا على منازل الهاربين الثلاثة ، وقامت باستجواب أقاربهم وأفراد أسرهم ، كما شوهدت سيارات الشرطة تطوف في مناطق عين شمس وشبرا وبولاق الدكرور ، كما أذاعت وزارة الداخلية نشرات في المطارات والموانئ بأوصاف الهاربين ، كما تقوم أجهزة الأمن بعمل مسح شامل للمناطق الصحراوية القريبة من القاهرة وأسيوط ، وشاركت طائرات « الهليوكوبتر » في عملية البحث ، كما شاركت الشرطة والتحريات

العسكرية في عمليات البحث عن الهاربين ، وانتشر رجالها في شوارع القاهرة والجيزة ومداخل الأحياء ومخارجها ، كما استمرت عملية البحث والتمشيط في شوارع القاهرة الكبرى .

وفي ٢٠ / ٧ نشرت إحدى الصحف عن مفاجأة جديدة في تحقيقات نيابة المعادي أنه تبين أن خبراء المفرقعات بمصلحة الدفاع المدني أجروا معاينة فورية للزنزانة التي كان يقيم بها الهاربون الثلاثة في غياب نيابة المعادي المختصة ، والتي لم يخطرها المسئولون بوزارة الداخلية بالمعاينة ، وكشف تقرير خبراء المفرقعات عن العثور على ٥ زجاجات مولوتوف حارقة داخل الزنزانة ، وقنابل بلاستيكية أخرى و ١٥ قنبلة بلاستيكية استخدمها الهاربون في تغطية عملية الهروب ، كما تم العثور على منشارين حديديين ، وعلبة من الزيت المغلي و « جركن » لمادة التنر الحارقة التي تستخدم في صناعة قنابل المولوتوف ، كما عثرت على بعض الفتائل وعتلة حديدية و « أجنة » أخرى صغيرة ، وتم التحفظ على المضبوطات وتحريزها وإرسالها في صندوق تحت حراسة مشددة إلى النيابة التي تسلمت تقريرًا مفصلاً عن المضبوطات ووجهت النيابة تهمة الإهمال الجسيم إلى أفراد طاقم الحراسة من الجنود وعددهم ثمانية ، ومن المنتظر أن يتم توجيه نفس الاتهام إلى بعض ضباط السجن والضباط المكلفين بالمرور في منطقة سجون طرة بصفة عامة .

وكشفت تحقيقات النيابة أيضًا عن أن عصام القمري يعمل بورشة النجارة داخل الليمان ، واستطاع الحصول على الأخشاب وبعض الأدوات المستخدمة في صناعة أدوات الهروب ، وقرر الضباط أن نظام الليمان يسمح للنزلاء بمزاولة الهوايات الخاصة داخله ، ومن بينها العمل بالورش .

وفي نهاية تحقيقات يوم ١٩ / ٧ أمرت نيابة المعادي بحبس ٧ من الجنود المكلفين بالحراسة ليلة الحادث لمدة ٤ أيام على ذمة التحقيق ، ووجهت إليهم تهمة الإهمال في الخدمة .

وفي أثناء التحقيقات كانت قوات مباحث أمن الدولة تعمل بكل طاقاتها لمحاولة القبض على الهاربين الثلاثة اللذين أشيع عنهم أنهم هربوا بهدف القصاص ، وبدأت قوات الأمن عمليات تمشيط واسعة النطاق في المناطق المجاورة لسجن طرة ، ولكنها فشلت في العثور عليهم أو معرفة المنطقة التي توجهوا إليها ، وتوسعت عمليات البحث والتمشيط وامتدت لتشمل جميع أنحاء الجمهورية ، وفرضت إجراءات أمن مشددة على الموانيء والمطارات خوفًا من هروبهم إلى خارج البلاد .

وتضاربت تصريحات مصادر الأمن ، فأعلن مصدر مسئول أن المعلومات تؤكد أن الهاربين الثلاثة اتجهوا إلى صحراء أسيوط ، وأن القبض عليهم أصبح مسألة وقت لن يطول! وزعم مصدر آخر أن الهاربين توجهوا إلى القليوبية ، وذكر ثالث أنهم لم يغادروا القاهرة الكبرى ، واتجهت جهود البحث إلى صحراء أسيوط واستخدمت الطائرات لإجراء مسح شامل للمنطقة بحثا عن الهاربين ، وفي ظل هذه التصريحات المتناقضة واتساع دائرة البحث في الجمهورية كلها تأتي المصادفة لتلعب الدور الرئيسي في كشف أماكن اختباء السجناء الثلاثة الهاربين .

كانت أجهزة الأمن تقوم بشن حملة اعتقالات واسعة النطاق ضد أعضاء الجماعات الإسلامية ، وبصفة خاصة أعضاء تنظيم الجهاد ، ومن بين هؤلاء خالد بخيت عضو تنظيم الجهاد السابق ؛ ففي فجر يوم الإثنين الموافق ٢٥ / ٧ / ١٩٨٨ م انتشرت مباحث أمن الدولة في منطقتي الشرابية والزاوية الحمراء لاعتقال أعضاء تنظيم الجهاد ، ومن كانوا على صلة بالهارب عصام القمري الذي كان يسكن بالمنطقة من قبل ، وكانت عقارب الساعة تشير إلى الخامسة والنصف فجرًا ، عندما وقفت سيارتان من الأمن المركزي ، بها عدد من الجنود والضباط أمام البلوك رقم ٨ بمساكن إيديال بالشرابية الواقعة شرق سكك حديد القاهرة ــ الإسكندرية ، هبط من السيارة العقيد فهد نجم الدين ، الذي لم يكن يحمل سلاحًا ، واصطحب معه عددًا من أفراد مباحث أمن الدولة ، وصعدوا إلى الطابق الرابع ، الشقة رقم ٧ بالمدخل « أ » للقبض على خالد بخيت أحد أعضاء تنظيم الجهاد ، طرق الضابط باب الشقة

وانتظر قليلاً ، ثم عاد ليطرق مرة ثانية وثالثة ، فجأة فتح الباب ، وانطلقت من داخل الشقة قنبلة مصنوعة من بمب الأطفال أحدثت دويًا شديدًا ودخانًا كثيفًا ، هرع أفراد مباحث أمن الدولة إلى الطابق الخامس ، بينما نزل العقيد فهد إلى أسفل المنزل ، حيث كان ينتظره الضابطان شريف العجماوي والملازم أول طه عبد الكريم درويش ، وعدد من جنود الأمن المركزي ، وصرخ « العقيد فهد » يأمر الجنود بالانتشار وحصار المنزل ، وانتهز الهاربون الثلاثة الفرصة وهبطوا إلى أسفل المنزل وهم يلقون قنابل « البمب » لإرهاب رجال الأمن وإفساح الطريق ، وقبل خروجهم من باب المنزل ، قذفوا القنابل ، وأطلقوا الأعيرة النارية من بنادقهم الآلية ، ولم يصيبوا أحدًا ، وفروا هاربين إلى شارع مدرسة طارق ، حفاة الأقدام يرتدون الملابس الرياضية ، وكان عصام القمري يرتدي بنطلون « ترينينج » أحمر وفانلة بدون أكمام ، والإثنان الآخران أحدهما يرتدي « بنطلون ترينينج » أخضر ، والثاني « بنطلون ترينينج » فاتح اللون ، وأطلق الضباط وجنود الأمن المركزي الرصاص على الهاربين الثلاثة ، فردوا عليهم وتبادل الجانبان إطلاق النار ، فسقط اثنان من جنود الأمن المركزي مصابين بإصابات في الرأس والكتف ، بينما واصل الهاربون الجري مسافة نحو ٥٠ مترًا ، ثم انحرفوا يمينًا إلى شارع المدينة المنورة ، ووقف عصام القمري على ناصية الشارع يطلق الأعيرة النارية من بندقيته الآلية ، ليحمي ظهرا زميليه ، ولكن تمكن أحد أفراد قوات الأمن ويدعى « علي » من إصابته بطلق ناري في بطنه فسقط فورًا مضرجًا بدمائه ، وحاول « عصام » الوقوف مرة أخرى لكنه لم يتمكن ، وهرع إليه أحد الهاربين والتقط منه البندقية الآلية بعد أن فشل في اصطحابه معه ، وواصل الهاربان خميس مسلم ومحمد الأسواني الفرار عبر شارع المدينة المنورة إلى مسافة تبلغ حوالي ثمانين مترًا ثم انحرفا يمينًا إلى شارع إبراهيم عبد الهادي لمسافة تصل إلى حوالي خمسين مترًا ، ثم يسارًا إلى شارع عباس صالح ، واختفوا تمامًا من أمام أعين قوات الأمن الذين لم يبلغ عددهم أكثر من ٢٥ ضابطًا وجنديًا ، وعاد أفراد القوة إلى جثة القتيل ووقفوا يتفحصونها ، كان الضباط جميعًا في حالة ذهول ، ينظرون إلى بعضهم

البعض ، هل هذا هو عصام القمري السجين الهارب أم لا .. ؟! وهل الهاربان الآخران هما خميس مسلم ومحمد الأسواني أم لا .. ؟!

الأسئلة لم تجد لها إجابة حاسمة أو قاطعة !! ، وعلى الفور وصلت إلى مكان الحادث قوات كبيرة من الأمن المركزي ، والقوات الخاصة ، وضباط مباحث أمن الدولة ، والعربات المدرعة ، وتم حصار « البلوك » الذي اتخذه الهاربون الثلاثة مخبأً لهم ، كما حوصرت المساكن المجاورة ، ثم اتسع نطاق الحصار ليشمل مناطق الشرابية والزاوية الحمراء والساحل وتم تمشيط جميع بلوكات المساكن الشعبية ، وعمل الأكمنة فوق أسطح ومداخل البلوكات ، للبحث عن الهاربين .

وفي تمام الساعة الثامنة صباحًا ، أي بعد حوالي ساعتين من مصرع عصام القمري ، حضرت عربة الإسعاف وقامت بنقل جثمانه إلى مستشفى شبرا العام ، وقبل وصول سيارة الإسعاف كانت قوات الأمن قد فرضت حصارًا مشددًا حول أسوار المستشفى ، ومنعت الاقتراب منه ، وقامت مباحث أمن الدولة بإخلاء المرضى من الطابق الثاني ، ونقلهم إلى الطابق الثالث ، وأجبروا الأطباء الموجودين على الهبوط إلى استقبال المستشفى ، داخل حجرة الأشعة بالطابق الثاني وفوق منضدة من الخشب وضعت جثة « القمري » مغطاة بملاءة بيضاء ، ومعالم وجهه لم تكن واضحة ، وتم استدعاء أطباء من مستشفى الشرطة بالعجوزة ، وحتى هذا الوقت لم تكن أجهزة الأمن قد تأكدت مما إذا كان القتيل هو عصام القمري أم لا ، بسبب التغيرات الجوهرية في شكله ، إذ كان شعره مصبوغًا باللون الأصفر المذهب ، ولم يكن يحمل بطاقة تحقيق شخصية ، وقد بدأ الارتباك والخوف على وجوه ضباط مباحث أمن الدولة ، والحيرة إزاء شخصية القتيل ، وتحولت الحجرة المجاورة لحجرة الأشعة — حيث جثة القتيل — إلى مركز عمليات للاتصال مباشرة بأجهزة الأمن ونقل تطورات الأحداث أولاً بأول !! ، وللتأكد من شخصية القتيل اضطرت أجهزة الأمن إلى استدعاء مأمور سجن ليمان طرة الذي أقيل من وظيفته بعد هروب المساجين الثلاثة ، وكذلك تم استدعاء مدير منطقة سجون طرة وبعض ضباط السجن ، وقد

أكد مدير الليمان أن جميع المواصفات تؤكد أن القتيل هو عصام القمري ، واقترح استدعاء طبيب أسنان الليمان للكشف عن « ضرس » بفم القتيل حيث كان يعاني من آلام « بضرسه » بعد الحكم عليه ، وتم حشوه بطبقة من البلاتين ، وبالفعل أكد طبيب السجن أن القتيل هو عصام القمري ، ولم تطمئن بعد أجهزة الأمن إلى التحقق من شخصية القتيل ، رغم كل هذه التأكيدات ، فاضطروا إلى استدعاء خبراء المعمل الجنائي لأخذ بصمات أصابع اليدين والرجلين وخصلة من شعر القتيل لعمل التحليلات اللازمة !!

وفي تمام الواحدة والنصف ظهرًا ، جاءت تقارير المعمل الجنائي لتؤكد أن القتيل هو السجين الهارب عصام القمري ، هلل ضباط مباحث أمن الدولة الموجودون بالمستشفى وتبادلوا التهاني .

وفي تمام الساعة الثانية والنصف بعد الظهر حضرت سيارة إسعاف لنقل الجثة إلى مشرحة زينهم ، تحت حراسة مشددة من قوات الأمن ، تكونت من ست سيارات منها سيارتان من الأمن المركزي محملتان بالجنود ، وسيارة مدرعة ، وسيارة من محافظة القاهرة ، وسيارتان ملاكي لضباط مباحث أمن الدولة ، وتحرك الموكب مخترقًا شوارع القاهرة حتى مشرحة زينهم ، وبقي الجثمان داخل المشرحة حتى السادسة مساء ، ثم نقل إلى مشرحة مستشفى الشرطة بالعجوزة ، ولم يكن هناك أحد من أسرة القتيل سواء في المستشفى أو المشرحة .

وكانت أجهزة الأمن لاتزال تواصل عمليات التمشيط في منطقتي الشرابية والزاوية الحمراء ، للبحث عن الهاربين ، باستخدام الكلاب البوليسية ، وفرضت حراسات مسلحة أمام المنافذ الرئيسية التي تربط الشرابية بالأحياء المجاورة ، بينما رابطت مباحث أمن الدولة أمام البلوك رقم ٨ الذي كان يختبيء بداخله الهاربون الثلاثة ، ومنعوا الأهالي من مغادرة منازلهم .

وفي تمام الساعة التاسعة وعشر دقائق مساء ، انتقل المحامي العام ، ورئيس

النيابة ، ووكيلا النيابة ، لمعاينة مكان الحادث والشقة وسماع أقوال ضباط مباحث أمن الدولة الذين كانوا موجودين لحظة الحادث ، وقاموا بتمثيل كيفية هروب المساجين الثلاثة ، وكيف لقي عصام القمري مصرعه ، وقامت النيابة بتحريز المضبوطات ، ثم انتقلت إلى مبنى نيابة أمن الدولة العليا بمدينة نصر لاستكمال التحقيقات .

وفي اليوم التالي لمعركة الشرابية أمرت نيابة أمن الدولة العليا بتسليم جثة عصام القمري إلى والده وشقيقه الضابط بقوات الأمن المركزي ، وتم دفنها بمقابر الأسرة في منطقة المجاورين وسط إجراءات أمن مشددة ، وأكد الطبيب الشرعي في تقريره بعد فحص الجثة التي سلمتها نيابة أمن الدولة بعد الحادث بيومين ، أن سبب الوفاة يرجع إلى الإصابة بطلق ناري بالبطن أدى إلى تهتك الأحشاء وما صاحبه من نزيف دموي حاد .

وهكذا كانت نهاية أول الثلاثةالهاربين ، عصام القمري ، رائد سابق بسلاح المدرعات ، اتهم في قضية الجهاد عام ١٩٨١ م ، ونسب إليه القيام بدور الرجل الثاني في الجناح العسكري بالتنظيم ، الذي كان يقوده عبود الزمر ، واتهم بارتكاب عدة حوادث في الأيام اللاحقة لحادث اغتيال السادات ، ألقي القبض عليه في ١٢ أكتوبر سنة ١٩٨١ م بعد معركة شرسة دارت في منطقة الجمالية ، واتهمته أجهزة الأمن بالقتل والشروع في قتل عدد كبير من قوات الأمن التي قامت بالقبض عليه ، كما اتهمته بتلغيم منزله وكهربة جميع الأبواب السفلية والعلوية للمنزل الذي كان يقطن فيه بمنطقة الجمالية ، وحكمت عليه محكمة الجهاد بالسجن مدة خمسة عشر عامًا ، قضى منها ثلاثة في استقبال طرة ، وأربعة في ليمان طرة ، واختلف في السنوات الأخيرة مع قيادته داخل السجن فانشق بجناح خاص تحت قيادته ، وكانت أجهزة أمن الدولة قد اكتشفت أثناء التحقيقات في القضية ٤٠١ لعام ١٩٨٧ م مخططًا لتهريبه .

ولقد بدأت عملية القبض على المتهم الثاني محمد الأسواني عندما تمت عملية القبض على خالد بخيت الذي كان يختبيء عنده عصام القمري ، والذي استطاع الفرار عندما قتل القمري بواسطة قوات الأمن .

لقد ألقت مباحث أمن الدولة القبض على خالد بخيت بمسكن أحد أقاربه بالشرابية ، واعترف لمباحث أمن الدولة بأنه على موعد مع الهاربين محمد الأسواني وشقيقه طارق بشارع القبيسي خلف المستشفى القبطي بمنطقة الظاهر مع الساعة السادسة ، وتحركت قوات الأمن لمحاصرة المكان ، واختفت في كائن داخل سيارتي إسعاف رابطت إحداهما أمام المستشفى في شارع رمسيس ، ووقفت الأخرى في شارع القبيسي أمام باب الاستقبال الخلفي للمستشفى ، كما انتشر بعض الضباط والجنود في المحال المجاورة للمستشفى ، وحضر طارق ومحمد الأسواني سائرين على أقدامهما بشارع رمسيس ، ويرتدي كل منهما فانلة بنصف كم وبنطلونًا عاديًا ، ولوحظ أن محمد الأسواني يضع يده اليمنى في جيب البنطلون ، وتبين فيما بعد أنه يخفي مسدسه داخله ، وانقض عليه رجال الشرطة الذين لاحقهم محمد الأسواني بعدة أعيرة نارية من مسدسه حيث أصيب النقيب طارق إبراهيم صالح ، وأصيب محمد الأسواني بأحد أعيرة رجال الأمن ، وتمكنت باقي القوة من شل حركته ، وقامت مجموعة أخرى من رجال الأمن بمطاردة طارق الأسواني ، وتمكنت من ضبطه أمام مدرسة العائلة المقدسة بشارع القبيسي ، وتم بذلك القبض على الهارب الثاني محمد الأسواني أحد قيادات تنظيم الجهاد بصعيد مصر ، المتهم بارتكاب أحداث شبرا ، وكانت قوات الأمن قد حاصرت منزله فجر يوم ٧ أكتوبر سنة ١٩٨١ م ، إلا أنه استطاع الهرب ، وظل هاربًا حتى شهر ديسمبر سنة ١٩٨١ م ، حيث ألقي القبض عليه في المعادي ، وكانت محكمة الجهاد قد أثبتت أثناء جلسات قضيته تعرض والده محمد الأسواني لاعتداءات بشعة أثناء فترة هروبه ، بهدف الاعتراف على الأماكن التي يمكن أن يوجد بها ، وكذلك تعرضت شقيقته للاعتداء وحلق الشعر ، كما اعتقل شقيقه أحمد الأسواني لمدة ١٤ شهرًا على ذمة القضية ، وكانت المحكمة قد قضت في حكمها عليه بالسجن لمدة ٣٥ عامًا .

وفي مقر مباحث أمن الدولة ، ووسط عدد كبير من قياداتها ورجالها ، كان السؤال الأول الذي وجه لمحمد الأسواني وشقيقه هو : أين خميس محمد مسلم ؟! ،

وأدرك الأسواني أنه لا محالة ولابد آجلاً أو عاجلاً ، أن تصل الأجهزة الأمنية للإجابة عن هذا السؤال ، وبالفعل وعد بالإرشاد عن مخبأ خميس مسلم ، وعلى الفور التقطت الأجهزة الخيط ، واندفعت بالأسواني وسط قوة كبيرة وحماية مشددة ، تقطع به شوارع القاهرة في اتجاه ضاحية المعادي ، وبالتحديد في شارع محمد توفيق المتفرع من شارع حسنين دسوقي بحدائق المعادي ، وفي هذا الشارع الضيق غير المرصوف بهذه المنطقة الشعبية المتواضعة ، كانت الساعة قد تجاوزت العاشرة بدقائق ، ووسط سكون الليل وهدوء المكان ، بدأت القوات تنتشر حول المنزل الصغير المتواضع ، الذي أشار محمد الأسواني بأصبعه إليه قائلاً هنا يختبيء بالدور الأول خميس مسلم ، وبعد لحظات تغيرت ملامح المكان ، وانتشرت القوات بزيها العسكري والمدني في كل المواقع ، على أسطح المنازل المجاورة ، وفي الشوارع المؤدية إلى شارعي محمد توفيق وأشرف حافظ من الناحية الخلفية ، وفي مواجهة قطعة أرض فضاء تلاصق المنزل من الخلف ، ومساحتها حوالي ألف متر مربع ويحيط بها سور ارتفاعه حوالي متر ونصف ، اتخذت القوات أماكنها خلف هذا الحائط الذي يشبه ساتر الرماية ، وانتظرت لحظة الهجوم وبدأت القوة في طرق باب الشقة ، وكان خميس مسلم في ذلك الوقت يتناول طعامًا ، داخل الشقة المكونة من حجرتين وصالة صغيرة ، يشغلهما ورشة نجارة ومخزون من الأخشاب وقطع من الأدوات الكهربائية المملوكة لوالد محمد خالد الفقي ، ومن فوق قطعة « الموكيت » الصغيرة التي كان يجلس عليها خميس مسلم ، استمع لطرقات القوة ، فسحب سلاحه الآلي الذي استولى عليه من سجن ليمان طرة ، وكان يضعه في حقيبة من الكرتون تشبه حقيبة آلة « الكمان » الموسيقية ، وتقدم خميس مسلم داخل الشقة ، شاهرًا سلاحه مطلقًا عيارين ناريين لإرهاب القوة ، وبينما حاولت القوة اقتحام الشقة ، كان خميس مسلم يقفز من نافذتها الخلفية المتصلة بفجوة بالجدار الخلفي للمنزل طولها حوالي متر وعرضها ٦٠ سنتيمترًا تقريبًا ، وسقطت « فردة شبشب » داخل المنور ، وعلقت الأخرى على الحائط ، وما أن برز مسلم من الفجوة ، حتى أطلقت عليه القوات

المحاصرة للمنزل والمستترة خلف سور الأرض الفضاء عدة دفعات من رشاشاتها الآلية ، فبادلها منذ اللحظة الأولى ، وما أن سقط على الأرض وقطع مسافة أربعة أمتار بالأرض الفضاء ، حتى استقرت داخله عدة دفعات من الرصاص أردته قتيلاً في الحال وسط بركة من الدماء ممسكًا بسلاحه الآلي .

وبهذا المشهد الدموي أسدل الستار على آخر فصول حادثة الهروب المثير ، قتل الهارب الثالث خميس محمد صالح مسلم أحد المتهمين في قضية الجهاد ، والمتهم بارتكاب أحداث شبرا ، مساء يوم ٦ أكتوبر سنة ١٩٨١ ، وقدضبط بعد مقاومة في الشقة الخاصة بالهارب الثالث محمد الأسواني ، وخميس مسلم هو أول المجني عليهم في قضية التعذيب ، حيث أكدت تقارير الطب الشرعي تعرضه لتعذيب وحشي ، كانت تحقيقات النيابة قد أثبتته بالمناظرة ، وقد ألقي القبض على خميس مسلم فجر اليوم التالي لحادثة اغتيال الرئيس السادات ، وأودع سجن القلعة ، ثم استقبال طرة ، ثم ليمان طرة حيث ينفذ الحكم الصادر ضده بالسجن مدة خمسة وأربعين عامًا .

الفصل السابع

اغتيال المحجوب
والمفاجأة الكبرى

بعد حادث اغتيال أنور السادات في المنصة عام ١٩٨١ م .. والمفاجأة التي أحدثها ذلك الاغتيال ، لم يكن أحد يتخيل أن تتكرر في مصر مثل هذه العمليات المنظمة ، بأي شكل من الأشكال ، خاصة بعد قيام أجهزة الأمن ـــ حسب تأكيدات القيادات ـــ بالسيطرة التامة على الجماعات الإسلامية المختلفة ، خاصة الجماعات العنيفة منها . هذا بالإضافة إلى أن معظم قيادات التنظيمات العنيفة مثل الجهاد ، والجماعة الإسلامية ، بعيدة عن تنظيماتها سواء في السجن مثل عبود الزمر وغيره ، أو بعد الاصطدام مع السلطة ومصرعهم مثل عصام القمري أو خميس مسلم بعد قضية الهروب الكبير التي قاموا بها بالاشتراك مع محمد الاسواني الذي تم القبض عليه بعد إصابته وأعيد للسجن . وهناك أيضاً عمر عبدالرحمن الذي ابتعد في الفترة الأخيرة تماماً عن الجماعة الإسلامية بعد أن كان اتصاله المباشر مع قيادات الجماعة واضحاً .

ويبدو أن التوقعات العامة ومن جميع المحللين بأن الإرهاب أو التطرف إلى حد الصدام المسلح ، قد مضى عهده ، وأنه لن يعود يبدو أنها كانت توقعات خاطئة .. تماماً .

في صباح يوم الجمعة الموافق ١٢ أكتوبر ١٩٩٠ ، فوجىء المارة فوق كوبري قصر النيل ، وفي فندق سميراميس انتركونتنتال وشبرد والموجودون أمام وحول المنطقة ، بمشهد أقرب ما يكون إلى الأفلام البوليسية أو الأجنبية .. مشهد غريب .. لم تعتده شوارع القاهرة أبدا .. و لم يتوقع أحد أن يحدث صباح ذلك اليوم الهادىء . كانت سيارة مرسيدس سوداء تمر أمام الفندق وخلفها سيارة أخرى ، مما يدل على

أهمية الشخصية التي تركب السيارة الأمامية . وأمام فندق سميرأميس تماما انشقت الأرض ، وظهرت مجموعة من الشباب تضاربت الأقوال المبدئية حول عددهم حيث قيل أنهم أربعة أو خمسة ووصل بعض الشهود إلى القول إنهم مجموعة كبيرة !! وفتح هؤلاء الشباب النيران على السيارتين .. وبشكل مكثف جدًا ، وساد الهدوء لمدة ثوان لم تقطعه سوى بعض الصرخات البعيدة ومحاولة أحد ركاب السيارة الأولى السوداء ــ السائق ــ الهروب رغم الإصابة الواضحة التي لحقت به .

وعلى الفور بدأت عملية هروب الجناة ، وحتى الدقائق الأولى لم يكن أحد من الشهود أو الموجودين في المنطقة يعلم أن الرجل الذي تم اغتياله منذ لحظات هو الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب والذي يعتبر الرجل الثاني في الدولة بعد رئيس الجمهورية .

وسادت حالة من الهرج والمرج بعد الحادث . بعد أن ظهر للجميع مدى المقدرة والبراعة الفائقة والثقة التامة بالنفس ومستوى الاحتراف العالي الذي ارتكب به الجناة ذلك الحادث ، خاصة وأن الدلائل لم تكن كافية لتقود إلى شخصية الجناة وعددهم .. وتكاثرت الأسئلة التي قفزت إلى رأس أجهزة الأمن أو المحللين السياسيين أو المراقبين حول من اغتال المحجوب ؟ ولماذا تم اغتياله ؟ ولماذا اختار الإرهابيون اغتيال رئيس مجلس الشعب بالذات ؟ وما الهدف من اغتياله ؟ ووفقا لرواية وزير الداخلية المصري محمد عبدالحليم موسى ، فإنه قال :

« إنه وصل إلى مكتبه في الوزارة الساعة الحادية عشرة إلا خمس دقائق ليعلن نتائج الاستفتاء ، وقبل أن يدخل إلى مكتبه لمح اللواء مصطفى كامل مساعد أول الوزير لمباحث أمن الدولة قادمًا نحو مكتب الوزير بسرعة ، وقال له : إن السيد رفعت المحجوب قد اغتيل بإطلاق الرصاص على سيارته أمام فندق سميراميس ، ثم عاد الوزير إلى سيارته فورًا وتوجه إلى مكان الحادث ، ويكمل الوزير عبد الحليم موسى روايته

قائلاً : « وجدت سيارة الدكتور المحجوب واقفة وزجاجها الخلفي مهشمًا وأبوابها مفتوحة وبها جثة الدكتور رفعت المحجوب على اليمين ، وجثة المقدم محمود سعد الشربيني من حرس مجلس الشعب على اليسار ، وأمامهما جثة مساعد شرطة من قوة الحراسة ، بينما مكان سائق سيارة الدكتور المحجوب خالٍ ، وشاهدت كمية من البنزين منسابة على الأرض بجوار السيارة ، إذ فيما يبدو أصابت إحدى الطلقات تانك البنزين ، ويضيف الوزير : وشاهدت أحد أمناء الشرطة يصرخ قائلاً إن أربعة من الأشخاص كانوا يستقلون اثنين من الموتوسيكلات من طراز سوزوكي أطلقوا علينا الرصاص من بنادق آلية وهربوا .

وقال الوزير : إنه من خلال رواية شهود الحادث من رجال الحراسة والمواطنين الذين كانوا موجودين أمام سميراميس ، فإن الجناة كانوا يلفون السلاح في ورق جرائد وأخفوه في حقائب يد كانت معهم ، وأنهم كانوا يعرفون خط سير المحجوب من منزله في طريقه إلى فندق الميرديان لمقابلة أعضاء الوفد السوري البرلماني ، وأن الإرهابيين قد قسموا أنفسهم إلى مجموعتين ووقفوا بالمتوسيكلين أمام فندق سميراميس ، وعندما رأوا سيارة الدكتور المحجوب قادمة من على الكوبري ساروا بالموتوسيكلين في الاتجاه العكسي ، وأمطروا سيارة المحجوب وسيارة الحراسة الملحقة بها بوابل من الرصاص من بنادق آلية عيار ٧,٦٢ ، ثم أسرع اثنان بركوب الموتوسيكل الأول والهرب وأسرع الثالث بركوب الموتوسيكيل الثاني بينما جرى الرابع ومعه سلاحه في اتجاه هيلتون رمسيس ، وقرب الفندق أمسك اثنان من المواطنين به حيث كان يرتدي طبقًا لأوصافهما بنطلونًا لونه بيج وقميصًا أبيض ، إلا أنه أطلق الرصاص عليهما وفر هاربًا حيث دخل إلى جراج أسفل الفندق ، ثم فر إلى ممرات ضيقة بين بيوت المنطقة إلى شارع رمسيس واختفى » .

أما البيان الرسمي لوزارة الداخلية ، فقد جاء فيه : « في العاشرة وخمس وأربعين دقيقة من صباح أمس ، أي يوم ١٢ / ١٠ / ١٩٩٠ م أثناء توجه الدكتور المحجوب رئيس مجلس الشعب إلى فندق الميريديان لمقابلة السيد رئيس مجلس الشعب السوري

الذي يزور مصر حاليًا ، وأمام فندق سميراميس بكورنيش النيل أطلق مجهولون أعيرة نارية من بنادق آلية على سيارته وسيارة الحراسة المرافقة ، مما أدى إلى وفاته ، كما توفي الضابط رئيس الحراسة ، وفردان من طاقم الحراسة ، وأصيب سائق سيارة الفقيد ، وتشير الدلائل الأولية إلى أن مجهولين كانوا يقفون بنهاية نفق قصر النيل في مواجهة فندق سميراميس ، وعلى إثر اقتراب سيارة الفقيد بادروا بإطلاق النيران فتبادلت معهم قوة الحراسة إطلاق الأعيرة النارية ، إلا أنهم تمكنوا من الهرب بدراجة بخارية وسيارة ، فطاردهم اثنان من ضباط المباحث الجنائية كانا موجودين بالمنطقة ، وذلك حتى موقع فندق هيلتون رمسيس حيث جرى تبادل إطلاق النار وأصيب الضابطان ، وقد عثر في مكان الحادث على حقيبتين بهما عبوات ناسفة موقوتة وقنبلة يدوية تم إبطال مفعولها ، وكذلك خزن أسلحة آلية مليئة بالطلقات ، وانتقل إلى مكان الحادث السيد محمد عبد الحليم موسى وزير الداخلية ، والمستشار بدر المنياوي النائب العام ، وكبار المسئولين بوزارة الداخلية فور علمهم بالحادث » .

كانت هذه هي الرواية الرسمية التي رواها البيان الرسمي لوزارة الداخلية ، وكذلك تصريحات وزير الداخلية ، وكلها تشير إلى أن العناصر التي قامت بالحادث قد رصدت الدكتور المحجوب جيدًا ، وعلمت موعد لقائه بالوفد البرلماني السوري ، وأنها نجحت في إصابة المحجوب وطاقم الحراسة إصابات مباشرة ، وأنها أيضًا نجحت في الهرب ،رغم أن المنطقة التي تم بها الحادث مكتظة بالحراسات .

وعلى أي حال ، فإن أجهزة الأمن والتحليلات الصحفية على حد سواء قد وضعت عددًا من الاحتمالات لتحديد الجهة المسئولة عن ارتكاب الحادث ، وحصرت تلك الجهات في المنظمات والمجموعات الإرهابية التابعة للعراق أو في فلسطينيين قاموا بها لحساب العراق ، أو في الجماعات الإسلامية ، وأن الدافع إلى ارتكاب جماعات الإرهاب التابعة للعراق للحادث يأتي في إطار رسالة موجهة إلى النظام المصري عن

طريق اغتيال الرجل الثاني دستوريًا في هذا النظام[1] ، كنوع من الاحتجاج على الموقف المصري من أحداث الخليج ، وكإعلان عن قدرة النظام العراقي على إحداث البلبلة في داخل مصر خاصة ، وأن الحملات الإعلامية المتبادلة بين مصر والعراق في ذلك الوقت كانت مرتفعة النبرة إلى حد كبير ، أما الاحتمال الآخر وهو الخاص بالجماعات الإسلامية ، فإن ذلك يرجع إلى الانتقام لمصرع الدكتور علاء محيي الدين المتحدث الرسمي للجماعة الإسلامية ، والذي كان قد اغتيل في ضاحية الهرم قبل ذلك بشهرين ، وكانت الجماعة الإسلامية قد وزعت بيانًا ناريًا تتوعد فيه أجهزة الأمن بالقصاص عقب حادثة اغتيال الدكتور علاء محيي الدين المتحدث الرسمي للجماعة الإسلامية ، وفي الأيام الأولى لحادثة اغتيال المحجوب ، اتجهت الآراء سواء داخل أجهزة الأمن أو التحليلات الصحفية إلى استبعاد الجماعات الإسلامية من الحادث تمامًا وحصرها في المجموعات الإرهابية التابعة للعراق ، وقد اعتمد هذا الرأي على أكثر من سبب منها : أن العملية تمت بكفاءة عالية جدًا وعلى أيدي محترفين ، وهو الأمر الذي لا يتوافر للجماعات الإسلامية ، وأن ضرب طاقم الحراسة أولاً بهدف شله وجعل الهدف في مصيدة محكمة ، يدل على خبرة عالية في الإرهاب لا تتوافر أيضًا للجماعات الإسلامية ، كما أن معرفة موعد لقاء الدكتور المحجوب بالوفد البرلماني السوري لا يتوافر إلا لأجهزة استخبارات دولة ، وأنه لا يمكن للجماعات الإسلامية أن تعرف هذا الموعد بأي حال من الأحوال .

اغتيال المحجوب جاءت في ذروة الحملات المتبادلة بين مصر والعراق بسبب موقف مصر من أزمة الخليج .

وفي الحقيقة فإن أحدًا من الأوساط الرسمية أو شبه الرسمية أو الصحفية لم يشذ عن هذا الرأي ، وعلى سبيل المثال نجد اللواء حسن أبو باشا وزير الداخلية الأسبق

---

(١) نشرت تصريحاته في الأهرام ، والأخبار ، والجمهورية ، والوفد بتاريخ ١٣ / ١٠ / ١٩٩٠ م .

قد رأى نفس هذا الرأي حيث صرح بالتالي* : « إن الجريمة تمثل رسالة تهديد لمصر وبعض الدول العربية ، وهذه الرسالة تقول بوضوح إن ذراع المنظمات الإرهابية التي تتعاون مع النظام العراقي قادرة على الوصول إلينا ، وأن اختيار شخصية الدكتور المحجوب وهو الشخصية السياسية الثانية في مصر يحمل دلالات كثيرة ، وأن طريقة تنفيذ الجريمة تؤكد أن المجموعة التي قامت بها مدربة وليست هذه هي العملية الأولى لها حيث إن طريقة الاغتيال بالموتوسيكلات كانت تتم عادة في بيروت وإيران ، وتعتمد على اغتيال الحراسة لشل فاعليتها ليسهل لهم بعد ذلك.الانفراد بالشخصية المطلوب اغتيالها ، وإنه ــ أي اللواء حسن أبو باشا ــ يرى أن من قام بهذه العملية هي إحدى المجموعات التي تعمل مع النظام العراقي ، وفي مقدمتها مجموعة أبو نضال ، ومن الممكن أن يكون لهم ركائز بالداخل » .

وأيد نفس الرأي ، كل من زكي بدر وزير الداخلية السابق ، واللواء نبوي إسماعيل وزير الداخلية الأسبق ، ففي نفس اليوم والصفحة صرح اللواء زكي بدر بأنه يرجح أن تكون وراء الحادث منظمة كمنظمات أبو نضال أو أبوالعباس ، وأنه ليست هناك دوافع شخصية لاغتيال الدكتور رفعت المحجوب » ، أما اللواء نبوي إسماعيل : « فقد رجح أن تكون عملية اغتيال المحجوب مرتبطة بموقف مصر من أزمة الخليج ، هذا الموقف الذي لا يرضى عنه البعض » .

ولم يقتصر الإيمان بهذا الرأي وترجيحه على وزراء الداخلية السابقين ، بل إن جميع التحليلات الصحفية سارت في نفس الاتجاه ، ففي صحيفة أخبار اليوم مثلاً ، عدد ١٣ / ١٠ / ١٩٩٠ م ، وتحت عنوان : ليست جريمة هواة ، قالت أخبار اليوم : « من اللحظة الأولى أدرك خبراء مكافحة الإرهاب ، ورجال الأمن الذين أسرعوا إلى مكان الحادث ، أن اغتيال الدكتور رفعت المحجوب لم يكن عملية هواه ، وكان واضحًا للغاية أن الذين قاموا بالعملية من المحترفين لأسباب كثيرة ، فقد لاحظ خبراء الجريمة أن أسلوب ارتكابها يعكس بوضوح أن الجناة من المحترفين والمدربين على عمليات الاغتيال لأنهم لم يطلقوا رصاص مدافعهم وسلاحهم الآلي بطريقة

عشوائية ، بل كان لطلقاتهم أهداف محددة ، فقد تمكنوا من تحديد سيارة الحراسة التي كانت تسير خلف سيارة الدكتور المحجوب أولاً ، وذلك بأن أطلقوا الرصاص على سائقها فصرعوه في الحال ، ثم أطلقوا الرصاص على العجلة الأمامية اليمني لسيارة الدكتور المحجوب فانحرفت تجاه الكورنيش ، وتوقفت بعد أن اصطدمت بالرصيف ، وفي هذه اللحظة تقدم أحد الجناة ممسكًا بمدفعه الرشاش وأطلق النار على الزجاج الخلفي للسيارة ، ولم يكتف بذلك ، فتقدم ليطلق النار على الحارس والسائق ، وقد حدث كل ذلك في لحظات خاطفة ، وفي نفس الوقت كان أحد الجناة يقوم بإطلاق الرصاص على مدخل فندقي شبرد وسميراميس لمنع حراس الفندقين أو أي أحد من الاقتراب ، وقد استقرت بعض هذه الرصاصات في حوائط فندق شبرد وبعض السيارات أمام فندق سميراميس ، وفي نفس الوقت ، فإن آخرين كانوا يطلقون النار بالقرب من كوبري قصر النيل لتغطية انسحاب الجناة ، وقد أكدت المدة الوجيزة التي استغرقها الجناة في ارتكاب الحادث والهروب أن الجناة تدربوا على الحادث ، وكانت لديهم صورة محددة عن خط سير سيارة الدكتور المحجوب ، ومما يؤكد أن الجناة ليسوا هواة ـــ والكلام مازال لأخبار اليوم عدد ١٣ / ١٠ / ١٩٩٠ م ـــ أنهم استخدموا الأسلحة الآلية سريعة الطلقات ، وأنهم كانوا يحملون قنبلة يدوية هجومية بالإضافة إلى أربع عبوات متفجرات وضعت داخل علبة مسلي فارغة ، وثلاث علب بيروسول ، وهكذا تحدث الجريمة المعدة بإتقان ، تقترب سيارة الدكتور المحجوب السوداء .. بهدوء . الاتجاه واحد في الشارع والسيارات مسرعة ، ومن بعدها سيارة الحراسة حين تمر أمام المجموعة الأولى تنطلق الرصاصات ، يتقدم شخص من المجموعة الثانية ليمطر سيارة المحجوب بوابل من الطلقات في اتجاهاتها المختلفة ، وبدأها بالعجلة الأمامية ، دقة التصويب كانت لافتة للنظر ، قوة الطلقات شوهت الوجوه ، وقوة الطلقات فتحت أبواب السيارة ، وتمكنت المجموعة الثانية من تغيير خزينة البنادق الآلية التي معهم وهذا يعطي مؤشرًا عن الدقة والسرعة في التنفيذ والتدريب الراقي ، لم تستغرق العملية كلها دقائق معدودة ، وآخرون قاموا بعملية التأمين للجناة وهم في طريق الهروب في الاتجاه المضاد ، على كورنيش النيل

عن طريق إطلاق أعيرة نارية من فوق كوبري قصر النيل بهدف صرف الأنظار عن عملية الانسحاب ، وانطلقت الموتوسيكلات مخترقة الشارع ، وبقي شخص واحد قام بعملية انسحاب غريبة ما كانت تحدث لولا حالة الذهول التي أصابت الجميع .

ويلتقط الأستاذ إبراهيم سعدة الخيط ، فتحت عنوان : يكاد المريب يقول خذوني ، في عدد ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٩٠ م ، أخبار اليوم ، وعلى الصفحتين الأولى والثامنة يقول إبراهيم سعدة : « إن الخبراء يؤكدون على أن الجريمة ليست مصرية الهوية على ضوء تخطيطها وتنفيذها ، وأن نفي الحكومة العراقية لمسئوليتها عن الحادث جاء على طريقة المثل المصري القائل بأن الذي على رأسه « بطحة » يسارع بتحسسها » ، ويرفض إبراهيم سعدة في نفس المقال تفسير الحكومة العراقية للحادث على أنه عمل داخلي ، مؤكدًا أن الجبهة المصرية متماسكة ، وأن الحادث قد تم تدبيره بسبب موقف مصر من أزمة الخليج » .

ليسوا مصريين

ظهر سيل من التحليلات الأمنية والصحفية ، ومن المقالات والتحليلات والمناقشات التي تقول كلها أنه لا صلة للجماعات الإسلامية بالحادث ، يتفق في هذا خبراء الأمن والصحفيون والمحللون السياسيين في صحف الحكومة والمعارضة على حد سواء ، بل وصل الأمر إلى أن مانشيتات صحف الحكومة والمعارضة قد أكدت هذا الأمر ، فمثلاً مانشيت الأهرام الرئيسي عدد ٥ أكتوبر سنة ١٩٩٠ م يقول : « أدلة قاطعة تؤكد أن القتلة إرهابيون عرب تسللوا إلى مصر » ، وفي جريدة الجمهورية في المانشيت الرئيسي أيضًا في عدد ١٥ أكتوبر تقول : « الداخلية تتوصل لمعلومات هامة حول قتلة المحجوب ، الإرهابيون يعملون لحساب العراق ، شاهد عيان : حاولوا استئجار شقتي وليسوا مصريين » ، وجريدة الوفد مثلاً في المانشيت الرئيسي أيضًا في عدد ١٧ أكتوبر تقول : « جهاز مخابرات دولة عربية شارك في تخطيط وتمويل جريمة اغتيال المحجوب » .

وإذا تركنا المانشيتات الرئيسية إلى المعلومات والسطور التي نشرتها الصحف في تلك الفترة نجد مثلاً أن صحيفة الجمهورية في عدد ١٥ أكتوبر تقول بالحرف الواحد : « توصلت أجهزة الأمن بوزارة الداخلية إلى معلومات هامة ومحددة ودقيقة حول المجموعة الإرهابية التي اغتالت د . رفعت المحجوب ورفاقه الخمسة ، وتضيف جريدة الجمهورية في صفحتها الأولى قائلة : « أكدت المعلومات أن الإرهابيين ليسوا مصريين ، وأنهم نفذوا جريمتهم لحساب العراق ، وتسللوا إلى البلاد متفرقين عبر منافذ مختلفة قبل الجريمة بأيام حاملين معهم أسلحة من الخارج ، وأفادت المعلومات أن الجناة أعدوا مجموعتين إرهابيتين تضم كل منها خمسة أفراد لتنفيذ مخططهم الإجرامي ضد شخصيات سياسية في مصر وقامت المجموعة الأولى بتنفيذ جريمتها ضد المحجوب ورفاقه ، وأن سلطات الأمن اكتشفت عددًا من المشتبه فيهم ، والذين تنطبق أوصافهم على الصور التي وزعتها الداخلية ، وفي مطار القاهرة تم ضبط ثلاثة يحاولون السفر بجوازات مزورة ، وفي السويس تم ضبط باكستانيين كانا في طريقهما للسفر على إحدى العبارات المصرية .

وفي الصفحة السابعة في نفس الصحيفة ، نجد المانشيتات الرئيسية تقول : « معلومات هامة أمام سلطات الأمن حول جريمة اغتيال المحجوب ، الإرهابيون تسللوا لمصر متفرقين من منافذ مختلفة ، شاهد عيان يروي قصة لقائه بالإرهابيين قبل الجريمة » ، وتحت تلك المانشيتات كتبت صحيفة الجمهورية : « أكدت تحريات أجهزة الأمن بوزارة الداخلية أن الإرهابيين الخمسة الذين ارتكبوا حادثة اغتيال المحجوب رئيس مجلس الشعب وخمسة من رجال الشرطة قد وصلوا إلى مصر قبل الحادث بحوالي ثلاثة أيام وتقدموا إلى صاحب شقة مفروشة بمنطقة العجوزة لاستئجارها في الحادية عشرة والنصف من صباح الثلاثاء قبل الحادث ، ولكنه شك فيهم بسبب ملامحهم العربية ولهجتهم الشامية ورفض تأجيرهم الشقة ، وقد توصلت أجهزة الأمن إلى هذا الشاهد ، ويعمل موظفًا مرموقًا ، وقال إنه ارتاب في الأشخاص الخمسة الذين تتراوح أعمارهم بين العشرين والثلاثين عامًا حيث كانوا في حالة إرهاق شديدة ويرتدون البنطلونات الجينز والكوتشات وادعوا أنهم أردنيون ، وتحدثوا

معه بلهجة شامية ، وأنه اضطر إلى رفع سعر الشقة إلى خمسة آلاف جنيه لتطفيشهم ، وفعلاً تركوه وهم يرددون أنهم أردنيون ، وليس بين الأردن ومصر أي خلافات ، وأضاف الشاهد في أقواله أمام أجهزة الأمن أنه لم يعر الواقعة اهتمامًا حتى مرت ثلاثة أيام وعرف بحادثة اغتيال الدكتور المحجوب ، وعلم ببعض أوصاف الجناة من خلال وسائل الإعلام ، وخاصة ارتداء أحدهم للوشاح الأخضر ، وتحدثه باللهجة الشامية ، فأسرع بإبلاغ أجهزة الأمن وأدلى بأوصافهم ، ومن ناحية أخرى ـــ والكلام مازال لجريدة الجمهورية ـــ توصلت أجهزة الأمن إلى شاهد آخر بمنطقة الجيزة أبلغ أجهزة الأمن بمشاهدته لأحد الإرهابيين أثناء بحثه عن شقة مفروشة بإحدى المناطق التابعة للهرم ، وتعرف عليه بعد اختفائه بلحظات عندما شاهد صورته ضمن صور الإرهابيين الخمسة التي عرضها التليفزيون أمس الأول ، وعلمت الجمهورية أن أجهزة الأمن توصلت إلى خيوط هامة في حادث الاغتيال من شأنها الكشف عن الإرهابيين والتوصل إليهم ، وتحت عنوان جانبي « ليسوا مصريين » أضافت الجمهورية : « وبعد هذه الخيوط الجديدة والشهود تأكد لأجهزة الأمن أن مرتكبي الحادث ليسوا مصريين ، وأنهم ينتمون إلى بعض الجنسيات العربية التي دفعها النظام العراقي للقيام بعمليات إرهابية لإثارة الفزع والرعب ، وبلبلة الأمن العام في مصر ، وضرب استقرارها خاصة بعد الموقف المصري إزاء الغزو العراقي للكويت ، وقد بدأت مباحث أمن الدولة التحرك السريع بعد هذه المعلومات الهامة حيث تم إحكام الرقابة الأمنية على القاهرة الكبرى ، وخاصة محافظة الجيزة ، والتي أشارت المعلومات إلى وجود الإرهابيين بداخلها ، وتم القيام بحملات تفتيشية دقيقة في الشقق المفروشة والفنادق وسؤال السماسرة ، وتم ضبط عدد كبير من المشتبه فيهم ، وأشارت تحريات أجهزة الأمن إلى أن الإرهابيين تمكنوا من التسلل للبلاد عبر منافذ مختلفة حتى لا يشتبه فيهم وأنهم استخدموا جوازات سفر ووثائق مزيفة في الدخول ، واستئجار الشقق المفروشة ، وأنهم كانوا يستأجرون الشقة بعض الوقت ، ثم ينتقلون إلى غيرها ضمانًا لعدم الاشتباه فيهم ، وعلمت الجمهورية أن عددًا من الإرهابيين لا يقل عن عشرة أشخاص قد تسللوا إلى مصر بجوازات ووثائق مزورة لارتكاب

عمليات إرهابية ، منها اغتيال بعض الشخصيات العامة ، وأنهم قسموا أنفسهم إلى مجموعتين قامت الأولى بتنفيذ عملية اغتيال المحجوب وتولت المجموعة الثانية التخطيط لارتكاب عمليات أخرى ، ورجحت المصادر الأمنية نجاح الإرهابيين في إحضار الأسلحة معهم من العراق ، وتشير التحقيقات إلى أنه لم يشترك مصري واحد في هذه العملية .

أما جريدة الوفد فقد قالت في عدد ١٧ أكتوبر في الصفحة الأولى : « حذر أمس مصدر أمني مسئول من وقوع جرائم إرهابية أخرى خلال الأسابيع القليلة القادمة ، وأشار المصدر إلى التوصل لمعلومات مؤكدة تفيد أن مجموعات إرهابية تضم عراقيين وفلسطينيين وأردنيين تنوي تنفيذ جرائم أخرى في القاهرة الكبرى والإسكندرية لإثارة الاضطرابات في البلاد والإيحاء بعجز الحكومة ، كما أكدت المعلومات التي توصل إليها جهاز أمني أن العملية التي يضمها المخطط الجديد تشمل محاولة تفجير بعض المنشآت الحيوية والمصانع والفنادق الكبرى باستخدام قنابل ومفرقعات مهربة إلى داخل البلاد بمساعدة جهات تابعة لدولة عربية بالقاهرة ، وأكد المصدر أنه ثبت اشتراك جهاز مخابرات دولة عربية مع مجموعات إرهابية مأجورة في تخطيط وتمويل جريمة اغتيال الدكتور المحجوب » .

أما جريدة الأهرام ــــ وهي الجريدة شبه الرسمية للحكومة المصرية ــــ فقد قالت نفس الشيء في صدر صفحتها الأولى في عدد ١٥ أكتوبر سنة ١٩٩٠ م ، حيث قالت الأهرام : « علم مندوب الأهرام أن جميع التقارير المتوافرة والأدلة المادية التي تحت يد أجهزة الأمن المصرية تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن مجموعة الإرهابيين القتلة الذين اغتالوا الدكتور رفعت المحجوب ورفاقه من رجال الحراسة والأمن هم من الرعايا العرب الذين تسللوا إلى البلاد بهدف تنفيذ مخططهم ، وقد أتم خبراء المفرقعات إعداد تقريرهم النهائي في حادث اغتيال الدكتور المحجوب ، وجاء به أنهم تمكنوا من إنقاذ المنطقة من دمار شامل حيث أمكن إبطال مفعول القنابل قبل انفجارها بعشر دقائق ، وكانت قد وضعت أسفل فندق سميراميس ، ومنها ثلاث قنابل في علب

بيروسول ، وتم ضبطها على مواقيت محددة لتحقق أكبر قدر من الخسائر ، كذلك تمكنت أجهزة الأمن من القبض على ٢٥ فلسطينيًا وعراقيًا تنطبق عليهم أوصاف الإرهابيين الذين اغتالوا الدكتور رفعت المحجوب .

المفاجأة الكبرى

فجأة .. ورغم كل المعلومات التي تم التوصل إليها .. والاتهامات التي تم توجيهها إلى قوى خارجية بتدبير وتخطيط وتنفيذ عملية اغتيال المحجوب ومرافقيه ، وبعد مرور ١٥ يوماً على عملية الاغتيال ، أعلنت أجهزة الأمن أنها توصلت إلى قتلة المحجوب ، وأنه تم القبض عليهم ، وأنهم أيضاً ـــ وهنا تكمن المفاجأة ـــ أعضاء في تنظيم الجهاد ، والذي قام باغتيال السادات .. والذي ظن الكثيرون أنه انتهى تماماً ، بعد سجن معظم قياداته ، ومصرع بعضهم في عملية الهروب الكبير ، التي قتل فيها القمري وخميس مسلم .

وقال بيان وزارة الداخلية الذي نشرته الصحف يوم ٢٨ أكتوبر الماضي : « في إطار البحث المكثف عن مرتكبي حادث اغتيال المرحوم الدكتور رفعت المحجوب ومرافقيه وعدد من قوات الشرطة .. توصل جهاز مباحث أمن الدولة إلى معلومات تحدد العناصر التي قامت بتخطيط وتنفيذ الحادث ، والكشف عن قنوات اتصال هذه العناصر وأوجه دعمها من الخارج .. وبناء على إذن من نيابة أمن الدولة بضبط وتفتيش أوكار هذه العناصر ، قامت أجهزة الأمن فجر أمس بمهاجمة أربعة أوكار بمحافظتي القاهرة والجيزة ، وتم ضبط ستة من عناصر تنظيم الجهاد المتطرف ، المشاركين في تخطيط وتنفيذ هذا الحادث .

وكذلك ضبطت أجهزة الأمن لديهم كميات من الأسلحة والذخائر والمتفجرات وأدوات التفجير ودراجات بخارية وبعض الأوراق التنظيمية . وقد أسفرت عمليات الضبط عن إصابة ضابط شرطة وجنديين من أفراد القوة . واستكمالاً لضبط العناصر الأخرى المشاركة في حادث الأغتيال ، وبناء على ما أدلى به بعض المتهمين من معلومات عن مكان وجود هذه العناصر بمنطقة الجيزة ، فقد تمت مطاردتها في شارع جامعة القاهرة بمحافظة الجيزة ، ولكنها بادرت بإطلاق

النيران على قوة المطاردة ، فأصابت ضابطاً وأحد أفراد القوة بأعيرة نارية وعبوة متفجرة ، مما اضطر القوة إلى مبادلة تلك العناصر إطلاق النار ، فقتل اثنان منها وأصيب ثالث وتم القبض على الباقين . وقد نقل المصابون إلى المستشفى ، وانتقلت نيابة أمن الدولة للمعاينة ومباشرة التحقيق » .

إلى هنا انتهى بيان وزارة الداخلية ، وبدأت الصحف في نشر تفاصيل عملية القبض على المتهمين ، من خلال مصادرها الأمنية المختلفة وشهادة شهود العيان .

كانت بداية الخيط الأول الذي أمسكت به أجهزة الأمن ، وقادها إلى التعرف على شخصية الجناة وأماكن اختبائهم ، صورة فوتوغرافية التقطها الضابط ملازم أول حاتم حمدى ، الذي أصيب أثناء اشتراكه مع الشهيد العميد عادل سليم في مطاردة أحد الجناة ، الذي أطلق رصاص مدفعه الرشاش على الضابطين ، وفر هارباً التقط الضابط حاتم هذه الصورة من بين مئات الصور التي عرضت عليه لبعض المشتبه فيهم ، وأكد أنها لنفس الشخص الذي قتل العميد عادل سليم ، وأطلق عليهما الرصاص وفر هارباً . وتأكد رجال مباحث أمن الدولة أن الصورة التي أصر عليها الضابط الشاب المصاب ، تخص صفوت أحمد عبدالغني أحد أعضاء « الجناح العسكري » لتنظيم الجهاد .. ويزخر ملفه في مباحث أمن الدولة بمعلومات وفيرة عن نشاطاته .

أمسكت أجهزة الأمن بهذا الخيط الهام ، وبدأت بحثها الشاق عنه ، لكثرة تنقلاته ومخابئه ، وعدم استقراره في مكان محدد .. وأكدت المعلومات أن صفوت ينتقل مع مجموعة من رفاقه في التنظيم بين عدد من الأوكار غير المراقبة من أجهزة الأمن ، بمناطق حلوان والمعادي والمعصرة وعين شمس وبولاق أبو العلا بالقاهرة .. وكذلك مناطق الهرم وبولاق الدكرور وإمبابة بالجيزة . وفي مساء الخميس ٢٥ أكتوبر ، وصلت معلومات لأجهزة مباحث أمن الدولة بأن المتهم سيبيت ليلته في شقة مفروشة بمنطقة « كعبيش » خلف ملهى باريزيانا بالهرم .

تم إعداد مجموعة اقتحام من فرقة مكافحة الإرهاب الدولي ، هاجمت الشقة

في الرابعة صباحاً ، وتمكنت من القبض على المتهم صفوت عبدالغني ومعه زملاؤه عزت السلاموني وعبدالناصر نوح وعاصم محمد أحمد . كما عثر بداخل الشقة على بندقية آلية ومسدس ماركة « سميث » وبعض المتفجرات نفس النوع ، الذي استخدم في اغتيال الدكتور المحجوب وتم ضبط ــ حسب الروايات الأمنية ــ عدد من المنشورات المناهضة لنظام الحكم .

وفي الاستجواب الأولي السريع الذي أجرته مباحث أمن الدولة مع الأربعة الذين ألقي القبض عليهم في شقة الهرم ، اعترفوا باشتراكهم في جريمة اغتيال المحجوب وقرروا أنهم كانوا يستهدفون اللواء محمد عبدالحليم موسى وزير الداخلية والذي كان من المقرر أن يمر من هذا المكان قبل دقائق من وقوع حادث الاغتيال !! كما أسفرت المعلومات التي أدلى بها المتهمون ، والمنشورات والأوراق التي عثر عليها في الشقة ، عن تحديد عدة أوكار يختبىء فيها بعض أعضاء التنظيم الذين ساهموا في التخطيط لعملية الاغتيال ، وتم تحديد أسمائهم . وعلى الفور انطلقت ١٢ مجموعة من فرق مكافحة الإرهاب الدولي والأمن المركزي . وتوجهت إلى الهرم وإمبابة وبولاق ، حيث أمكن ضبط ٨ أعضاء في هذه الكمائن من بينهم محمد النجار وممدوح على يوسف .. وفي أحد هذه الأكمنة تم تبادل إطلاق النيران ، مما أدى لبتر ساعد نقيب شرطة . كما وصلت معلومات إلى ضباط مباحث أمن الدولة من واقع استجوابهم للمقبوض عليهم ، أن لقاءً بين مجموعتين من أفراد التنظيم سيتم أمام كلية الهندسة جامعة القاهرة . تم إعداد كمين لضبط أفراد المجموعتين ، بعد تحديد شخصياتهم ، وعندما أطبق كمين الشرطة عليهم أخرج بعضهم أسلحة نارية ، وأطلقوا النيران على أفراد القوة ، فأصابوا أحد الضباط وأمين شرطة ، مما اضطر القوة إلى إطلاق الرصاص عليهم ، وأدى تبادل إطلاق النيران إلى مصرع عضوين في التنظيم هما محمد صلاح ومحمد عبدالفتاح . وتبين أنهما كانا يحملان بطاقتين مزورتين باسم صابر ربيع طلب ، وأنور طوغيان ، وتمكنت أجهزة الأمن من القبض على باقي المجموعة ، والسيطرة على الموقف في المنطقة . وفي كمين آخر بمحافظة المنيا ، تم في نفس اليوم ضبط اثنين من أعضاء التنظيم بإحد الشقق ومعهما موتوسيكلان ، يرجح أنهما استخدما في

الحادث .

انتقل إلى مواقع الأحداث والضبط ، التي جرى فيها تبادل إطلاق الرصاص ، المستشار عبدالمجيد محمود المحامي العام لنيابات أمن الدولة ، وعدد من وكلاء النيابة لمعاينة هذه الأماكن . كما انتقل خبراء المعمل الجنائي لمعاينة أماكن وقوع الأحداث ، والشقق التي تم فيها ضبط المتهمين ، وتم رفع ما فيها من آثار ، وتحديد أنواع الأسلحة والمتفجرات والذخائر التي عثر عليها ، والتي رجحت المعاينة الأولى أنها من نفس نوع الأسلحة والمتفجرات التي استخدمت في تنفيذ عملية اغتيال الدكتور المحجوب ومرافقيه الخمسة .

وهكذا تم القبض على سبعة متهمين ، أصيب أحدهم وتم نقله إلى المستشفي ، كما تم قتل اثنين منهم ، ليصبح عدد من قاموا بالتخطيط والإعداد والتنفيذ لعملية اغتيال المحجوب تسعة أشخاص حتى ذلك الوقت وهم :

- عبدالناصر نوح .
- صفوت أحمد عبدالغني .
- عصام السيد .
- عزت السلاموني .
- ممدوح علي يوسف .
- عادل مسلم .
- محمد النجار .. أصيب وتم نقله إلى مستشفى الشرطة .
- محمد صلاح .. قُتِل في كمين كلية الهندسة .
- محمد عبدالفتاح ..قتل في كمين كلية الهندسة .

وذكر تقرير أمني ، أن أجهزة الأمن كشفت أن عناصر التنظيم تحركت في السنوات الأخيرة ، ودخلت في صدامات مسلحة مع أجهزة الشرطة ، بعد أن هدأت فترة من الوقت في أعقاب اشتراكها في حادث المنصة ، الذي راح ضحيته الرئيس أنور السادات في ٦ أكتوبر ١٩٨١ . وأضاف التقرير أن هذه العناصر المتطرفة

حاولت اغتيال وزيري الداخلية النبوي اسماعيل وحسن أبو باشا ، بعد خروجهما من الوزارة . كما تحركت ضد اللواء زكي بدر وزير الداخلية السابق أثناء توليه منصبه ، وحاولت اغتياله بسيارة ملغومة بطريق صلاح سالم ، ولم تنجح المحاولة . كما تكشفت لأجهزة الأمن معلومات جديدة عن هذه الجماعات ، بعد أن بدأت في استخدام السلاح والمواد المتفجرة . وأشار التقرير إلى أن هذه العناصر استهدفت الإخلال بالأمن وهز الثقة في النظام بمصر ، والثأر من رجال الشرطة ، بسبب وفاة بعض قيادات التنظيم في صدامات مسلحة مع قوات الأمن .

وأكد مصدر أمني كبير توافر دافع الثأر لدى أعضاء الجماعات الدينية وقال إن جريمة اغتيال المحجوب جاءت انتقاماً لمقتل الدكتور علاء محيي الدين أحد أعضاء التنظيم وأبرز قياداته !! واتهم أعضاء التنظيم رجال الشرطة بقتله ، ووزعوا منشورات أكدوا فيها أن القصاص هدفهم ، وأنه حان الوقت لاستخدام الرصاص في حوارهم مع الشرطة . وعن سبب اختيار المحجوب ليكون هدفاً للجريمة قال المصدر الأمني إن المتطرفين استهدفوا شخصية عامة لها ثقل سياسي ، لزعزعة الأمن وهز الاستقرار .. وقد سبق العثور مع أعضاء تنظيم « الناجون من النار » الذي حاول اغتيال حسن أبو باشا ومكرم محمد أحمد ، على رسوم كروكية لمنزلي الدكتور رفعت المحجوب واللواء عبدالحليم موسى مدير مصلحة الأمن العام في ذلك الوقت . كما أكد المصدر الأمني الكبير أن عدداً من المتهمين الذين تم القبض عليهم سبق لهم الاشتراك في أحداث عنف وإرهاب في محافظات الصعيد والفيوم .. ومن بينهم محمد أحمد علي وشهرته « محمد النجار » الذي أصيب أثناء كمين كلية الهندسة .. وقد اشترك — حسب رواية المصدر الأمني — في إلقاء القنابل والمتفجرات على مسرح نقابة المهن الزراعية بمدينة الفيوم .. وأنه سبق أن تم القبض عليه مع آخرين ، لاعتدائهم على سائحة مغربية ! وزوجها أثناء نزهتهما بالفيوم . وفي النهاية قال المصدر الأمني إن عمليات اقتحام شقق المتهمين لم تستغرق أكثر من ربع ساعة لكل شقة منهم ، وأنه لم تحدث من الجناة سوى مقاومات بسيطة .. حيث تم استخدام القنابل الصادمة في شل حركتهم ، وهي لا تؤثر على الشخص ، ولكن تحدث له صدمة

عصبية مؤقتة . كما كان رجال القوة مسلحين بالبنادق الآلية والرشاشات والأسلحة الخرطوش ، بالإضافة إلى القنابل المسيلة للدموع ، التي تستخدم في الأماكن المغلقة لإخراج من فيها ؛ بدلاً من المخاطرة بالدخول وتعرض القوات للخطر .

وقد أفاد التقرير الطبي التشريحي للمتهمين اللذين لقيا مصرعيهما أمام جامعة القاهرة أن الأول محمد صلاح « ٢٥ سنة » ، لقي مصرعه بأكثر من ١٤ رصاصة ، أحدثت كسوراً بعظام الجمجمة وتهتكاً بالمخ والرئتين والقلب والكبد والكلية اليميني . وأفاد التقرير الخاص بالمتهم الثاني محمد عبدالفتاح ، بإصابته بعشر رصاصات ، أحدثت تهتكاً بالأوعية الدموية الرئيسية بيسار ويمين العنق ، وكسرا في الأضلاع وعظام الحوض .

اعتقد الكثيرون أن من تم القبض عليهم وقتلهم في كمين جامعة القاهرة ، هم آخر أعضاء المجموعة التي ارتكبت حادث اغتيال المحجوب ، خاصة أنه قد سبق القبض على عدد كبير من قيادات المجموعة في شقة كفر كعبيش ، وعلى رأسهم صفوت عبدالغني .. ولكن أجهزة الأمن اعتبرت ذلك التحرك نقطة بداية وانطلاق لتصفية « العناصر المتطرفة » .

وحدث خلط تام لدى أجهزة الأمن ــ لايستبعد أن يكون متعمداً ــ بين جميع أعضاء الجماعات الإسلامية وأعضاء تنظيم الجهاد المتطرف .. وقبل أن نعرض لحملة الاعتقالات الواسعة ، التي شنتها أجهزة الأمن في جميع محافظات مصر .. نقف للحظات مع اعترافات المتهمين الذين تم القبض عليهم ، التي تناولت أبعاداً جديدة عن عدد مرتكبي الحادث ، ومصادر الأسلحة والتي استخدموها في التنفيذ ، ومصادر التمويل .

أدلى المتهمون الذين تم القبض عليهم ــ حسب روايات الصحف ــ بأقوال واعترافات تفصيلية ، في الاستجوابات التي أجرتها معهم مباحث أمن الدولة . تبين من هذه الاعترافات أن سبعة من أعضاء التنظيم هم الذين خططوا للعملية واشتركوا في تنفيذها ، وتحديد دور كل منهم فيها .

واتضح أن زعيمهم هو صفوت أحمد عبدالغني ، أحد أعضاء الجهاد البارزين ، الذين سبق القبض عليهم في قضية اغتيال السادات ، وكان ترتيبه في قرار الاتهام رقم ٤٨ ، واشترك معه ضياء محمد خلف أحد المتهمين في قضية الجهاد أيضا ، وكان ترتيبه رقم ٦٥ « هارب » والثالث محمد صلاح أحد أقطاب التنظيم بالمنيا (قُتل) ، ومحمد عبدالفتاح حاصل على بكالوريوس تجارة (قُتل) ، وممدوح على يوسف ، ومحمد على أحمد وشهرته محمد النجار .

وتوصلت أجهزة الأمن إلى مصادر تمويل التنظيم . وتبين أنه كان يتم عن طريق اشتراكات شهرية محددة يدفعها أعضاء التنظيم في مصر وفي بعض البلاد العربية وباكستان .. وكذلك عن طريق تمويلات خارجية ترد للتنظيم من بعض البلاد العربية والإسلامية . كما تبين أن أحد أعضاء التنظيم البارزين ، الذي سبق القبض عليه في قضية اغتيال السادات والإفراج عنه هو همزة الوصل بالنسبة لعملية التمويل .. كما تبين أن أحد أعضاء التنظيم وهو رفاعي على طه ، سافر إلى باكستان قبل عملية الاغتيال بأسبوع واحد ، للبحث عن مصادر جديدة لتمويل التنظيم ولا يزال هناك حتى الآن . كما قرر اثنان ممن تم القبض عليهم ، أنهم قاموا بإحضار الأسلحة والمتفجرات التي تم ضبطها معهم من محافظة بني سويف ، حيث تعودوا شراءها من تجار الأسلحة الموالين للتنظيم ، ومن أصحاب المحاجر والمطاريد في الجبال . بالإضافة إلى تصنيع بعض هذه الأسلحة والقنابل والمتفجرات يدوياً في أوكارهم الخاصة . وأرشد المتهم محمد أحمد على (محمد النجار) عن شقة يستأجرها بإمبابة ، اتخذها كوكر لإخفاء الأسلحة والمتفجرات . كما تم ضبط عدة جوازات سفر مزورة ، أستخدمها أعضاء التنظيم في السفر إلى بعض الدول العربية ، ومن بينها السودان واليمن!! . وتعليقاً على هذه الاعترافات ربط مصدر أمني كبير بين الحادث ، ووجود الدكتور عمر عبدالرحمن مفتي الجماعات الإسلامية في بغداد ؟ .

وبدأت أجهزة الأمن بعد ذلك ، جهودها المكثفة ، للبحث عن « ضياء » العضو الهارب ، الذي تأكد اشتراكه في عملية الاغتيال ؛ وباقي العناصر والأسلحة التي استخدمت في الحادث . وبدأت علميات تمشيط واسعة في محافظات القاهرة

والجيزة والقليوبية وبني سويف والمنيا وسوهاج وأسيوط ، لضبط باقي عناصر التنظيم الذي ينتمي إليه الجناة ، بعد سقوط أبرز عناصره . وبدا واضحا تصميم أجهزة الأمن على القضاء على جميع العناصر المتطرفة ، التي تتبنى العنف منهجاً لها في التعامل مع السلطة وهكذا أصبح البحث قائماً على قدم وساق عن جميع المسجلين بملفات مباحث أمن الدولة في تنظيم الجهاد وغيره والذين وردت أسماؤهم في تحقيقات المباحث مع من تم القبض عليهم .

وبدأت عمليات القبض على أعضاء هذه الجماعات ، حيث تم يومي ٢٨ و٢٩ أكتوبر ضبط حوالى ١٣٠ عضواً و٦ قنابل و ٦ بنادق ومتفجرات في القاهرة والجيزة والصعيد .. وفي مدينة ١٥ مايو بالقاهرة هاجمت قوات العمليات الخاصة إحدي الشقق ، والقت القبض على عباس عبدالله حميدة ، إمام وخطيب مسجد ومن الأعضاء البارزين في تنظيم الجهاد .. كما ضبطت بندقيه آليه من نفس النوع المستخدم في حادث اغتيال المحجوب ، ومسدساً وكمية من المتفجرات ، و٣ بطاقات شخصية بأسماء وهمية .. وهرب ثلاثة آخرين قبل اقتحام الشقة . كما تم ضبط اثنين آخرين في شقة « نباهيا » ومعهما كمية من المتفجرات وجواز سفر خاص بفتاة تنتمي لنفس التنظيم ، وتبين أنها استخدمته في السفر لأكثر من دولة عربية للحصول على تمويل للتنظيم ؟!! في ساقلته بسوهاج ، مسقط رأس الدكتور علام محيي الدين المتحدث الرسمي باسم الجماعة الإسلامية والذي لقي مصرعه قبل حادث اغتيال المحجوب بفترة ، وأكدت الجماعة أنها ستنتقم له ، تم القبض على خمسين عضوًا في التنظيم ، ومعهم كمية كبيرة من الأسلحة والمنشورات التي تحرض على الاعتداء على الشرطة وكبار المسئولين في الدولة ، كما تم القبض على ٧٠ عضوًا بالجماعات بمدينة ديروط معقل الجماعات بأسيوط .

ولقي الجندي مصطفي فؤاد أحمد مصرعه في عملية اقتحام شقة ١٥ مايو . وكان معظم من تم القبض عليهم بأسيوط وسوهاج من طلبه الجامعة ، الذين ـــ طبقاً للمصادر الأمنية ـــ يتزعمون المظاهرات في جامعة أسيوط ، ويوزعون المنشورات

العدائية ضد الشرطة والنظام .

كما قامت قوات الأمن باسيوط بالقبض على أحمد صلاح ، شقيق المتهم محمد صلاح ، الذي لقي مصرعه بشارع الجامعة بالجيزة .

كما لقي بعض أعضاء الجماعات الإسلامية مصرعهم ، أثناء عمليات القبض الواسعة في مختلف المحافظات ، ففي بني سويف اقتحمت قوات الأمن مسجد الخلافة ، وقتلت أسامة صابر ، واعتقلت أهالي أعضاء الجماعات كرهائن . كما اقتحمت مسجدي الشادر وعباد الرحمن ، وأصيب في الصدامات ١٠ أفراد برصاص قوات الشرطة . وفي المينا أغلقت قوات الأمن منداخل المحافظة ، ومشطت مناطق أراض سلطان وأبو هلال ، واعتقلت ٧٠ طالباً من طلاب الجامعة . وفي الفيوم تم اعتقال ٢٥ من أعضاء الجماعة الإسلامية . وقامت مباحث أمكن الدولة بطنطا بفصل عشرات الطلاب من المدينة الجامعية ، والغت انشطة الأسر الإسلامية بكليات التجارة والحقوق والعلوم والآداب ، وفي المنوفية اعتقلت مباحث أمن الدولة ١٢ طالباً ، وأوقفت نشاط الأسر الإسلامية أيضاً . كما تم القبض على ١٣ عضواً من جماعة الدعوة والتبليغ في منطقة عين شمس ، عقب وصولهم من السويس. وتم ترحيل أعضاء الجماعة إلى مبنى مباحث أمن الدولة في لاظوغلي للتحقيق معهم . (أسماؤهم في عدد الوفد ٣٠ أكتوبر) .

ونشرت الصحف في أعدادها الصادرة في ٣٠ أكتوبر ١٩٩٠ ، صور أربعة من أعضاء الجماعات الهاربين ، والمطلوبين لاشتراك بعضهم في حادث اغتيال المحجوب ، ومساعدة الآخرين لهم ز والأربعة هم علاء محمد أبو النصر ، حامد أحمد عبدالعال ، ياسر عبدالحكيم عمر خطاب وعصام محمد عبدالجواد .

ونشطت من جديد عمليات الاعتقال والقبض على العناصر الجماعات الإسلامية وتنظيم الجهاد .. وضح تصميم جهاز الأمن المصري على أثبات ذاته ووجده أمام هذه الجماعات وجاء بيان اللواء محمد عبدالحليم موسي وزير الداخلية أمام مجلس الشوى ليؤكد ذلك التصميم . حيث أعلن الوزير أنه سيقتلع التنظيمات الإرهابية

من جذورها وكشف في بيانه عن تفاصيل ضبط الجناة في حادث اغتيال المحجوب ، وبعض الذين اشتركوا في حادث الاتوبيس الإسرائيلي ، وأكد الوزيران أن الحادث تم بعد تخطيط ودراسة على مستوى عالٍ ، وأن المقصود ليس شخصاً بعينه بل ضرب الاستقرار والطمأنينة وسمعة مصر الأمنية .

وكشف الوزير أيضاً عن ضبط ١٣ مجموعة « إرهابية » استهدفت التخريب وضرب الاستقرار ، وتم ضبط حوالي نصف مليون دولار معهم وقال وزير الداخلية إن هؤلاء الإرهابيين دخلوا مصر بجوازات سفر مزورة ، وأن لهم ركائز داخل مصر ، ولايوجد بينهم غير مصري واحد ، والباقون فلسطينيون وأردنيون ومن العراق وتونس والجزائر . وأكد اللواء موسى أنه تم ضبط ١٧ الف دولار و٦٠ الف جنيه مصري ، مع أعضاء التنظيم ، بعد سفر الدكتور عمر عبدالرحمن إلى الخارج . كما تم ضبط ٤٠٠ كيلو ديناميت ، حصل عليها المتهمون من حقول الألغام المتخلفة عن حرب أكتوبر ١٩٧٣ . وشهد الوزير بحسن معاونة الصحف لأجهزة الأمن ، عندما أكدت مراراً أن مرتكبي حادث اغتيال المحجوب من الخارج ! مما جعلهم يطمأنون تماماً بأن الأمن يسير في طريق آخر ! مما سهل كثيراً من المهمة ! وقال وزير الداخلية إنه لن يسمح بعد اليوم بأن يتولى حراسة الشخصيات الهامة غير ضابط أو أمين ، كما لن يسمح بأن يتحول الحارس إلى سكرتير ، مؤكداً أنه سيتم تكثيف عمليات التدريب . وأضاف أنه تم إنزال ١٢٠ سيارة مجهزة لمكافحة الإرهاب في مختلف شوارع القاهرة .

واعترف اللواء عبدالحليم موسى في بيانه بتقصير بعض رجال الشرطة في حادث الاغتيال وأكد أنه تم إحالة ١٩ ضابطاً للمحاكمة التأديبية ، وقال : إننا سنقضي على التنظيم من جذوره ولكننا نحتاج إلى سلاح وبشر ؛ أم هل تريدونني أن « أكنس عليهم السيدة نفيسة » ؟! مما يؤكد أن وزير الداخلية بالفعل بدأ التخطيط وبجدية لإنهاء عصر « الجماعات المسلحة في مصر » وأخيراً .. أعلن وزير الداخلية يوم الخميس ١٥ نوفمبر ١٩٩٠ في لقائه بطلبة أكاديمية الشرطة ، أن عدد الذين اشتركوا في التخطيط والإعداد والتنفيذ لعملية اغتيال المحجوب ، يبلغ ٣٢ عضواً بتنظيم الجهاد ، وأن النيابة أصدرت الأمر بالقبض عليهم ، وتجرى التحقيقات معهم الآن .

ويبدو أن التاريخ يعيد نفسه مع اختلاف الأسماء والملابسات . وبعد أغتيال الرئيس الراحل أنور السادات .. ورغم توقعات جميع الأطراف بعدم عودة تنظيم الجهاد للظهور على الساحة العامة للأحداث في مصر ؛ كما ذكرنا من قبل ، عاد التنظيم بشكل أو بآخر ، وهذا ما وستكشف عن ملابساته الأيام ، عاد تنظيم الجهاد ليرتكب مرة أخرى حادثا سيكون له أبعاد كثيرة لسنوات قادمة وسيعتبر بلا شك الخطوة الثانية في تاريخ المواجهات المسلحة بين الجماعات الدينية والسلطة .

وبعد .. فإن كل الوقائع تشير إلى أن حادث اغتيال الدكتور رفعت المحجوب لن يكون آخر مسلسل حودات العنف ، الذي بدأ يتفاقم منذ اغتيال الرئيس السادات في ٦ أكتوبر ١٩٨١ . ففي الوقت الذي أعلنت في الجماعة الإسلامية عن أن الوقت حان للغة الرصاص والدماء !! فإن الأوامر صدرت لضباط وأفراد الأمن بإطلاق النيران على أفراد الجماعة ، والتطبيق التام لسياسة « الضرب في المليان » ، لذلك فإن مسلسل العنف الدموي المتبادل بين أفراد الجماعات الإسلامية وقوات الأمن ، والذي راح ضحيته حتى الآن عشرات من افراد الجماعات والضباط والجنود ، لن ينتهي بانتهاء عمليات التمشيط والقبض على أفراد الجماعات الإسلامية .

فعمليات الاعتقال لن تؤدي إلى القضاء على تنظيم الجهاد ، بل يعني في ظل سياسة التعذيب الأمنية ، وتفريخ العشرات من العناصر المتطرفة الجديدة ، التي تنتظرها قيادات التنظيم ، والتي استفادت جيداً من تجربة القبض على معظم أعضائها من قبل ، وطورت كثيراً من أسلوبها التنظيمي .

لذلك فإننا عندما ندين العنف ، ندينه من جميع الأطراف ، ندين العنف الذي تمارسه الجماعة الإسلامية ضد السلطة ، ومحاولة فرض تغيير الأمر الواقع بالقوة .. كما ندين في الوقت نفسه عنف قوات الأمن ضد الاتجاه الإسلامي عموماً ، والجماعة الإسلامية بصفة خاصة ، وهو ضغط رهيب يقع على عاتق شباب على استعداد للموت من أجل تحقيق ما يريد . ندين الاغتيال السياسي والتعذيب واعتقال الأسر كرهائن ،

ونؤكد مرة أخرى أن ذلك كله يدفعنا إلى الدخول في مزيد من العنف ، الذي لن ينتهي ما لم تتوقف جميع الممارسات التي تتعارض مع حقوق الإنسان ، وما لم تتسع دائرة الحريات العامة وحق تداول السلطة ، وما لم تعط الدولة للاتجاه الإسلامي حق الوجود العلني والقانوني والفعلي ، بعيداً عن تزوير إرادة الشعب في الانتخابات .

والدرس بالغ الدلالة .. فقانون الطوارئ لم يقض على العنف .. بل زاده قوة واشتعالاً وعمليات الاعتقال الواسعة لم ولن تجتث جذور العنف ، بل أمدتها بمزيد من السماد والماء والظروف المناسبة للعمل والنمو مرة أخرى .

وهكذا يتأكد لنا أن العنف ليس في صالح النظام ، ولا في صالح الجماعة الإسلامية ، ولا في صالح مستقبل مصر .. ولابد من أجل هذا البلد الذي عانى طويلاً ، وآن له أن يستريح ، أن نعمل جميعاً لنزع فتيل العنف ، ونزع ظروفه الموضوعية التي تؤدي إلى ازدهاره وانتشاره .. والجميع مسئول عن هذه الدوامة ، ومسئول عن بحث الحلول لها خارج الإطار الأمني .. من خلال إطار اجتماعي وسياسي وديني كبير يفتح دائرة الحوار الجاد والراغب في تحقيق نجاح ملحوظ ، يقينا من ويلات وشرور ما ينتظرنا إذا استمرت السياسة نفسها ، التي لن تزيد العنف إلا اشتعالاً .

رقم الإيداع : ٢٩٣٦ / ١٩٩٠

طلقات رصاص .. وقنابل .. ودماء ضحايا .
مجموعة من الشباب المتدين بشدة ..
تتحول الى أخطر تنظيم دينى شهدته
المنطقة العربية فى السنوات الاخيرة
تنظيم سرى .. عنده من الاسلحة
ما يكفى للصدام مع قوات الامن ...
والتخطيط للعمليات العسكرية
داخل مصر ...
شباب فى عمر الزهور .. جامعى .. متعلم
يفضل ان يموت .. وان يقاتل دفاعاً
عن فكرة !! وعن مبدأ !! فكرة بدأت
منذ سنوات بعيده .. وعاشت
لتتحول الى كابوس مزعج ..
ماهى جذور ذلك التنظيم ؟
ماذا يريد هؤلاء الشباب ؟ وماذا
حدث لهم ؟
اخيرا اصبحت حقيقة ذلك التنظيم
المجهول واضحة .. اخيرا اصبح من
الممكن معرفة تنظيم الجهاد ...
وجذوره

الناشر

54
Bibliotheca Alexandrina
0385814

To: www.al-mostafa.com